جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا
شعبة الدراسات الأدبية والنقدية

خفاء المناسبة في ترتيب آيات القرآن

قراءة سياقية

بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب
بنظام الساعات المعتمدة

من الطالب
حسام الدين طاهر عبد المنعم عبد الواحد
إشراف
أ.د. فوزي سعد عيسى
الأستاذ المتفرغ بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب
جامعة الإسكندرية

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾

[هود: ١]

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

وبعد

فهذه قراءة تسعى للتدبر في وجه من وجوه النظم القرآني المعجز الذي تحدى الله به الخلق أجمعين وقضى بعجزهم عن بلوغ شأوه وارتقاء منزلته، ومجال القراءة دائر في موضوع ترتيب آيات القرآن، وقد شاء الله عز وجل أن ينزل كتابه المجيد منجمًا على مدى ثلاث وعشرين سنة، فكانت الآيات تنزل متفرقة تبعًا لسياق نزولها، وقلما نزلت سورة مكتملة دفعة واحدة لا سيما السور الطوال، وقد كان الرسول الكريم ﷺ يوجه المسلمين وكتاب الوحي إلى مواضع الآيات المنزلة من سورها فيقول: "ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا"، ولم يكن لأحد من البشر اجتهاد في ترتيب الآيات داخل السور، وإنما وقع الخلاف في ترتيب السور مكتملة أكان باجتهاد الصحابة حين جمعوا المصحف، أم كان بتوقيف إلهي.

وفي إطار جهود العلماء المسلمين الضخمة لفهم معاني القرآن وتأويل نصوصه توقف بعضهم متسائلا عن حكمة ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النحو الذي تشتمل فيه السورة الواحدة على موضوعات عديدة ربما خفيت الصلة فيما بينها، فنشأ ما يسمى بـ (علم المناسبات) ، الذي سعى إلى تأمل العلاقات بين موضوعات السورة الواحدة، بل توسع فيه بعض العلماء والمفسرين لمحاولة إظهار التناسب في ترتيب السور المتتابعة، على نحو ما نجد لدى الفخر الرازي في تفسيره الكبير والبقاعي في نظم الدرر والسيوطي في تناسب السور وغيرهم، وحديثًا أدلى غير واحد من الباحثين والعلماء بدلوه في هذا الموضوع مثل الدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه النبأ العظيم ، حتى تطور إلى لونٍ جديد من ألوان التفسير، وهو التفسير الموضوعي.

غير أن هذه الجهود المشكورة -نظرًا لاتساعها الشديد في دراسة المناسبات بين الآيات والسور- لم تفرد بالبحث آيات خفيت فيها المناسبة بينها وبين ما جاورها من آيات أخرى قد تكون متصلة بها في

سياق النزول نفسه أو في سياق الموضوع الواحد الذي تجتمع عليه طائفة من آيات السورة، فبدت علاقتها بسياقها غامضة مستترة، مما دفع بعض المتشككين إلى اتهام النظم القرآني بالتفكك، أو التوسل بهذه الظاهرة إلى القول بتحريف القرآن.

واللافت للنظر أن سهام الشبهة لم توجه إلى القرآن الكريم لتعدد موضوعات السورة الواحدة، بقدر ما أثيرت الشبهات حول الآيات التي تبدو صلتها منقطعة بما جاورها، أو بالآيات التي يجمعها نظام واحد ومع ذلك تفرقت أجزاؤها على مواضع مختلفة، فيبدو السياق معها مفككا غير منتظم، وهو ما يتعارض مع أصول البلاغة العالية التي يمثل القرآن الكريم ذروة سنامها، ويتنافى مع ما يقتضيه نظمه المعجز من ارتباط الآيات الآخذ بعضها بحجز بعض، دون أن ينقطع سياقها المتصل أو يضطرب ترتيبها فيه.

أما مجرد التعدد في موضوعات السورة وانتقالها من قضية إلى أخرى فهذه ظاهرة اختلف المسلمون أنفسهم في وصفها وتحليلها؛ فبرغم أن الكثرة الغالبة قد اتفقوا على تعميم مبدأ المناسبة على جميع أجزاء السورة الواحدة بحيث تترابط موضوعاتها وتتحد على مقصد كلي يشمل ما تفرق منها، فإن فريقًا منهم لم يجد حرجًا من القول إن انتقال السورة من حديث إلى آخر ليس بالضرورة أن يطلب له وجه من المناسبة، فإن القرآن نزل بلغة العرب وجرى على ما تعارفوا عليه في بيانهم من الانتقال بين المعاني بغير مناسبة بينها - فيما يعرف بالاقتضاب- وقد استند هؤلاء إلى طبيعة التنزل القرآني التي تعاقبت عليها أزمان وأحوال مختلفة في مدى ثلاث وعشرين سنة، بما يبعد معه أن تتحقق المناسبة الكلية بين موضوعات السورة.

وبين جدل الفريقين حول إثبات التناسب الإجمالي في سور القرآن، تظل مناسبة الموضوع الواحد محل اتفاق بحيث ترتبط الآيات المتتابعة والمتفقة في مضمونها العقدي أو التشريعي أو القصصي في وحدة متناسقة لا يتطرق إليها الانقطاع ولا يعتريها التفكك.

والمناسبة في هذا الإطار هي أضيق كثيرًا مما شغل به علم المناسبات في امتداده وتشعبه، وإذا كان البيان العربي قد عرف الانتقال من قضية إلى أخرى بغير مناسبة، فليس من المقبول مطلقًا أن

تتفكك القضية الواحدة أو يقطع سياقها كلام مغاير لها، فتلك شبهة حقيقية تريد أن تنال من قدر النظم القرآني وتنزع عنه سمة أصيلة من سمات البلاغة فيه.

وقد أثيرت هذه الشبهة قديمًا بدوافع مذهبية لدى بعض مفسري الشيعة، ثم جاء المستشرقون فتلقفوها بقوة، وأذاعوا في الناس القول بأن أسلوب القرآن مهلهل مضطرب، اختلطت فيه الآيات والسور اختلاطًا عشوائيًا، مما نجم عنه تشوه كبير لا علاج له في جمال النظم القرآني.

ويسعى هذا البحث إلى قراءة تلك الآيات في ضوء نظرية السياق للكشف عن وجه المناسبة الخفية في ترتيبها واتصالها بسياقها، وإثبات أنها غير مخلة بسلامة النظم بل إنها لا تخلو من أسرار بيانية تضمنها النص القرآني المعجز، الذي يستحيل أن يتطرق إليه الخلل أو الاضطراب لأنه كلام رب العالمين، ويقوم منهج البحث على تأمل موقع الآيات التي خفيت فيها المناسبة بينها وبين ما سبقها وما لحق بها من آيات السورة، في محاولة بلاغية لإزالة شبهة عدم التناسب في نظم آيات القرآن العظيم.

ولما كان هذا البحث مقتصرًا على قراءة ما أشكل وجه المناسبة فيه من الآيات المتتابعة ذات الاتصال الموضوعي -أو ما يصطلح على تسميته بالمعقد- فهو على قدر من الخصوصية يفرق بينه وبين الدراسات السابقة الوافية في مجال المناسبات بالمفهوم الشامل، ولذا فقد كان الاعتماد الأول في تحليل الآيات والكشف عن وجوه المناسبة فيها على كتب التفسير وعلوم القرآن، وقد تنوعت بين المصادر السنية والشيعية نظرًا لارتباط مشكلة البحث ببعض الآراء المتداولة في الفكر الشيعي وما تولد عنها من الجدل بين الفريقين.

وقد عني البحث بالشبهات التي تضمنها تفسير علي بن إبراهيم القمي، وهو أحد التفاسير الشيعية القديمة المعتمدة لديهم، كما حاول تتبع الشبهات في كتابات المستشرقين والملحدين والمشككين في القرآن، ولا يدعي البحث أنه استقصى هذه الشبهات استقصاء كاملا، لكنه ربما يعطي صورة واضحة عنها ويقرأ الآيات التي أشكلت عليها قراءة سياقية تسعى أن تكون متجردة عن التعصب المذهبي والهوى الاستشراقي، وهو -بعد- محاولة اجتهادية لا تسلم من الخطأ وقد لا تخلو من الصواب، فعسى الله أن يجبر خطأها ويتقبل صوابها في خدمة القرآن الكريم.

ويتوزع البحث على تمهيد وبابين وخاتمة.

فيؤصل **التمهيد** لمصطلحات البحث ومنهجه، ويناقش في جانب منه مفهوم المناسبة في القرآن ويتتبع دلالتها في اللغة والاصطلاح عند البلاغيين وعلماء القرآن، ويعرض لموقفهم من المناسبات القرآنية، ويحدد إطار البحث الذي سيقتصر عليه في قراءة خفاء المناسبة.

ثم يتعرض في جانبه الآخر إلى منهج البحث فيستعرض أصول نظرية السياق في تراثنا الإسلامي ويقارن بينها وبين ما انتهت إليه النظرية الغربية الحديثة، ليكشف عن تطابق تام، بل عن سبق باهر للنظرية التراثية.

ويمثل **الباب الأول (ترتيب الآيات ومناسبته)** منطلق البحث في قراءة خفاء المناسبة، إذ يناقش **الفصل الأول (خفاء المناسبة في سياق الترتيب)** قضايا ترتيب آيات القرآن الكريم وما يتصل بها من التناسب ، فيعرض لكيفية ترتيب آيات القرآن ويناقش عدداً من الآراء المرتبطة بقضية الترتيب لما لها من أثر في مناسبة الآيات، كما يعرض تفصيلا لشبهة خفاء المناسبة وأبرز المدعين لها، ويؤسس الفصل لمرجعية السياق في كشف خفاء المناسبة وإزاحة الشبهة عن ترتيب آيات القرآن.

ثم يعرض **الفصل الثاني (علاقات المناسبة في معاقد الآيات)** لعدد من العلاقات التي تحقق التماسك والارتباط بين آيات المعقد الواحد، تلك العلاقات التي يمكن استنباطها من جهود البلاغيين في دراستهم لمبحث الفصل والوصل وغيره من المباحث البلاغية التي عنيت بتأمل العلاقات بين أجزاء الكلام، بالإضافة إلى جهود علماء القرآن في تطبيق ما انتهى إليه الدرس البلاغي على النص القرآني، كما ألمح الفصل إلى ما أثمر عنه الفكر اللغوي الحديث في دراسته لآليات التماسك النصي.

أما **الباب الثاني (ظواهر خفاء المناسبة)** فيعرض للآيات التي أثيرت حولها الشبهات بسبب خفاء المناسبة في ترتيبها، ويختص **الفصل الأول** بقراءة **(آيات توهم الانقطاع)** وهو شبهة إلحام آيات على سياق آخر، ولا وجه من المناسبة يربط بينها وبين ما قبلها وما بعدها من آيات.

ويستعرض **الفصل الثاني (آيات توهم التفكك واختلال التأليف)**، حيث يناقش شبهة تفكك الآيات المتتابعة في انتقالها من آية إلى أخرى، أو تباعد موضع آيات وثيقة الاتصال في موضوعها، كما

يناقش شبهة اختلال التأليف وذلك بعدم اتساق ترتيب الآيات من جهة ما قدم فيها وأخر، كتقديم الناسخ على المنسوخ، وتقديم المتأخر في زمن النزول على المتقدم فيه.

وفي نهاية البحث تأتي **الخاتمة** فتسرد خلاصة ما انتهى إليه من نتائج، يعقبها قائمة بمصادره ومراجعه التي أحال عليها في مباحثه وفصوله.

وبعد فما كان لهذا البحث أن يرى النور لولا دعم صادق ورعاية كبيرة من أستاذي العلم الجليل الأستاذ الدكتور فوزي سعد عيسى، أحد أعمدة قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، ورائد مدرسة أكاديمية عريقة توالت عليها أجيال من الباحثين والأساتذة، وقد كان لي شرف التتلمذ عليه والإفادة من علمه ونصائحه والتأدب بأخلاقه النبيلة الراقية، فجزاه الله خير الجزاء وبارك في عمره وعمله ومتعه بدوام الصحة والعافية.

تمهيد

١- المناسبة في القرآن.

٢- نظرية السياق في أصولها التراثية وتجلياتها المعاصرة.

(١)

المناسبة في القرآن

(المناسبة) في اللغة تعني المشاكلة والمقاربة، يقال تناسب الشيئان إذا تشاكلا، وناسب الأمرُ أو الشيء فلانًا أي لاءمه ووافق مزاجه، والنسب القرابة في الآباء خاصة[١]، ويدور معنى (ن س ب) حول "اتصال شيء بشيء"[٢] وقد انتقل هذا المعنى اللغويّ إلى البلاغيين وعلماء القرآن ودار حول تشاكل الكلام وملاءمة أجزائه بعضها لبعض.

و(المناسبة) أو (التناسب) مما أولاه البلاغيون والنقاد عنايتهم وهم بصدد الحديث عن خصائص الكلام البليغ، فقد أوصى بشر بن المعتمر بضرورة التناسب بين الألفاظ والمعاني، ومتى تحققت هذه المناسبة كان اللفظ "قمينا بحسن الموقع وبانتفاع المستمع"[٣] كما يقول الجاحظ (ت٢٥٥هـ).

أما الرماني (ت٣٨٤هـ) فعد المناسبة القسم الثاني من أقسام التجنيس، ومردها لديه إلى "فنون المعاني التي ترجع إلى أصل واحد"[٤] ومثل لها بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾ التوبة: ١٢٧ "فجونس بالانصراف عن الذكر صرف القلب عن الخير، والأصل فيه واحد وهو الذهاب عن الشيء، أما هم فذهبوا عن الذكر وأما قلوبهم فذهب عنها الخير"[٥]، فالمناسبة واقعة بين انصرافهم عن الآيات، وصرف الله قلوبهم عنها، لما بين الأمرين من علاقة ظاهرة.

وقسم ابن أبي الأصبع (ت٦٥٤هـ) المناسبة إلى ضربين: "مناسبة في المعاني ومناسبة في الألفاظ، فالمعنوية هي أن يبتدئ المتكلم بمعنى ثم يتمم كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ، والفرق بين هذا الضرب وبين الملاءمة أن الملاءمة تكون في مفردات الألفاظ ومعانيها، وهذا الضرب من المناسبة بين الجمل المركبة ومعانيها، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن س ب) ؛ الجوهري: الصحاح، مادة (ن س ب).
(٢) ابن فارس: مقاييس اللغة، ت. عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، ٤٢٣/٥.
(٣) الجاحظ: البيان والتبيين، ت. عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، (د.ت)، ٧/٢.
(٤) الرماني: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت. محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، ص١٠٠.
(٥) نفسه.

ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ الأنعام: ١٠٣ فإن معنى نفي إدراك الأبصار للشيء يناسب اللطف[١]، وقد مضى يمثل لها بشواهد من القرآن الكريم نحو قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ القصص: ٧١ - ٧٢ "فإنه سبحانه لما أسند جعل الليل سرمدا إلى يوم القيامة لنفسه وهو القادر الذي جعل الشيء، لا يقدر غيره على مضادته ... قال في فاصلة الآية: "أفلا تسمعون" لمناسبة السماع للظرف المظلم من جهة صلاحية الليل للسماع دون الإبصار لعدم نفوذ البصر في الظلمة، ولما أسند جعل النهار سرمدا إلى يوم القيامة لنفسه كان الوجود كأن لم يخلق فيه ليل البتة، قال في فاصلة هذه الآية "أفلا تبصرون" لمناسبة ما بين النهار والإبصار"[٢].

وأما المناسبة اللفظية عنده فهي "عبارة عن الإتيان بلفظات متزنات مقفاة وغير مقفاة"[٣] وهي وجه من التلاؤم في بنية الألفاظ يقع في خواتيم الجمل.

ولم يقف البلاغيون في أمر المناسبة عند حد العبارة الواحدة، بل امتدت نظرتهم إلى التناسب بين مجموع أبيات القصائد، فيقول ابن طباطبا العلوي(ت٣٢٢هـ) : "وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره وتنسيق أبياته ويقف على حسن تجاوزها أو قبحه، فيلائم بينها لتنتظم له معانيها ويتصل كلامه فيها"[٤].

وقد أصل علماء القرآن لفكرة المناسبة وأفردوا لها علما من علوم القرآن، هو علم المناسبات، قال عنه ابن العربي(ت٥٤٣هـ) : "ارتباط آي القرآن ببعضها حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني، علم عظيم."[٥] وقال الزركشي(ت٧٩٤هـ) : "واعلم أن المناسبة علم شريف تحرز به

---

(١) ابن أبي الإصبع: بديع القرآن، ت. حفني شرف، دار نهضة مصر، د.ت، ص: ١٤٥، ١٤٦.
(٢) نفسه، ص ١٤٧.
(٣) نفسه، ص ١٤٩.
(٤) ابن طباطبا: عيار الشعر، ت. عبدالعزيز المانع، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص ٢٠٤.
(٥) البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، مصورًا عن طبعة الهند التي صححها وعلق عليها الشيخ محمد عبد الحميد، والدكتور محمد عبدالمعيد خان، ١/ ٧، وانظر الزركشي: البرهان: ١/ ٣٦.

العقول ويُعرف به قدر القائل فيما يقول ... وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"[1].

ولما كانت "معرفة المناسبات والربط بين الآيات ليست أمرًا توقيفيًا، ولكنها تعتمد على اجتهاد المفسر ومبلغ تذوقه لإعجاز القرآن وأسراره البلاغية"[2] فقد وصفت بأنها "أمر معقول إذا عرض على العقول تلقته بالقبول"[3].

وثمة ترابط وثيق بين فكرة المناسبة وبين نظرية النظم، وحسبنا الإشارة في ذلك إلى قول عبد القاهر(ت٤٧١هـ): "واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضه في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعًا واحدًا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هنا في حال ما يضع بيساره هناك"[4]. ويؤكد حازم القرطاجني (ت٦٠٨هـ) أن "المعاني منها ما يتطالب بحسب الإسناد خاصة، ومنها ما يتطالب بحسب الإسناد وبحسب انتساب بعض المعاني إلى بعض في أنفسها، بكونها أمثالاً أو أشباهًا أو أضدادًا أو متقاربات من الأمثال والأضداد"[5].

فالمناسبة وجه من وجوه نظم القرآن، وهو وجه ذو قدر عظيم في الوقوف على أسرار هذا النظم وتأمل دقائقه، ويتأكد هذا الترابط وذلك القدر من خلال عبارات البلاغيين الذائعة في الإشادة بباب الفصل والوصل والإعلاء من شأنه، فهو المنوط بدراسة الاتصال المعنوي بين أجزاء الكلام، وهو مادة أصيلة في بحث المناسبات.

وقد توسع المفسرون وعلماء القرآن في فكرة المناسبة فضمت مختلف العلاقات التي تحقق الترابط والاتصال بين أجزاء القرآن، سواء على مستوى الجملة الواحدة أو الآيات المتتابعة أو السورة كلها أو مجموع سور القرآن، ولم تبرز فكرة المناسبة في القرآن الكريم بهذا المفهوم المتسع سوى في زمن متأخر

---

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٧٥م، ٣٥/١ - ٣٦.
(٢) مناع قطان: مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، ط٣، ٢٠٠٢م، ص ٩٧.
(٣) الزركشي: المرجع السابق: ٣٥/١.
(٤) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ت. محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط٥، ٢٠٠٤م، ص٩٣.
(٥) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ت. محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ص٤٤.

يعود إلى القرن الثامن، وفيما وراء ذلك كنا نجد إشارات متناثرة تكثر أو تقل في كتب التفسير ولا سيما ما يهتم منها بالجانب البلاغي وإبراز خصوصيات النظم القرآني المعجز.

فالزمخشري(ت٥٨٣هـ) يتوقف بين حين وآخر أمام وجه الارتباط بين الآيات وبعضها، نحو تساؤله عن المناسبة الكامنة بين طرفي الجملتين في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾ الرحمن: ٥ - ٦ يقول: "فإن قلتَ: أي تناسب بين هاتين الجملتين حتى وسط بينهما العاطف؟ قلتُ: إن الشمس والقمر سماويان والنجم والشجر أرضيان فبين القبيلين تناسب من حيث التقابل وأن السماء والأرض لا تزالان تذكران قرينتين وإن جرى الشمس والقمر بحسبان من جنس الانقياد لأوامر الله فهو مناسب لسجود النجم والشجر"[١].

وللإمام الرازي (ت٦٠٦هـ) صاحب التفسير الكبير فضل تعلق بإبراز وجوه التناسب بين الآيات والسور، مع شدة احتفائه بفكرة المناسبة وعدها ضمن وجوه الإعجاز القرآني، مؤكدًا أن "أكثر أسرار القرآن مودعة في الترتيب"[٢]، ومن يطالع تفسيره يجده كثير الوقوف على مناسبات الآيات المختلفة وربط أجزاء السور بعضها ببعض، حتى في السور الطوال كسورة البقرة التي يقول فيها: "ومن تأمل لطائف نظم هذه السورة وبدائع ترتيبها، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضًا معجز بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك"[٣].

وتوالت جهود المفسرين وعلماء القرآن في علم المناسبات على نحو ما نجد لدى أبي حيان(ت٧٥٤هـ) في البحر المحيط الذي تضمن وقفات كثيرة مع مناسبات الآيات[٤]، وابن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ) الذي أفرد في مناسبات السور مصنفًا رائدًا تناول فيه العلاقات بين السور في ترتيب المصحف، وهو كتابه "البرهان في ترتيب سور القرآن".

حتى نهض الإمام البقاعي ت(٨٨٥هـ) في القرن التاسع بعمله الجليل "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" فعمم فكرة المناسبة على آيات القرآن الكريم وسوره كافة، وقد كان طويل النفس في

(١) الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ٤٤٤/٤.
(٢) الرازي: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ: ١٨/١.
(٣) نفسه : ١٠٦/٣.
(٤) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، ت. صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ، ١٤٢٠هـ، ٧٧/١، ١٥٢/١، ٢١٤/١، ٤٥٥/١، ٥٩٩/١، ٦٥/٢، ١٥٦/٢، ١٠٩/٣، وفي مواضع أخرى كثيرة.

خدمة علم المناسبات ولا يزال تفسيره هو المرجع الأول في هذا الصدد، وقد شفعه بـ"مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور" وعمل فيه على إثبات أن لكل سورة من القرآن مقصدًا واحدًا تدور آياتها عليه. وقد عرف البقاعي علم المناسبات بقوله: "علم تعرف منه علل ترتيب أجزاء القرآن، وهو سر البلاغة لأدائه إلى تحقيق مطابقة المقال لما اقتضاه الحال"[1]، ويزيدنا بيانا لقيمة هذا العلم بقوله إنه "يمهد لكل جملة مهادا يدل على الحال الذي اقتضى حلولها، وأوجب ترتيبها على ما قبلها من شكلها أو مما أوجب تأكيدها أو إعراءها وتقييدها، ونحو ذلك من أفانين الكلام وأساليب النظام"[2].

وتبعه الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) ببعض الإسهامات المشكورة نحو كتابه الموسوم بـ"تناسق الدرر في تناسب السور" فضلا عن حديثه عن المناسبات في الإتقان ومعترك الأقران، حيث أفاد مما كتبه الزركشي وأضاف عليه بعض الشواهد والتطبيقات.

ثم قفى على أثرهم الإمام عبد الحميد الفراهي (ت١٣٤٩هـ- ١٩٣٠م) فنظم قواعد علم المناسبات وبين أصوله في كتابه (دلائل النظام) وقد فرق بين مصطلحي التناسب والنظام، "والفرق بينهما أن التناسب إنما هو جزء من النظام، فإن التناسب بين الآيات بعضها ببعض لا يكشف عن كون الكلام شيئا واحدا مستقلا بنفسه، وطالب التناسب ربما يقنع بمناسبة ما، فربما يغفل عن المناسبة التي ينتظم بها الكلام فيصير شيئا واحدا... وبالجملة فمرادنا بالنظام أن تكون السورة كاملا واحدا، ثم تكون ذات مناسبة بالسورة السابقة واللاحقة ... وعلى هذا الأصل نرى القرآن كله كلاما واحدا ذا مناسبة وترتيب في أجزائه من الأول إلى الآخر"[3]. فالفراهي يتجاوز بالمناسبات من كونها علما معينا على إدراك جماليات النص القرآني إلى اعتبارها شرطا ضروريا لفهم القرآن، وفي ذلك يقول: "إن فهم القرآن محول إليه، والوجوه الكثيرة في التأويل وعدم الاعتماد على تأويل صحيح إنما نشأ من عدم المعرفة بالنظام، فإنه هو المعتمد في صحيح التأويل ورفع الشكوك والحيرة"[4].

ولم تزل فكرة التناسب تنمو إلى أن برزت في عصرنا الحديث في ثوب جديد عرف بالتفسير الموضوعي الذي يُعنى -ضمن بما يعني- بكشف الخيط الرابط بين آيات السورة الواحدة بما يخدم

---

(١) البقاعي: نظم الدرر: ٦/١.
(٢) البقاعي: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٨٧م، ١٠٢/١.
(٣) عبد الحميد الفراهي: دلائل النظام، المكتبة الحميدية، ١٣٨٨هـ، ص ٧٤، ٧٥.
(٤) نفسه، ٧٥.

الغرض الرئيس الذي سيقت له، ومن رواد البحث في هذا التفسير الدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه النبأ العظيم، وقد طبق فيه فكرة التناسب على موضوعات سورة البقرة، وتبنى مقولة الرازي حول اعتبار المناسبة وجها من وجوه الإعجاز البياني في القرآن؛ فإن الآيات التي تنزل نجوما لسبب معين ثم تأتلف في نظام السورة مع غيرها من الآيات "آية بينة على أن هذا النظم القرآني ليس من وضع البشر وإنما هو صنع العليم الخبير"[1].

والجدير بالذكر أن قضية المناسبة بين آيات القرآن الكريم وسوره لم تكن محل إجماع المفسرين وعلماء القرآن، فقد رفضها بعضهم وعدها وجهًا من وجوه التكلف الذي ينبغي أن يخى القرآن عنه، واستندوا في ذلك إلى طبيعة التنزل القرآني الذي لم ترتبط فيه الآيات وقت نزولها وإنما تفرقت تبعًا لسبب النزول، وربما استمر نزول السورة الواحدة سنين عددًا، فضلا عما انتقدوه على القائلين بالمناسبة من تكلف العلاقات البعيدة بين أجزاء السورة.

ويمثل الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) أقوى الأصوات في هذا الاتجاه حتى لا يكاد يذكر فيه غيره[2]، فيقول" اعلم أن كثيرًا من المفسرين جاؤوا بعلم مُتَكَلَّف، وخاضوا في بحر لم يُكَلَّفُوا سباحته، واستغرقوا أوقاتهم في فنٍّ لا يعود عليهم بفائدة، بل أوقعوا أنفسهم في التكلم بمحض الرأي المنهي عنه في الأمور المتعلقة بكتاب الله سبحانه، وذلك أنهم أرادوا أن يذكروا المناسبة بين الآيات القرآنية، المسرودة على هذا الترتيب الموجود في المصاحف، فجاؤوا بتكلفات وتعسفات يَتَبَرَّأُ منها الإنصاف، ويتنزَّه عنها كلام البلغاء ، فضلا عن كلام الربِّ سبحانه " .[3]

وردًا لهذه الإشكالات فقد سبق العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) إلى التوسط في هذه القضية ورأى أن "من محاسن الكلام أن يرتبط بعضُه ببعض، ويتشبث بعضُه ببعض، لئلا يكون مقطّعًا مُتَبَّرًا، وهذا بشرط أن يقع الكلام في أمر مُتّحد، فيرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة، لم يشترط فيه ارتباط أحد الكلامين بالآخر، ومن ربط ذلك فهو مُتكَلِّف، لما لم يقدر عليه إلا بِرَبطٍ ركيكٍ، يُصانُ عن مثله حَسَنُ الحديث، فضلا عن أحسنه، فإن القرآن نزل على الرسول صلى الله عليه

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، دار القلم، ٢٠٠٥م، ص ١٥٣.

(٢) وممن وافقه أبو العلاء بن غانم، حيث قال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم، وأن ليس في القرآن شيء من حسن التخلص" . انظر البرهان: ٤٣/١.

(٣) الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٤٩هـ ، ١ / ٥٨.

وسلم في نَيِّفٍ وعشرين سنة في أحكام مختلفة، شرعت لأسباب مختلفة غير مؤتلفة، وما كان كذلك لا يتأتّى ربط بعضه ببعض، إذ ليس يحسن أن يرتبط تصرف الإله في خلقه وأحكامه بعضه ببعض، مع اختلاف العلل والأسباب"[1].

وقد نقل الزركشي عن ولي الله الملوي قوله: :" قد وهم من قال: لا يُطلب للآي الكريم مناسبة لأنها على حسب الوقائع المتفرقة، وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً"[2].

وأيًا ما كان الرأي فإن رفض بعض العلماء لفكرة المناسبة بين أجزاء السورة لا يعني إسقاطهم لقضية التناسب من النظم القرآني بالكلية[3]، فإن افتقاره إلى التناسب يفضي إلى وقوع التفكك وعدم الاتساق وفقدان التآلف في النظم المعجز، ولو وقع في القرآن شيء من ذلك لابتغى الطاعنون عليه إلى مرادهم سبيلا من الجهة التي وقع بها التحدي والإعجاز، والنظم القرآني أبعد ما يكون عن ذلك.

ولعلنا لا نتجاوز الصواب إذا قلنا إن رفض فكرة المناسبة يقتصر على بعض أنواعها؛ ذلك أن المناسبات في القرآن ليست نوعًا واحدًا وإنما تنقسم بحسب مجالها إلى:

١) مناسبة أجزاء الآية الواحدة: ويقف هذا النوع على خصوصيات الاستعمال القرآني للألفاظ وملاءمتها للمعاني، ومراعاة مقتضى الحال في الظواهر التركيبية التي تشتمل عليها الآية كالتقديم والتأخير والذكر والحذف، ويدخل فيه أيضًا مناسبة خواتيم الآيات لمعانيها وهو ما تعرض له البلاغيون تحت باب التذييل أو رد الأعجاز على الصدور، ولم يقع خلاف حول هذا النوع، وكيف يختلف عليه وهو ينمي بأوثق سبب إلى النظم القرآني؟

٢) مناسبة الآيات: ويتعرض لارتباط الآيات في إطار السورة الواحدة، وإظهار التماسك بين أجزائها، ومعلوم أن كثيرًا من سور القرآن الكريم لم تنزل دفعة واحدة، وإنما كانت تتنزل نجوما بقدر

---

(١) العز بن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دار البشائر الإسلامية ، مصورًا عن طبعة المطبعة العامرة ١٣١٣هـ، ص ٢٢١ .

(٢) الزركشي: البرهان، ٣٧/١.

(٣) مصداق ذلك في وقفات الشوكاني نفسه –وهو المعارض لفكرة المناسبات- عند إبراز تعلق الآيات بعضها ببعض، انظر: فتح القدير، ٣٧/١، ٣٠/٢، ٣٣/٤، وغيرها من المواضع.

الحاجة، ثم تترتب بتوجيه الرسول توقيفا على مراد الله، فتجتمع في السورة الواحدة نجوم كثيرة تبدأ بمطلع السورة مرورا بما تضمنته من الأجزاء والموضوعات، وانتهاء بخاتمة السورة.

٣) مناسبة السور: ويسعى هذا النوع إلى إثبات التناسب في ترتيب سور القرآن، انطلاقا من الرأي القائل بتوقيفها.

ومن ثم فالمناسبة في أوسع مفاهيمها تتعرض لعلاقات "الجمل بعضها ببعض في سياق الآية، وعلاقات الآيات ببعضها في سياق المعقد، وعلاقات المعاقد ببعضها في سياق السورة، وعلاقات السور ببعضها في السياق الكلي للمعنى القرآني الكريم"(١)، وليست هذه العلاقات مجتمعة محل اتفاق من علماء القرآن، لكن أحدًا منهم لا ينكر ارتباط مقاطع السورة أو الآيات المتصلة في سياق النزول مما يمكن أن نصطلح على تسميته بـ(**المعاقد**)، ونعني بها الآيات ذات المعاني الجزئية المتصلة التي تشكل في مجموعها بناء السورة الكلي، ويمكننا أن نمثل لهذه المعاقد بصنيع العلماء والباحثين في التفسير الموضوعي في تقسيم السورة الواحدة إلى أجزاء أو فصول، يسعون إلى إثبات وحدة النسق بينها، أو بصنيع بعض علماء القرآن الذين توسطوا في قبول فكرة المناسبة بتقييدها بما كان منها واقعًا في أمر متحد مرتبط أوله بآخره.

كما تنقسم المناسبات بحسب درجتها ما بين مناسبة ظاهرة تتضح فيها العلاقة بين أجزاء السورة ومتتابع الآيات، ومناسبة خفية لا يتضح فيها وجه الارتباط وتشكل مناسبته أو تدق(٢)، وإذا راعينا اختلاف بعض العلماء في قبول بعض المناسبات فإن خفاء المناسبة فيما هو مجمع على ارتباطه في ترتيب آيات القرآن يمثل شبهة تمس سلامة نظم القرآن الكريم.

وقد وقع الادعاء بافتقار النظم القرآني لخاصية التناسب والتآلف بين آياته من فئات متعددة وبدواعٍ مختلفة، ولم يكن مستند الادعاء هو افتقار آيات السورة مجملة إلى رابط واحد يضمها -وهو ما يسعى علم المناسبات إلى نفيه- وإنما استندوا في دعواهم إلى شبهة خفاء المناسبة بين بعض الآيات المتتابعة في سياق متصل وعدم وضوح العلاقة بين سابقها ولاحقها، بما يعني لديهم وجود خلل في ترتيب بعض آيات القرآن.

---

(١) محمود توفيق محمد سعد: الإمام البقاعي، جهاده ومنهاج تأويله بلاغة القرآن الكريم، مكتبة وهبة، ٢٠٠٣م، ص١٨٥.

(٢) محمد أحمد يوسف قاسم، الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٤٦١.

ودحضًا لهذا الادعاء يسعى هذا البحث إلى كشف شبهة عدم التناسب في ترتيب الآيات في المعقد الواحد خاصة -دون ترتيب آيات السورة مجتمعة- والرد على الزاعمين بافتقارها إلى المناسبة الجامعة بين متفرقها والرابطة بين أجزائها.

(٢)

نظرية السياق في أصولها التراثية وتجلياتها المعاصرة

يحفل الدرس اللغوي في تراثنا بكثير من المعالجات والأفكار الثرية التي تحلل النصوص اللغوية وتكشف عن قيمها التعبيرية والجمالية، وقد لا نكون مغالين إذا قلنا إن معظم ما انتهت إليه النظرية اللغوية الحديثة في قراءة النصوص من آليات ومناهج لم يبعد كثيرًا عما انتهى إليه الدرس التراثي، بل إن هذا الدرس-على افتقاره للعرض المنهجي المنظم- يصدق في نتائجه على النصوص اللغوية العربية بما يفوق غيره من المعالجات المعاصرة ؛ فقد تولد من رحم البحث اللغوي في القرآن الكريم وتشرب بالثقافة العربية الخالصة التي تمثل البيئة الأصيلة للغتنا ولنصوصها الأدبية والدينية.

ومن خير الأمثلة على ذلك ما نلاحظه من تتبع (نظرية السياق) في أصولها التراثية التي نجدها مبثوثة في تضاعيف ما كتبه اللغويون والبلاغيون والأصوليون والمفسرون وشراح الحديث، فقد قدموا مادة وفيرة في إطار تحليلهم لنصوص القرآن والحديث والشعر لا تبعد كثيرًا عما انتهت إليه النظرية بصياغتها المعاصرة، وإن لم يشع المصطلح بينهم على النحو المعروف من التحديد والوضوح، لكن مفهومه كان مستقرًا لديهم.

والسياق في أصله الاشتقاقي العربي مصدر ساق يسوق سوقا وسياقا، وأصله سِوَاق فقلبت الواو ياء لكسرة السين، ويدور هذا الأصل على معنى "حدو الشيء"[1] بما يتضمنه من دلالة التتابع المنتظم، نلحظ هذا المعنى في قول العرب: انساقت الإبل وتساوقت إذا تتابعت، وسَوْق الإبل جلبها وطردها، وفي حديث أم معبد: فجاء زوجها يسوق أعنزًا ما تساوق؛ أي ما تتابع. والسيقة ما استيق من الدواب.

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، ١١٧/٣.

ونلحظ هذا المعنى في الآيات الكريمة: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾الزمر: ٧١ ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًا ﴾الزمر: ٧٣ ﴿ وَنَسُوقُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرۡدًا ﴾ مريم: ٨٦ ﴿ وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ﴾ ق: ٢١ ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا ﴾ فاطر: ٩ ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ ﴾ القيامة: ٣٠.

والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء. والساق للإنسان وغيره، سميت بذلك لأن الماشي ينساق عليها. والسويق سمي بذلك لانسواقه في الحلق من غير مضغ. والسياق المهر، يقال ساق إليها المهر سياقة وإن كان دراهم أو دنانير، وذلك لأن أصل الصداق عن العرب الإبل وهي التي تساق. ويقال ولدت فلانة ثلاثة بنين على ساق واحدة؛ أي بعضهم على إثر بعض ليس بينهم جارية. والسياق نزع الروح، كأن روحه تساق لتخرج من بدنه. وساقة الجيش مؤخره. والسوقة بمنزلة الرعية التي تسوسها الملوك، سموا بذلك لأن الملوك يسوقونهم فينساقون لهم[1].

وقد استعمل السياق مجازًا في الكلام فقيل: "هو يسوق الحديث أحسن سياق[2] وإليك يساق الحديث، وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه أي تسرده"[3]، ونلحظ دلالة التتابع والانتظام في "تتابع الكلمات في الجمل أو الجمل في النصوص"[4].

وقد انبثق عن هذا المفهوم اللغوي مصطلحات عدة استقرت في أذهان علماء المسلمين كلٌ في دائرته المعرفية، وتوسعوا في مفهوم التتابع المنتظم للكلام فشمل جوانب أخرى غير لفظية تتعلق بسوق الكلام وتتصل به، وهو ما يقرره الدكتور تمام حسان بقوله: " المقصود بالسياق (التوالي)، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين:

أولاهما: توالى العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى (سياق النص).

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (س و ق)؛ الجوهري: الصحاح، مادة (س و ق)؛ الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ضبط هيثم طعمي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ٢٠٠٨هـ، ص٤٣٦.

(٢) ابن منظور: المرجع السابق؛ الزمخشري: أساس البلاغة، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص٣١٤.

(٣) الزمخشري: المرجع السابق، ص ٣١٤.

(٤) عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار- القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢٦.

والثانية: توالى الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف)" [1].

ويمكننا أن نلحظ الناحيتين في تراث علمائنا المسلمين، غير أن عنايتهم قد انصرفت إلى الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري"[2]، ولم يشتهر لديهم مصطلح السياق على نحو ما اشتهرت مصطلحات العلوم لديهم، برغم اهتمامهم بفكرة التعريف وتعمقهم فيها تنظيرا وتطبيقا، كما زاحمته مصطلحات أخرى نحو المقام والحال والسباق ، ويتضح ذلك من تتبع هذا المفهوم لديهم.

فاللغويون والنحويون كانوا على وعي بقرينة السياق ودورها في تحديد دلالة الألفاظ، ونظرةٌ عجلى على اللسان أو التهذيب أو غيرهما من المعاجم تبين مدى اهتمام أصحابها بتتبع معاني الألفاظ في سياقاتها من خلال الاحتفاء بالشواهد وتحليلها.

كما كانوا على وعي بدور السياق في تحليل بنية الجملة، وأثر حال المخاطَب والمخاطِب على تشكيل الجملة وصياغتها التركيبية، ولا يخفى صنيع النحاة -منذ وقت مبكر- في تحليل بنية الجملة وتعويلهم على قرينة السياق فيها، فهذا الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) يوجه النصب في قول الشاعر

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ولو تغربت عنها أمَّ عمار

فيقول: "لما قال هيجني عرف أنه قد كان ثَمَّ تذكّرٌ لتذكرة الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي عُرف منه على أم عمار، كأنه قال هيجني فذكرني أم عمار"[3]، وهذا التقدير نابع من مراعاة السياق اللغوي للجملة، وتقدير المحذوف لدلالة السياق عليه أمر شائع لدى النحاة، كسيبويه (ت١٨٠هـ) -على سبيل المثال- في تعليقه على قول الشاعر

أكل امرئٍ تحسبين امرأ ونارٍ تَوَقّد بالليل نارا

(١) تمام حسان: قرينة السياق، بحث قُدِّم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم) مطبعة عبير للكتاب سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م، ص٣٧٥.

(٢) عقيد العزاوي، محمد شاكر الكبيسي: وظائف السياق في التفسير القرآني، دار الماجد- دار العصماء، دمشق،ط١، ٢٠١٥م، ص٢٣.

(٣) سيبويه: الكتاب، ت. عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ٢٨٤/١.

فقد قدره (وكل نار) "لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"[1]، وقد ذكر "مما ينتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قول العرب: حدّث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقًا والله، أو أنشدك شعرًا فتقول: صادقًا والله، أي قاله صادقًا، لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا"[2].

ويقرر أبو بكر بن الأنباري(ت٣٢٨هـ) في مقدمة كتاب الأضداد -وهي ظاهرة لغوية تفتقر افتقارًا تامًا إلى قرينة السياق - "أَنَّ كلامَ العرب يصحّح بعضُه بعضًا، ويَرتبِط أَوَّلُه بآخره، ولا يُعْرَفُ معنى الخطابِ منه إلاَّ باستيفائه، واستكمال جميع حروفه"[3].

وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): «... قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان من الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ الأحزاب: ٣٥، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول، استغناء بما ذكره من قبل، و لعلم المخاطب أنّ الثاني قد دخل في علم الأول، و قال تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾التوبة: ٣، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك»[4].

ويطول بنا المقام لو تتبعنا ما اعتمد فيه النحاة على القرائن اللفظية (السياق اللغوي) في تقدير المحذوفات من بنية الجملة.

كما نالت القرائن الحالية أو المقامية مما يصدق عليها مفهوم (السياق المقامي) قدرًا كبيرًا من اهتمام النحاة، فقد اعتمدوا على حال المخاطِب والمخاطَب في توجيه الإعراب، والتفتوا إلى أثر ذلك على بنية الجملة، ففي توجيه قول القائل: الحمد لله أهلَ الحمد، "زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلتَه ثناء وتعظيما"[5].

---

(١) سيبويه: الكتاب ، ٦٦/١.
(٢) نفسه، ٢٥٧/١.
(٣) ابن الأنباري: الأضداد ، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٨٧، ص ٢.
(٤) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت ١/ ٩٣-٩٦.
(٥) سيبويه: المرجع السابق، ٦٥/٢.

وقال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ الزمر: ٧٣ فقال: إن العرب قد تترك في مثل الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبَر لأي شيء وضع هذا الكلام"[١].

ولم يقتصر جهد اللغويين العرب على إفادتهم من فكرة السياق وإيمانهم بضرورة الاحتكام إلى قرائنه المقامية ، بل تنبهوا إلى بعض الصعوبات التي تواجه اللغوي وهو يقرأ النصوص مستعينًا بسياقها، إذ قد يغيب هذا السياق ولا يمكن الوصول إليه أو التعرف عليه، وهو ما يشير إليه الدكتور عبد الفتاح البركاوي من كلام ابن جني، متمثلا في قوله " ليست كل حكاية تروى لنا ولا خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة به ، نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها ... فالحمالون والحماميون والساسة والوقادون ومن يليهم ويعد منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال مالا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينشده"[٢]، وقد ضرب ابن جني مثلا على ذلك بصنيع بعض اللغويين الذين يسارعون إلى تفسير الألفاظ تبعًا لجذورها الاشتقاقية دون البحث عن ملابساتها السياقية[٣]، ويعقب الدكتور البركاوي على جهد ابن جني(ت٣٩٢هـ) بقوله: "لقد كان ابن جني سابقًا لعصره عندما تحدث عن أهمية السياق الخارجي في الكشف عن المعنى من ناحية، وعندما ذكر أن غياب هذا السياق قد يؤدي إلى نوع من الخطأ في تفسير معاني الجمل أو العبارات"[٤].

أما البلاغيون فقد أطلقوا مقولتيهم الجامعتين: "لكل كلمة مع صاحبتها مقام"، و"لكل مقام مقال"[٥] ولهم فيهما قصب السبق بوقوعهم على "عبارتين من جوامع الكلام تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حدٍ سواء، ولم يكن (مالينوفسكي) وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Cotext Of Situation) يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١٢/٢.
(٢) ابن جني: الخصائص، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م، ٢٤٧/١.
(٣) انظر الخصائص: ٢٤٩/١.
(٤) عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، ص ٦٥.
(٥) تعود هذه العبارة في الأصل إلى بعض أمثال العرب الموروثة عن الجاهليين، مما يدل "على أصالة هذه الفكرة وأنها من موروث العرب الثقافي". عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، ص ٥٥، ٥٦.

تحت اصطلاح المقام، ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح (مالينوفسكي) من تلك الدعاية"[1].

وقد التفت البلاغيون بذلك إلى أهمية ما يحتف بالكلام من قرائن وأحوال تقتضي اعتبارات معينة في تراكيبه وبنيته، وأصلوا هذا المعنى منذ عهد مبكر في البحث البلاغي، فصحيفة بشر بن المعتمر التي رواها الجاحظ تتضمن التوصية بضرورة مراعاة تنزيل الكلام على ما يقتضيه حال المخاطبين به، وهو ما يتجلى في قول بشر: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام إلى أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار تلك المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[2]

ولم تزل عناية البلاغيين بأمر هذه المقتضيات المقامية حتى صارت جزءًا من تعريفهم للبلاغة كلها ولعلم المعاني على وجه الخصوص، فالبلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، "والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم ... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال"[3].

وثمة تقارب كبير بين مصطلح (مقتضى الحال) ومصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث، إذ يشتركان معًا في "الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة، فإن مصطلح مقتضى الحال ... أضيق دلالة من مصطلح سياق الحال، إذ لابد أن يسبق المقامُ أو مقتضى الحال المقامَ، لأن الكلام يصاغ بمقتضاه، وهذا يختلف عن مفهوم سياق الموقف حيث يستعان بعناصره في فهم الكلام بعد إنتاجه، وهذا المقال جزء من هذا السياق وليس منفصلاً عنه"[4].

---

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ص٣٧٢.
(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، ١٣٨/١، ١٣٩.
(٣) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ٦١٦/١.
(٤) محمد الحسيني : سياق الحال، مكتبة الآداب، ٢٠١٤م، ص٢٢.

وإذا كانت عناية البلاغيين قد انصرفت إلى السياق غير اللفظي وتأثيره على تشكيل النص، فإنهم لم يغفلوا أيضا عن السياق اللغوي الذي دفعهم إلى تقدير القيمة الجمالية للكلمة في إطار ما يسبقها وما يلحق بها من كلمات، قد توجب لها الفصاحة أو تنفيها عنها، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك"[١]، ويقول أيضًا: "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه،ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقًا معناها بما يليها"[٢]، ويقرر الجرجاني أن "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها،ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض"[٣].

أما الأصوليون والفقهاء وهم بصدد استنباط الأحكام من نصوص الشريعة فقد كانوا أحرص على تتبع قرينة السياق ودورها في إنتاج الدلالة، لما يترتب عليها من الأحكام التشريعية المتعلقة بالحلال والحرام، "وقد وعوا تمامًا أن ثمة نوعين من القرائن السياقية: الأولى هي القرائن اللفظية، والثانية هي القرائن المقامية، وفهموا الأثر الذي تقوم به هذه القرائن في تحديد دلالة النص"[٤]، وفي تراث الأصوليين مادة وفيرة من البحث السياقي تتميز بالأصالة والعمق لاسيما في دراستهم لمبحث الدلالة، وقد "جاء التعرض لأثر السياق في توجيه الدلالات أمرًا طبيعيًا في معالجة الأمر والنهي في أصول الفقه لتعلق الدلالات بالسياق[٥]".

وقد ذكر الإمام الشافعي(ت٢٠٤هـ) مصطلح السياق بنصه ومعناه في "باب الصنف يبين سياقه معناه"[٦]، وأشار إلى مفهومه في قوله: "وتبتدئ العرب الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله"[٧]، ولم يزل الأصوليون من بعده يتتبعون دلالات الأمر والنهي في ضوء سياقاتها المختلفة التي تترك أثرها على معنى الطلب فيهما وتتصرف فيه إلى معانٍ أخرى كأن يخرج الأمر إلى الندب أو الإباحة، وأن يخرج النهي إلى الكراهة.

---

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢.
(٢) نفسه، ص٣٦٤.
(٣) نفسه، ص٣٩١.
(٤) محمد يوسف حبلص: البحث الدلالي عند الأصوليين، عالم الكتب- القاهرة، ١٩٩١م، ص١٢.
(٥) عيد بلبع: السياق وتوجيه دلالة النص، بلنسية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٣٤.
(٦) محمد بن إدريس الشافعي: الرسالة، ت. أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٠م، ص ٦٢.
(٧) نفسه، ص ٥٢.

كما تنبه الأصوليون إلى أهمية القرائن غير اللغوية في فهم قصد المتكلم، وهي "قرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف، بل هي كالقرائن التي بها يُعلم نجل المخِل، ووجل الوجِل، وجبن الجبان، وكما يُعلم قصد المتكلم إذا قال: السلام عليكم، أنه يريد التحية أو الاستهزاء واللهو"[1].

وقد شاع استعمال مصطلح السياق عند الأصوليين واستقر لديهم اعتباره، حتى أنكروا على من انتقده أو رفض الأخذ به، وفي ذلك يقول الزركشي "دلالة السياق أنكرها بعضهم، ومن جهل شيئا أنكره، وقال بعضهم إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى"[2]. ويقول الشاطبي(ت٧٩٠هـ) :"فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه، فلا يتوصل به إلى مراده، ولا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض"[3]. ويقول العز بن عبد السلام: "السياق يرشد إلى تبيين المجملات وترجيح المحتملات وتقرير الواضحات، وكل ذلك يعرف بالاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحا وإن كانت ذما بالوضع، وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذما وإن كانت مدحا بالوضع، كقوله تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ الدخان: ٤٩ أي الذليل المهان لوقوع ذلك في سياق الذم، وكذلك قول قوم شعيب ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ هود: ٨٧ أي السفيه الجاهل لوقوعه في سياق الإنكار عليه"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الفقهاء قد استعمل مصطلح السياق للدلالة على الغرض الذي سيق له الكلام[5]، ونجد مثل هذا الاستعمال أيضا "عند البلاغيين وعلماء القرآن للدلالة على الأغراض التي يخرج إليها الأسلوب من أساليب الكلام كالخبر والاستفهام والأمر، حيث ما يدل عليه الأسلوب هو الغرض الذي خرج إليه"[6]، وقد عرف السجلماسي(ت٧٠٤هـ) السياق بهذا المفهوم بقوله" هو ربط

(١) الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ت. محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٢٢٨.
(٢) الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م، ٥٤/٨.
(٣) الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، بشرح الشيخ عبد الله دراز، دار الحديث-القاهرة،٢٠٠٥م، ٢٨٧/٣.
(٤) العز بن عبد السلام، الإمام في بيان أدلة الأحكام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٥٨، ١٥٩.
(٥) السرخسي: أصول السرخسي، دار المعرفة-بيروت، د.ت، ١٦٤/١.
(٦) ردة الله الطلحي: دلالة السياق، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٣هـ، ٤٦/١

القول بغرض مقصود على القصد الأول"[1]، وبين وظيفته ابن دقيق العيد بقوله: "أما السياق والقرائن فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه"[2].

والسياق بهذا المفهوم أقرب إلى سياق الموقف الذي يحيط بالكلام، فإن غرض المتكلم يعد من ملابسات النص التي تترك أثرها عليه، وقد لاحظ بعض البلاغيين أن ثمة اعتبارات في بنية الجمل الخبرية لا تتعلق بالمخاطَب كما هو شائع من تقسيمهم لأضرب الخبر إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري، وهذا التقسيم نابع من حال المخاطَب ومدى معرفته أو تردده أو إنكاره بمضمون الخبر، ولكن المتكلم قد يأتي بالخبر مؤكدًا دون أن يقتضي حال المخاطب هذا التأكيد، بل "يكون داعي التوكيد هو رغبة المتكلم في تقوية مضمون الكلام عند المخاطب وتقريره في نفسه وإن كان غير منكر له، كقوله تعالى مخاطبا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾ الإنسان: ٢٣ "[3].

ولم يغفل المفسرون وعلماء القرآن عن السياق بوصفه كبرى القرائن المعينة على فهم معاني القرآن والترجيح بين دلالات ألفاظه وعباراته المحتملة، و"اعتمد علماء القرآن والمفسرون في دراسة النص القرآني وفهم دلالته على جانبي السياق: اللغوي الكلي أو ما يسمى بسياق النص، وسياق الموقف؛ إذ نظروا إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن... ويتمثل سياق الموقف عندهم فيما عُرف بأسباب النزول"[4]. ويحفل تفسير الطبري -شيخ المفسرين- (ت٣١٠هـ) بنماذج عديدة على ذلك نحو تأويله لقوله تعالى﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ الأنفال: ٢٢ إذ يقول: "واختلف فيمن عُني بهذه الآية فقال بعضهم عني بها نفر من المشركين... وقال آخرون عني بها المنافقون.. وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال بقول ابن عباس، وأنه عني بهذه الآية مشركو قريش؛ لأنها في سياق الخبر عنهم"[5].

ونظرًا لما تمثله دلالة السياق من أهمية كبرى في تفسير القرآن الكريم فقد أولاها علماء القرآن عنايتهم وحذورا من الغفلة عن الاحتكام إليها ، وقد ذكرها الزركشي ضمن ما يعين على المعنى عند

---

(١) السجلماسي: المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ت. علال غازي، مكتبة المعارف-الرباط، ١٤٠٦هـ، ص١٨٨.

(٢) ابن دقيق العيد: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، ٢١/٢.

(٣) محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، ط٨، ٢٠٠٩م، ص ١٣٠.

(٤) محمد الحسيني: سياق الحال، ص٢٣.

(٥) الطبري: جامع البيان، ت. أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م، ١٠٠/١١.

الإشكال، فقال: "دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنويع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته، وانظر في قوله تعالى ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ الدخان: ٤٩ كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"[1].

ويزيد ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) هذا الأمر بيانا فيقول في معرض جوابه عن أحسن طرق التفسير: "إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان قد فسر في موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد يبسط في موضع آخر"[2] ، وهذا كالمجمع عليه بين المفسرين وعلماء القرآن، ولهم عليه سند من فعل الرسول الكريم نفسه وكبار الصحابة والتابعين[3].

وترتبط قضية السياق بالبلاغة القرآنية أوثق ارتباط، وذلك أن بلاغة القرآن الكريم تقوم على فكرة النظم الذي هو مراعاة لمقتضيات أحوال الخطاب، بما يستدعي خصوصيات بعينها في تكوين العبارة القرآنية التي تتشكل وفقًا لاعتبارات سياقية، ويستلزم ذلك ضرورة التنبه لهذه الاعتبارات عند قراءة القرآن وتلقي معانيه التي تفيض بها عباراته الكريمة.

ومن ثم فإن للسياق أثرًا بارزًا في نظم القرآن، ويتجلى هذا الأثر عند تأمل العبارة القرآنية وما اشتملت عليه من الظواهر البلاغية، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والإفراد والجمع، والقصر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، كل ذلك إنما هو تبع لما يقتضيه سياق العبارة التي تتضمن تلك الظواهر البلاغية، ولعل أجلى ما ندلل به على ذلك هو تأمل المتشابهات اللفظية القرآنية.

ومن ناحية أخرى فإن الواقف على معاني القرآن والمتعرض لآياته بالتأويل والبيان لا غناء له عن تأمل العلاقات السياقية التي تحتف بالنص الكريم وتترك أثرها في تحديد دلالاته، وإننا نجد المفسرين يفزعون دائما إلى السياق للفصل في قضايا تتعلق بتأويل النص القرآني، سواء أكان سياقًا لغويًا أم غير لغوي، وفي تعويلهم على القرائن اللفظية في قضايا الحقيقة والمجاز بنوعيه اللغوي والعقلي، وتمييز المحكم

(١) الزركشي: البرهان، ٢/٢٠٠.
(٢) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير- ت. عدنان زرزور، دمشق، ١٩٧٢م، ص٩٣.
(٣) انظر: عبد الرحمن المطيري: السياق القرآني وأثره في التفسير، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٢٠٠٨، ص٧٨ وما بعدها.

والمتشابه، وتأويل المشكل، ما يشير إلى احتفائهم بالسياق اللغوي. وفي اهتمامهم بتتبع أسباب النزول والوقوف على ثقافة العرب في معارفهم وعاداتهم ومعتقداتهم، ما يشير إلى احتفائهم بالسياق غير اللغوي.

وبالمثل نجد شراح الحديث ينتهجون النهج نفسه في قراءتهم لنصوص السنة المطهرة، على نحو ما نجد لدى الصنعاني(ت١١٨٢هـ) في شرحه لحديث "إذا نابكم أمر فالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء"، قال: "زاد مسلم "في الصلاة" وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه"[١]. بل إنهم احتكموا إلى السياق للترجيح بين روايات الحديث المختلفة، فقد ذكر النووي(ت٦٧٦هـ) في شرحه على مسلم رواية (اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة...) والرواية الأخرى (واليد العليا المتعففة)، وقال: "رجح الخطابي هذه الرواية ... لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها"[٢]، كما اعتمد شراح الحديث على أسباب وروده و"هي من الأمور الكاشفة عن المعنى المراد"[٣].

هذا ويطول بنا القول إذا تقصينا مفهوم السياق لدى علمائنا القدماء في مجالاتهم المعرفية المختلفة، وقد نهض بذلك كثير من الباحثين في دراسات مستقلة.

وإذا تحولنا إلى نظرية السياق في تجلياتها المعاصرة لدى الغربيين فإننا لابد أن نتوقف عند عالمين كبيرين ارتبط بهما مصطلح السياق في الدرس اللغوي الحديث وكان لهما إسهامات قيمة في رسم معالم النظرية، أولهما عالم الأنثروبولجي البولندي مالينوفسكي Malinawsky ، والآخر عالم اللسانيات الإنجليزي فيرث FIRTH، وتعد نظرية السياق إحدى نظريات البحث الدلالي الذي مر بتحولات عديدة ومدارس مختلفة، بعضها ينكر السياق كالبنيوية التي أهملت جانب السياق وأسقطته من اعتبارها، وبعضها يقترب منه كالسلوكية التي ربطت دلالة الألفاظ بمثيرات حسية ، والإشارية التي حددت المعنى في الموجودات الخارجية التي تشير إليها الألفاظ، غير أن تلك المدارس لم تقترب من فكرة السياق مثلما اقترب منها فيرث.

---

(١) الصنعاني: سبل السلام، دار الحديث- القاهرة، د.ت، ٢٠٨/١.
(٢) النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على مسلم)، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٢٥/٧.
(٣) عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، ٧٠.

وكان مالينوفسكي قد كلف بمهمة ترجمة بعض النصوص من إحدى اللغات البدائية لكنه عجز عن ترجمة بعض العبارات، ووجد أنها لا يمكن أن تؤدي معنى إلا إذا عرفنا الحال التي كان عليها المتكلم حين نطق بها، و"أن هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استخدم فيه"[١]، ومن ثم تشكلت على يديه نظرية سياق الحال cotext of situation ويعني به "تلك السلسلة المتتابعة من الأحداث التي تكون على هيئة صور في رسم أي مجموعة فعلية من الأحداث يمكن ملاحظتها"[٢] ، وهو بذلك يصدر عن الاتجاه الاجتماعي في دراسة اللغة، ويوسع دائرة اتصال الحدث اللغوي بما أحاط به من ملابسات، "ويذهب مالينوفسكي إلى مدى أبعد في تقرير أثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها حين يقول: إن اللغة في جوهرها متأصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها النطق"[٣].

وواضح أنه اقتصر على سياق الموقف أو الملابسات الخارجية التي تصحب التواصل اللغوي، وقد تأثر فيرث بفكرة مالينوفسكي وقام على تعميقها وحاول أن يؤسس نظرية لغوية متكاملة في موضوع السياق، لم يقتصر فيها على سياق الحال، بل نظر أيضا إلى السياق اللغوي Linguistic context الذي يعني به "مجموعة الوظائف المستفادة من عناصر أداء المقال التي تحوزها الوحدة اللغوية أي الجملة"[٤].

ويلخص الدكتور عبد الفتاح البركاوي أهم الأسس النظرية السياقية عند فيرث في النقاط الآتية:

١- النظرة المتساوية إلى عنصري السياق (اللغوي والموقف) في عملية التحليل الدلالي.
٢- النظر بالتساوي إلى كل عناصر السياق اللغوي صوتية كانت أم صرفية أم نحوية أم معجمية أم دلالية.
٣- رفض ما يسمى بالوظيفة الأساسية لأن كل وظيفة تؤدى هي وظيفة أساسية في المقام الذي قيلت فيه.

---

(١) بالمر .ف.ر: علم الدلالة إطار جديد، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية-بغداد، ١٩٨٥م، ص٧٤.
(٢) نفسه، ٧٧.
(٣) ردة الله الطلحي: دلالة السياق، ص ١٨٥، ١٨٦. نقلا عن: م. م. لويس: اللغة في المجتمع ، ص٤٨.
(٤) عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، ٤٩ .

٤- النظر بالتساوي إلى كل أنواع الاستخدام اللغوي، فليس هناك استخدام معياري وآخر ثانوي.

٥- ليست اللغة نظاما شكليا فحسب وإنما هي جزء من النتاج الاجتماعي.

٦- وحدة الاستخدام اللغوي الأساسية هي الجملة.

٧- إن المعنى في مفهومه العملي ذو طبيعية متغيرة لارتباطه بالكلام الفعلي[١].

وقد أثرت نظرية فيرث في البحث اللغوي كثيرا، "وظهر بعدها نظريات لغوية أخرى احتوت المقولات السياقية بشكل أو بآخر ... من هذه النظريات اللغوية: النظرية التحويلية، ونظرية أفعال الكلام، وعلم اللغة النصي"[٢]، وليس هذا محل تفصيل القول في هذه النظريات، فحسبنا الإشارة إلى أبرز ملامح النظرية السياقية في تجلياتها المعاصرة.

ويتجلى مما سبق أن نظرية السياق في تراثنا كان لها فضل السبق إلى الأخذ بعين الاعتبار عند قراءة النصوص اللغوية ما يرتبط ببنية هذه النصوص من علاقات التتابع المنتظم علاوة على ما يحتف بها من ملابسات وأحوال ذات أثر في تكوين النص وقراءته، وإنما كان للدرس اللغوي الحديث فضل التنظير المؤطر والعرض المنظم لمفهوم السياق، ومع ذلك فقد غفل عن بعض الجوانب التي التفت إليها علماؤنا الأوائل في قراءة النص قراءة سياقية.

ومن هذه الجوانب اقتصار أصحاب النظرية السياقية الإنجليزية على لغة الحديث المعاصر لهم دون النصوص المنقولة عن السابقين، "أما اللغويون العرب فقد امتدت أنظارهم إلى ما وراء اللغة المستعملة وحاولوا الكشف عن المعنى في نصوصه الفصحى في إطار معرفتهم بظروف السياق الخارجي إذا أتيحت لهم معرفة تلك الظروف"[٣] وهو ما تجلى في تتبع اللغويين والبلاغيين لملابسات النصوص وما اتصل بها من الأحوال، وفي تقصي المفسرين وشراح الحديث لأسباب النزول والورود، وفي استقصاء الأصوليين والفقهاء للقرائن المحتفة بالنصوص الشرعية والاتكاء عليها في استنباط الدلالات وتخريجها.

---

(١) عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، ص٥٠-٥٢ بتصرف.
(٢) ردة الله الطلحي: المرجع السابق، ص٢١١.
(٣) عبد الفتاح البركاوي: المرجع السابق، ص٦٦.

الباب الأول

ترتيب الآيات ومناسبته

الفصل الأول: خفاء المناسبة في سياق الترتيب

الفصل الثاني: علاقات المناسبة في معاقد الآيات

﴿الفصل الأول﴾

خفاء المناسبة

في سياق الترتيب

لقد كانت الكيفية التي تألفت بها آيات سور القرآن الكريم غير معهودة في عرف العرب الفصحاء الذين نزل القرآن متحدياً ومعجزاً لهم، فعبر هذا المدى الزمني الطويل الذي يمتد نيفا وعشرين سنة كانت الآيات تنزل نجوماً على قدر الحاجة في أوقات متباينة وأحوال مختلفة، بحيث كان القرآن معاصراً لحياة الرعيل الأول من المسلمين في جل أحداثها، وفي الوقت نفسه يؤسس المنهج الذي يرسم حياة المسلمين إلى آخر الدهر، والقرآن قبل ذلك كتاب بليغ معجز، ولم يعهد العرب فصحاءهم يلقون إليهم بالخطب والقصائد في مقامات مختلفة ثم يضمون ما قالوا فيها إلى بعضه، ولو فعل أحدهم ذلك لعدوه هاذياً غير متعقل لما يقول، فإن "جمع الأحاديث المختلفة المعاني، المتباعدة الأزمنة المتنوعة الملابسات في حديث واحد مسترسل هو مظنة التفكك والاقتضاب ومظنة المفارقة والتفاوت"(١).

ولكننا وجدنا آيات القرآن تنزل في مقامات مختلفة ثم تترتب في تتابع محكم، نلحظ فيه التناسب التام والاتحاد في المقصد أو الغرض الذي تقوم عليه السورة، برغم توزع آياتها في النزول على مناسبات مختلفة وأزمان متفرقة، وإن الواقف على كيفية ترتيب آياته يعجب لانتظامها في سلك السورة وتواليها فيه، وهي الآيات التي تنزلت في أحوال مختلفة ودواعٍ متعددة بل ربما تنزل بعضها في مكة وبعضها في المدينة مع اختلاف سياق النزول بينهما، وهي مع ذلك متتابعة في سياق ترتيبها، لا تفتقر إلى التماسك والارتباط.

وقد رأى فريق من العلماء أن في ترتيب آيات القرآن على النحو الذي هي عليه وجهاً من وجوه الإعجاز لا تقل أهميته عن الإعجاز في النظم أو هو جزء من هذا النظم لا يكتمل حسنه إلا به، وأما الذين تحفظوا في قضية التناسب بين أجزاء السورة فإنهم لم ينفوا المناسبة عن معاقدها منفردة، بل أثبتوا لكلٍ منها التلاؤم الوثيق بحيث تتصل معاني المعقد في نظام متماسك.

وفي هذا الفصل إضاءة على قضايا ترتيب آيات القرآن وما يتصل بها من التناسب وضوحاً أو خفاءً.

---

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص١٧٨.

أولا: ترتيب آيات القرآن ومناسبته

كانت آيات القرآن تنزل نجوما متفرقة- والنجم "القسم الذي ينزل معًا، آية أو آيتين أو أكثر"[١]- وغالب القرآن على هذه الشاكلة[٢] يستوى في ذلك طوال السور وقصارها، ومن أمثلته في السور القصار سورة العلق حيث نزل منها خمس آيات من أولها، وسورة الضحى حيث نزل منها خمس آيات أيضا، وقد روي عن عليّ ـ رضي الله عنه ـ أن القرآن أنزل خمسًا خمسًا، وكان أبو سعيد الخدري يعلم أصحابه القرآن خمس آيات بالغداة وخمس آيات بالعشي، ويخبر أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات خمس آيات[٣].

وقد تنزل السورة الطويلة دفعة واحدة، وهو قليل في الواقع ومن ذلك سورة الأنعام فقد ورد في بعض الروايات أنها نزلت جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك[٤]، ولكن الغالب الأعم هو تفرق نزول السور الطوال وغيرها.

وفي ذلك يقول السيوطي: "الذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشرًا وأكثر وأقل، وقد صح نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة، وصح نزول عشر آيات من أول المؤمنون جملة، وصح نزول ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ النساء: ٩٥ وحدها وهي بعض آية، وكذا قوله ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ﴾ التوبة: ٢٨ إلى آخر الآية، نزلت بعد نزول أول الآية كما حررنا في أسباب النزول وذلك بعض آية"[٥].

وما استقرأه السيوطي من روايات أسباب النزول أَشكل عليه الإمام الشافعي من قبل، حيث أنكر نزول الآية الواحدة مفرقة قائلا: "ولم أعلم مخالفًا أن كل آية إنما أنزلت متتابعة لا مفرقة، وقد تنزل الآيتان في السورة مفرقتين، فأما آية فلا، لأن معنى الآية أنها كلام واحد غير منقطع"[٦]، لكن ما

---

(١) ابن باديس: تفسير ابن باديس، ت. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص١٧٩.
(٢) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ١٣٦/١.
(٣) نفسه، ١٥٦/١.
(٤) نفسه، ١٣٦/١.
(٥) نفسه، ١٥٥/١.
(٦) البيهقي: أحكام القرآن للشافعي، كتب هوامشه عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م، ١٠٧/١.

ثبت تفريق نزوله من الآيات قليل جدا نحو آية النساء التي ذكرها السيوطي، ويظهر من الرواية أن الذي تأخر نزوله هو جزء يسير من الآية، لا يسقط كونها كلامًا متصلا.

وقد لاحظ ابن خلدون اختلافًا كميًا في نجوم القرآن في مكة والمدينة، فقال: "قد يفضي الاعتياد بالتدريج فيه شيئًا فشيئًا إلى السهولة بالقياس إلى ما قبله، ولذلك كانت تنزل نجوم القرآن وسوره وآيه حين كان بمكة أقصر منها وهو بالمدينة، وانظر إلى ما نقل في نزول سورة براءة في غزوة تبوك وأنها نزلت كلها أو أكثرها عليه أي وهو يسير على ناقته، بعد أن كانت بمكة ينزل عليه بعض السورة من قصار المفصل في وقت، وينزل عليه الباقي في حين آخر، وكذلك كان آخر ما نزل بالمدينة آية الدين، وهي ما هي في الطول، بعد أن كانت الآية تنزل بمكة مثل آيات الرحمن والذاريات والمدثر والضحى والفلق وأمثالها"(١).

وهذا الطول الملاحظ في الآيات المدنية يؤيده طول مصاحب في السور نفسها، ومن المعلوم أن قصار السور معظمها مكي بخلاف الطوال منها، وهذه سمة بارزة في بناء السور القرآنية، فثمة توافق كمي بين طول السورة وطول الآيات التي تضمنتها، ولعل هذا التوافق هو أحد معالم خطة ترتيب السورة القرآنية، ولكنه ليس قاعدة مطردة، فقد تشتمل السور الطويلة على آيات قصيرة والعكس صحيح، بل قد تشتمل السورة المكية على آيات مدنية والعكس.

وفضلا عن هذا التدرج الكمي في نجوم القرآن فإن ثمة تدرجًا آخر يتعلق بمعاني الآيات وما تضمنته من القضايا والتشريعات، ففي حديث السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: "إنما أنزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: ولا تشربوا الخمر، لقالوا لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل: ولا تزنوا، لقالوا لا ندع الزنا أبدًا، لقد نزل بمكة على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإني لجارية ألعب ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ القمر: ٤٦، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده"(٢).

(١) ابن خلدون: المقدمة، ت. علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م، ص٤١٧.
(٢) البخاري: الجامع المسند الصحيح، ت. محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، ١٨٥/٦، حديث رقم ٤٩٩٣.

وقد تحقق الإجماع على أن ترتيب الآيات داخل السورة وقع بتوقيف من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، فكان إذا نزلت عليه الآيات أرشد المسلمين إلى مواضعها، فإن كانت لاحقة بسورة ابتدئ نزولها من قبل أمر بوضعها في موضعها من السورة، قال ابن الزبير: "اعلم أولا أن ترتيب الآيات في سورها وقع بتوقيفه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين"(١) وقال الزركشي: "وأما ما يتعلق بترتيبه فأما الآيات في كل سورة ووضع البسملة أوائلها فتوقيفي بلا شك ولا خلاف فيه، ولهذا لا يجوز تعكيسها، قال مكي وغيره: ترتيب الآيات في السور هو من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة. وقال القاضي أبو بكر: ترتيب الآيات أمر واجب وحكم لازم، فقد كان جبريل يقول ضعوا آية كذا في موضع كذا "(٢). وقال السيوطي : "الإجماع والنصوص على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك"(٣).

وقد ورد في السنة المطهرة أحاديث عدة تدل على هذا، فمن ذلك ما رواه الإمام مسلم عن عمر - رضي الله عنه - قال ما سألت النبي عن شيء أكثر مما سألته عن الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدري وقال تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء فدله على موضع تلك الآية من سورة النساء وهي قوله سبحانه ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾النساء: ١٧٦ إلى آخر الآية الأخيرة من سورة النساء(٤).

كما روي عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي عليه الزمان تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من كان يكتبه فيقول ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وتنزل عليه الآية فيقول ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا(٥).

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يبلغ حد التواتر أنه كان يقرأ سور القرآن الكريم في الصلوات وفي الخطب وفي المجالس، وأن المسلمين الأوائل تلقوها منه على الصورة التي هي عليها الآن،

---

(١) ابن الزبير الغرناطي: البرهان في تناسب سور القرآن، ت. محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب، ١٩٩٠م، ص١٨٢.
(٢) الزركشي: البرهان، ٢٥٦/١.
(٣) السيوطي: الإتقان، ٢١١/١
(٤) مسلم بن الحجاج: المسند الصحيح، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٢٣٦/٣، حديث رقم ١٦١٧.
(٥) السيوطي: المرجع السابق، ٢١٢/١.

وإذا كان كثير من هذه السور لم يتنزل جملة واحدة فإن ترتيبها النهائي قد ذاع واستقر في صدور الحفظة من الصحابة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم من تفرق نزول السورة أن يتفرق ترتيبها أو أن يكون قد وقع على نحو اجتهادي من الصحابة، وقد كان لديهم من الحرص الشديد على متابعة النص القرآني في تتابع نزوله ما يدفعهم إلى مراجعة الآيات والسور وتثبيت حفظهم لها، وذلك لما يمثله القرآن من أهمية كبرى في تكوين عقيدتهم وعبادتهم، وقد أمروا في صدر الدعوة بقيام الليل وقراءة القرآن في الصلاة وفي غيرها.

ولو صح أن ترتيب الآيات داخل السورة قد وقع باجتهاد من الصحابة لوقع اختلاف بينهم في مواضع بعض الآيات من السور، وهو ما لم يرد له ذكر في أية رواية، ولو وقع ذلك لاستفاض نقله ولوجد من يتشبث به من الطاعنين على سلامة النص القرآني من التبديل والتحريف، فترتيب الآيات داخل السور لم يذكر فيه أي اختلاف بين الصحابة، وهذا بخلاف ترتيب السور الذي وقع فيه اختلاف بالفعل مما يرجح أن لاجتهاد الصحابة فيه مدخلا وإن ذهب فريق من العلماء إلى القول بالتوقيف فيه أيضا، غير أن الروايات في ترتيب السور قد لا تساعد على القول بالتوقيف كشأن الروايات في ترتيب الآيات.

ولا يقدح في هذه الروايات التي بني عليها الإجماع في المسألة ما روي في أمر جمع المصحف فيما يتصل بالآيتين من آخر سورة براءة، فقد روى أن الحارث بن خزيمة أتى بهاتين الآيتين فقال أشهد أني سمعتهما من رسول الله ووعيتهما، فقال عمر: أنا أشهد لقد سمعتهما، ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها[1]، وقد يقال إن "هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف، إنما كان عن هوى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو في البعض"[2]، وقد أسقط كثير من العلماء هذه الرواية لكونها معارضة للقطعي المتواتر المجمع عليه في أمر الترتيب، "وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئًا من ذلك إلا بتوقيف"[3].

(١) السيوطي: الإتقان، ٢١٤/١.
(٢) محمد عبدالعظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، ٣٤٩/١.
(٣) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة-بيروت، ١٣٧٩هـ، ١٥/٩.

والظاهر من روايات ترتيب آيات القرآن أن السورة قد تنزل منها الآية والآيتان ثم تتابع نجومها لتأخذ موقعها من السورة بتوقيف النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يتفق مع ذلك أن يُستهل نزول سورة أخرى وتتابع نجومها على النحو نفسه، بمعنى أن ترتيب الآيات داخل السورة الواحدة لم يكن ترتيبا زمنيًا متصلا، "ومن المجمع عليه أن ترتيب الآيات ليس بحسب نزولها وإنما يرجع إلى المناسبات والروابط البلاغية فقد تنزل الآية بعد الآية بسنين وتكون في ترتيب الكتابة قبلها. وليس أدل على هذا من تقدم بعض الآيات الناسخة على الآيات المنسوخة، مع أن الناسخ متأخر عن المنسوخ في النزول قطعا"(١)

وقد ذهب بعض الباحثين في علوم القرآن إلى أن الأصل في ترتيب الآيات داخل السورة هو ترتيب نزولها فيها، فالسورة كانت "تبتدئ ببسم الله الرحمن الرحيم فتسجل الآيات التي تنزل بعدها من نفس هذه السورة واحدة تلو أخرى تدريجيا حسب النزول حتى تنزل بسملة أخرى فيعرف أن السورة قد انتهت وابتدأت سورة أخرى ... قال ابن عباس: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف فصل سورة بنزول بسم الله الرحمن الرحيم، فيعرف أن السورة قد ختمت وابتدأت سورة أخرى"(٢).

وتبعًا لهذا الرأي فلا حاجة لتحديد موقع الآيات الجديدة مما سبقها من السور، فالسورة لا تتداخل آياتها وقت النزول مع سورة أخرى، وتظل آياتها تتابع في نزولها حتى تنزل البسملة فتبدأ سورة جديدة، ويزعم صاحب هذا الرأي أن كتبة الوحي كانوا "يعرفون بوجوب تسجيل الآيات ضمن السورة التي نزلت بسملتها، حسب ترتيب نزوله واحدة تلو أخرى كما تنزل، من غير حاجة إلى تصريح خاص بشأن كل آية آية، هكذا ترتبت آيات السور وفق ترتيب نزولها، على عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، وهذا ما نسميه الترتيب الطبيعي، وهو العامل الأول الأساس للترتيب الموجود بين الآيات في الأكثرية الغالبة، سوى ما شذ على خلاف هذا الترتيب"(٣).

وقد عد صاحب هذا الرأي ما ورد الروايات بشأن توجيه الرسول الكريم لكتبة الوحي أن يضعوا الآيات النازلة عليه في مواضع بعينها من سور تقدم نزولها شذوذا عن القاعدة التي وضعها، وهي أن الآيات كانت تأخذ ترتيبها من السورة على وفق تتابعها الزمني في النزول.

---

(١) محمد أبو شهبة: المدخل لدراسة القرآن الكريم، مكتبة السنة- القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م، ص٣١٤.
(٢) محمد هادي معرفة: التمهيد في علوم القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، د.ت، ٢٧٥/١.
(٣) نفسه، ٢٧٥/١.

والحق أن الروايات الواردة في هذه القضية لا تنهض دليلا على قاعدته، ولعل من أقربها إليها ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم) فإذا نزلت عرف أن السورة قد خُتمت واستقبلت أو ابتدئت سورة أخرى"[1] ، كما روي عنه أيضًا قوله: "كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل (بسم الله الرحمن الرحيم)، فإذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت"[2]، فالظاهر من هذه الروايات أن آيات السورة لا تتداخل وقت نزولها مع آيات سورة أخرى، وأن ترتيب الآيات يجري على وفق التتابع الزمني داخل السورة الواحدة، إلى أن تنزل البسملة فيعرف منها انقضاء سورة وابتداء أخرى.

على أن ثمة روايات أخرى لا يمكن التغافل عنها في هذا الصدد، فقد روي عن ابن عباس أيضًا أنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا"[3] وروي مثل ذلك عن عثمان رضي الله عنه[4]، وتشير هذه الروايات إلى السور ذوات العدد وهو وصف يدل على طول هذه السور، مما يدل على أن نزول بعض آياتها كان يقارنه في الزمن نزول سور أو آيات أخرى، وهذا موافق لما عليه واقع تأليف آيات القرآن من اشتمال السورة الواحدة على آيات متأخرة في النزول متقدمة في الترتيب، وفي ذلك يقول الباقلاني "وكل هذه الأخبار تكشف عن صحة ما قلناه من وجوب ترك مراعاة تاريخ نزول القرآن، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يراعي في تأليف آي السور تاريخ نزول الآيات، فإذا ثبت ذلك لم يكن تأليف سور القرآن على تاريخ نزوله إلا بخلط بعض السور ببعض وإفساد نظمها ونقض تأليفها الذي أمروا بقراءتها عليه"[5].

وإذا كان واقع تأليف الآيات يعارض الروايات التي يفهم منها الترتيب الزمني فلا أقل من أن تخصص دلالتها في السور القصار التي لم يستغرق نزولها زمنًا طويلا، أو أن تحمل على أن مفهوم

---

(١) السيوطي: الإتقان، ٢٦٨/١.
(٢) نفسه، ٢٦٩/١
(٣) الزركشي: البرهان، ٢٤١/١.
(٤) السيوطي: الإتقان، ٢١٢/١.
(٥) الباقلاني: الانتصار للقرآن، ت. محمد عصام القضاة، دار الفتح-عمان، دار ابن حزم-بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٢٩٢/١.

الانقضاء المذكور فيها لا يمنع من نزول آيات جديدة تلحق بأخواتها من السورة المنقضية، ولاسيما أن تلك الروايات تشير إلى ما تمثله البسملة من إشارة للفصل بين السور والتمييز بين كل سورة عن الأخرى، بل إنه قد ثبت ابتداء نزول سورة جديدة بغير بسملة كما هو معروف في سورة التوبة، وعلى ذلك فإن الأولى أن ينظر في طبيعة الترتيب القرآني نفسه والتعويل عليه في تأمل كيفية تأليف الآيات واتصالها داخل السور.

أما القول بالترتيب الزمني للآيات داخل السورة الواحدة واعتباره الأصل في كيفية الترتيب فقول لا تنهض الروايات بالاستدلال عليه، فضلا عما خرق هذه القاعدة المزعومة من آيات كثيرة تتابعت في سورها دون أن يتحقق تتابعها الزمني وقت نزولها، ومن أجلى الأمثلة على ذلك أننا نجد آيات ناسخة تقدمت على منسوخاتها في السورة الواحدة، وهو ما اعترف به صاحب هذا الرأي نحو "ما نجده في سورة البقرة فيما يخص آيات الإمتاع والاعتداد، كان التشريع الأول في المرأة المتوفى عنها زوجها أن تعتد حولا كاملا ولا تخرج من بيت زوجها، وكان ميراثها هو الإنفاق عليها ذلك الحول فقط، والآية التي نزلت بهذا الشأن هي قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾البقرة: ٢٤٠ ثم نسخ هذا التشريع بآية الاعتداد: أربعة أشهر وعشرا من نفس السورة ... وطبيعة النسخ تستدعي تأخر الناسخ عن المنسوخ، في حين تقدمه عليه بست آيات"(١).

وفضلا عن تقدم الآيات الناسخة على المنسوخة فقد تتقدم آيات متأخرة في التاريخ على آيات متقدمة عليها زمنا، "من ذلك ما نجده في سورة الممتحنة؛ تبتدئ هذه السورة بآيات (١-٩) نزلت في العام الثامن بعد الهجرة، بشأن حاطب بن أبي بلتعة ... وتتعقب هذه الآيات آيتان نزلتا بشأن سبيعة الأسلمية عام الست من الهجرة"(٢).

وقد علل صاحبنا هذا الخرق لقاعدته بأحد احتمالين: أن ذلك كان "بأمر النبي صلى الله عليه وآله الخاص، أو لسبب آخر لا نعرفه!"(٣)، والقضية ليست محل احتمال إلا إذا وجهت لأغراض مذهبية خالصة.

---

(١) محمد هادي معرفة: التمهيد، ٢٧٩/١

(٢) نفسه، ٢٧٨/١.

(٣) نفسه، ٢٧٨/١.

ومن ثم فإن هذه القاعدة المزعومة يمكن أن توصف بمجرد افتراض لكيفية ترتيب آيات القرآن، وإذا كانت الروايات لم تسعفنا في الكشف عن هذه الكيفية بيانا تاما، فإن الثابت الذي لا يختلف عليه أحد من المسلمين أن ترتيب الآيات على الكيفية التي هو عليها قد جرى على وفق المشيئة الإلهية دون أن يمسه أي تبديل أو تغيير في نظامه.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الترتيب الزمني للآيات داخل السورة الواحدة كانت إحدى دعائم بعض مفسري الشيعة في القول باختلال ترتيب آيات القرآن، وادعاء أن تأليف القرآن الذي بين أيدينا على خلاف ما أنزل الله! وهو ما سيأتي بيانه.

ومن جملة الآراء القائمة على غير دليل في قضية ترتيب آيات القرآن ما ذهب إليه صاحب تفسير القرآن بالقرآن حين زعم أن الآيات المكية التي وضعت في سور مدنية أو الآيات المدنية التي وضعت في سورة مكية قد ترتبت على صورتها النهائية في مرحلة تالية من نزولها، وأنها أول ما نزلت أخذت مواضعها من سور متفقة معها في مكان النزول، وجعل هذا المعنى هو المراد بقوله تعالى ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ النحل: ١٠١ قال: "المراد بتبديل آية مكان آية هنا هو ما كان يحدث فى ترتيب الآيات، فى السور، ووضع الآية بمكانها من السورة، كما أمر الله سبحانه وتعالى، وذلك أن آيات كثيرة كانت مما نزل بالمدينة، قد وضعت فى سور مكية، كما أن آيات مما كان قد نزل بمكة، ألحقت بالقرآن المدنىّ.

وهذا الذي حدث بين القرآن المكي والمدنىّ من تبادل الأمكنة للآيات بينهما، قد حدث فى القرآن المكىّ، والمدني- كلّ على حدة- ... فقد اتفق علماء القرآن على أن آيات نزلت بمكة، ثم حين نزل من القرآن فى المدينة ما يناسبها، أخذت مكانها فيه. وهذا يعنى أنها نقلت من مكانها فى السورة المكية، إلى مكانها الذي كانت تنتظره أو كان ينتظرها فى السورة المدنية"[1].

فالآيات المكية التي وضعت في سور مدنية -بناء على رأيه- تبدل موقعها وتغير ترتيبها في زمن الوحي بأمر إلهي، وهذا التبديل كان يثير شبهات المشركين المتربصين بالإسلام وبكتابه العثار، فنزلت آية النحل ردًا على شبهتهم!

(١) عبد الكريم الخطيب: التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي-القاهرة، ٣٦٣/٧.

ومن أمثلة هذا التبديل المزعوم قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ الأنفال: ٣٣ " فهذه الآية مكية باتفاق، وقد وضعت فى سورة الأنفال، وهى مدنية باتفاق أيضا، وهذا يعنى أن الآية من هذه الآيات كانت تأخذ مكانها مؤقتا فى السورة المكية، حتى إذا نزلت سورتها المدنية أخذت مكانها الذي لها فى تلك السورة ... وهكذا كان الشأن فى السّور المكية، فإنها كانت تستقبل جديدا من الآيات المدنية، تأخذ مكانها المناسب لها بين آيات السورة، حيث يأمر الله، وذلك كثير فى القرآن الكريم، وقلّ أن تخلو سورة مكية من دخول آية أو آيات مدنية على بنائها.. فهذا التدبير السماوي لبناء القرآن الكريم، وترتيب الآيات فى السور- اقتضى أن تأخذ بعض الآيات أمكنة ثابتة دائمة، بدلا من أمكنتها الموقوتة التي كانت تأخذها بين آيات أخرى غير تلك الآيات التي استقرت آخر الأمر معها.."[1]

غير أنه لم يسرد لنا أدلته النقلية على هذا الادعاء، وإننا لم نجد فيما لدينا من الروايات ما يشير أدنى إشارة إلى أن آيات مكية تبدل موقعها من سورة إلى أخرى، وفضلا عن ذلك فإن آية النحل التي استند إليها مكية بالإجماع والقول المحكي فيها منسوب إلى مشركي مكة، وفي تلك الفترة لم يقع تبديل في ترتيب الآيات وفقًا لمقولته، فإن الباعث على هذا التبديل هو نزول سور جديدة في المدينة تتضمن ارتباطا ببعض الآيات التي سبق نزولها في مكة، فتتبدل أماكنها وتستقر فيها!.

ونحن لا ننكر أن ثمة آيات مدنية ألحقت بسور مكية وآيات أخرى مكية في سور مدنية، لكننا ننكر أن يكون قد حدث تبديل في أماكن هذه الآيات، بحيث يكون لها موقعان من الترتيب، أوليّ وضعت فيه فور نزولها، ونهائي استقرت فيه بعد ذلك، فإن هذا الادعاء لا دليل عليه من النقل الصحيح، كما أنه يفتح بابًا من الشبهة حول إعجاز النظم القرآني، إذ لو انتقلت الآيات إلى موضع آخر مغاير لما كانت عليه وقت نزولها فكيف نحكم على ترتيبها الأول؟ أكان فاضلا أم مفضولا؟ وفي الحالين يكون الجواب بإثبات نقصٍ أو خلل في موضع الآيات سواء في الترتيب الأولي فور نزولها أم في الترتيب النهائي بعد استقرارها، ولسنا بحاجة لتكلف رد على شبهة غير متحققة من الأصل.

(١) عبد الكريم الخطيب: التفسير القرآني للقرآن ، ٣٦٣/٧.

وعلى الرغم من افتقار هذا الادعاء الذي تبناه الخطيب بشأن ترتيب الآيات المكية في سور مدنية إلى أي دليل نقلي، فإنه يطرح تساؤلا مهما عن موقع الآيات المكية التي رتبت في سور مدنية، وأين كانت تذكر قبل نزول السورة التي وضعت فيها، أكانت تمثل طائفة من القرآن المكي قائمة بنفسها حتى نزلت سورها المدنية؟ أم أنها منذ نزولها منسوبة إلى تلك السور؟ هذا ما لا نستطيع أن نقطع فيه برأي، وذلك لافتقارنا إلى الأدلة النقلية المعتبرة في هذا الشأن.

ولكن ما نستطيع أن نؤكده هو أن في ترتيب آيات السورة على هذا النحو الذي لا يعني بالتتابع الزمني-على نحو ما يظهر في ترتيب الآيات المكية والمدنية- أو التدرج التشريعي-متمثلا في تقدم الآيات الناسخة على المنسوخة في الترتيب- مجلى بارزًا لكيفية بناء السورة وترتيب آياتها، فنجومها تنزل سواء انفردت السورة وقت النزول أم شاركتها سور أخرى، ولا تلبث هذه النجوم أن تتخذ موقعها من بناء السورة بغير تدخل بشري لتتكامل معاقد السورة وتأخذ صياغتها النهائية بصورة تدريجية في غالب سور القرآن التي تعددت نجومها وتباينت أوقات نزولها، و"المقصود من ترتيب آي السورة مباينٌ للمقصود من ترتيب النزول، فزمان النزول إنما كان على مقتضى سنة التدرج في تنزيل شرائع الإسلام ومراعاة حال المخاطبين في تربيتهم على مبادئها وتكاليفها، أما حكمة وضع الآيات المدنية في سورة مكية أو وضع آيات مكية في سورة مدنية فهي أن هذه الآيات دون غيرها هي التي تخدم مقصود السورة وتلتئم مع المعنى الذي تدور عليه سائر آياتها"(١).

أي أن الأساس في ترتيب آيات السور هو اعتبار المناسبة بينها وبين ما جاورها من آيات أخرى في نطاق السورة، وفي ذلك يقول الزركشي: "الزمان إنما يشترط في سبب النزول ولا يشترط في المناسبة، لأن المقصود منها وضع آية في موضع يناسبها، والآيات كانت تنزل على أسبابها ويأمر النبي صلى الله عليه وسلم بوضعها في المواضع التي علم من الله أنها مواضعها"(٢)، ومن ثم فقد تلحق آيات مكية بسور مدنية وتلحق آيات مدنية بسور مكية تحقيقًا لهذا الأصل.

ولا يعني ذلك انتفاء العلاقة بين سبب النزول والمناسبة، فإن بعض المناسبات لا يمكن فهمها إلا في ضوء أسباب النزول، كما ذكر صاحب البرهان في مناسبة قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ

(١) رشيد الحمداوي: وحدة النسق في السورة القرآنية، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثالث، جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، ص ١٥٣.
(٢) الزركشي: البرهان، ٢٦/١.

﴿ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ النساء: ٥٨ لما قبله، فإن وجه المناسبة فيه يرتبط بسبب نزول الآية المتقدمة عليه وهي قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ النساء: ٥١ ، فإنها نزلت في كعب بن الأشرف الذي قدم مكة عقب غزوة بدر وحرض الكفار على الأخذ بثأرهم وغزو رسول الله، وقال لهم أنتم أهدى سبيلا من النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من الأحبار العارفين بوصف رسول الله وأنه صادق في دعوته، ولكنه خان الأمانة بكتمان ما عنده من العلم، فيكون نظم الآيات أن الله تعالى "أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد صلى الله عليه وسلم وقولهم إن المشركين أهدى سبيلا فكان ذلك خيانة منهم، فانجر الكلام إلى ذكر جميع الأمانات"(١).

والجدير بالذكر أن بين الآيتين في زمن النزول ما يقرب من ست سنوات، حيث إن قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ النساء: ٥٨ نزل في فتح مكة(٢)، ولكن التباعد الزمني بين الآيتين لم يقطع الصلة الوثيقة بينهما ولم تزدد معه آيات السورة إلا تماسكا وارتباطًا، وذلك مظهر من مظاهر الإحكام في ترتيب آيات القرآن، قوامه المناسبة بين الآيات المتجاورة وإن تباعدت في زمن النزول.

ومن ثم فلا يخلّ بقضية المناسبة أن نتداخل بعض الآيات المدنية في السور المكية؛ فإن ذلك -لو ثبت وقوعه- لا يخرج عن الأصل الذي ترتبت به السور المدنية الخالصة أو المكية الخالصة، وبين أيدينا مئات الروايات المتعارضة بشأن تحديد مكية بعض الآيات أو مدنيتها، ولا بد من نقدها سندًا ومتنًا قبل الاعتماد عليها في الحكم على مكية الآيات أو مدنيتها، وقد رفض بعض الباحثين في علوم القرآن التسليم بوجود هذا التداخل في آيات السورة الواحدة بين المكي والمدني(٣) واقتصر بعضهم على قبول بعض الروايات مسترشدًا بمضمون الآيات وموضعها من سياقها، ومن هؤلاء المفكر السوري محمد عزة دروزة الذي يقول: "وتناسب الموضوع وتلازمه بين الآيات المدنية التي لا تحتمل مدنيتها شكا في

(١) الزركشي: البرهان، ٢٦/١.
(٢) نفسه.
(٣) انظر: فضل حسن عباس: إتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان-الأردن، ١٩٩٧م، ٣٨/١.

السور المكية -وهي آخر آية في سورة المزمل[1] وآخر آية في سورة الشعراء والآيات [١٦٤- ١٧١] في سورة الأعراف- يعد دليلا قرآنيًا على أن وضعها كان بأمر النبي ومؤيدًا لما نحن في صدد تقريره، فآية المزمل الأخيرة تخفف التكليف الذي كلف به النبي في أولها من قيام الليل وتعذر المسلمين بسبب كثرة مشاغلهم وواجباتهم التي منها القتال الذي لم يكن إلا في العهد المدني، وآية الشعراء تستثني الشعراء المسلمين الذين كانوا يقابلون شعراء المشركين على هجوهم على النبي والمسلمين من النعت الذميم الذي نعت به الشعراء، وآيات الأعراف في صدد حادثة عدوان اليهود في يوم السبت وما كان من غضب الله عليهم بسببه وقد وضعت في سلسلة قصة بني إسرائيل وبدئت بأمر النبي بتذكير يهود المدينة بأمرهم. فالتناسب قائم بين الآيات المدنية والفصول المكية كما هو ظاهر"[2].

لكن يظل الإشكال بشأن الآيات المكية في السور المدنية مفتقراً إلى ما يكشفه، ويظل ادعاء أن "يكون النبي قد أمر بإخراج بعض الآيات من سور مكية وإضافتها إلى سياق مناسب لها أكثر في سور مدنية"[3] احتمالا بغير دليل.

ويجدر بنا أن نتوقف عند إشكال آخر يتعلق بالتئام الآيات المدنية في السور المكية، فإن الآيات المدنية التي أضيفت إلى سياق ترتيب سور مكية بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن ربه، تدفعنا للتساؤل عن وجه النظم الترتيبي في تلك السور قبل إضافة الآيات المدنية إليها، حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم قد قرأ هذه السور المكية طوال العهد المكي وقرأها المسلمون وسارت بها الركبان، شأن الكلام البليغ الذي يوليه العرب عنايتهم ويتسايرون بذكره، بما يعني أن النظم الترتيبي لهذه السور قد استقر على وضع بعينه ونزل من ذائقة العرب الفصحاء منزلة البيان المعجز، فكيف يتغير هذا النظم بإضافة الآيات المدنية إليه؟

والحق أن الحال في ذلك لا تختلف عن الحال في ترتيب آيات السور المتفقة في كونها مكية أو مدنية، فقد سبقت الإشارة إلى أن ترتيب الآيات داخل السورة لا يرتبط بعامل الزمن، مما يعني أن آيات متقدمة في النزول قد تتأخر في الترتيب وهي جميعًا مما نزل بمكة أو بالمدينة، وقد مر بنا مثال على

---

(١) اختلفت الروايات في شأن آخر آية من سورة المزمل وهي قوله تعالى (إن ربك يعلم ..) الآية، والراجح أنها مدنية. انظر: الإتقان، ١/٤٠.

(٢) محمد عزت دروزة: التفسير الحديث، دار إحياء الكتب العربية-القاهرة، ١٣٨٣هـ، ١/١١٤.

(٣) نفسه، ١/١١٥.

ذلك من آيات سورة الممتحنة، كما لا يخفى أن الآيات الناسخة متأخرة في زمن نزولها عن الآيات المنسوخة، وقد وجدنا من آيات سورة البقرة مثلا آيات ناسخة متقدمة في ترتيبها على آيات منسوخة.

علاوة على ذلك فإن الآيات المتأخرة في النزول حتى وإن تقدمت في الترتيب لم تكن تتداخل بين معاقد الآيات التي سبقت نزولها، بحيث يحدث تقاطع أو انتهاك لاتصال المعقد بما يمثله من وحدة مترابطة متناسبة، وعلى هذا النحو فقد تلحق الآيات المدنية بالسور المكية، ويصح حينئذ أن يقال إن ترتيب هذه السورة في المجمل قد اعتراه تغير عما كان عليه، لكنه تغير بالإضافة لا بالنقل -كما ادعى بعض المفسرين- وهذا التغير أمر طبيعي في تكوين النظم الترتيبي لسور القرآن في عهديه المكي والمدني، وذلك أنه قلما نزلت سورة مكتملة بل الغالب على نزول السور أن تتفرق آياتها على حسب الأحداث والأسباب، ثم يأخذ كل فريق منها موضعه من سورته بتوجيه إلهي وإرشاد نبوي.

وإنما يكون إضافة بعض الآيات إلى ما سبقها في النزول خللا في النظم وفسادًا في الترتيب إذا وقعت منها موقع التفكك أو الانقطاع، بأن تكون قد أقحمت على سياقها وأدخلت في غير محلها، فالمنكر لتناسب النظم القرآني في ترتيب آياته قد يقول بأن السورة "اختل نظمها لما أن الآيات التي أدخلت بين الكلام المربوط قطعت النظم" وفي هذا القول جهل فاحش "بجمع القرآن وترتيبه، ومواقع الآيات المبينة والمفصلة بعد النزول الأول ... لأن الآية المدخولة لا تقطع النظم إذا أدخلت في موضع يليق بها، والآيات المدخولة كلها معلومة الرابط بما قبلها أو بعدها"[1].

على أية حال فإن الاختلاط بين المكي والمدني على ما يظهر فيه من التباعد الزمني والمقامي وما كان من شأنه أن يحدث قلقًا في تتابع آيات السورة، لم تزدد معه السور إلا تماسكًا، وحسبك أن تقرأ إحدى السور الطوال كالبقرة مثلا "وأنا لك زعم بأنك لن تجد البتة في نظام معانيها أو مبانيها ما تعرف به أكانت هذه السورة قد نزلت في نجم واحد أم في نجوم شتى"[2].

(١) عبد الحميد الفراهي: دلائل النظام، ص٤٠.
(٢) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم ١٨٧.

ويحق لنا أن نتوقف لنتساءل عن ترتيب القصائد في زمن نزول القرآن والصلة التي تجمع بينه وبين ترتيب آيات القرآن، فثمة قدر من التشابه الشكلي بين تعدد موضوعات السورة، وتعدد موضوعات القصيدة، وذلك لما كان القرآن جاريا على سنن العرب في التعبير والبيان، ومتحديًا لهم فيما برعوا فيه من أساليب النظم، ومن نظر في بناء السور القرآنية علم أن "من خصائص القرآن الكريم أنه لم يفرد كل سورة من سوره لموضوع معين في الغالب، بل كان يجمع في السورة الواحدة مواضيع متنوعة وأغراضًا مختلفة من عقائد وأحكام ومواعظ وقصص وأمثال وجدل وحكم، وينتقل بينها من غير فصل"(١)، ومَثَل هذا الانتقال كمثل الذي نجده في القصائد من الانتقال من النسيب إلى المديح أو من الوصف إلى الفخر وما إلى ذلك.

وقد وجدنا في تراثنا النقدي من يرى أن القصيدة الجاهلية تفتقر إلى التناسب في ترتيب أبياتها وموضوعاتها، وقد عبر النقاد عن هذا المفهوم بمصطلح (الاقتضاب) وعرفه ابن الأثير بأن "يقطع الشاعر كلامه الذي هو فيه ويستأنف كلاما آخر لغيره من مديح أو هجاء أو غير ذلك، ولا يكون للثاني علاقة بالأول، وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين، وأما المحدثون فإنهم تصرفوا في التخلص فأبدعوا وأظهروا منه كل غريبة"(٢)

ويزيد الحاتمي -فيما ينقله عنه الحصري- هذا الأمر بيانا فيقول: "وأرباب الصناعة من المحدثين يحترسون في مثل هذا الحال، احتراسًا يجنبهم شوائب النقصان، ويقف بهم على محجة الإحسان حتى يقع الاتصال ويؤمن الانفصال، وتأتي القصيدة في تناسب صدورها وأعجازها وانتظام نسيبها بمديحها، كالرسالة البليغة والخطبة الموجزة لا ينفصل جزء منها عن جزء، وهذا مذهب اختص به المحدثون لتوقد خواطرهم ولطف أفكارهم ... فأما الفحول الأوائل ومن تلاهم من المخضرمين الإسلاميين فمذهبهم التعالم عن كذا إلى كذا"(٣).

ونسبة الاقتضاب إلى القصيدة الجاهلية ليست محل اتفاق بين نقادنا القدماء، وفي تراثنا النقدي أصوات كثيرة تبنت فكرة الوحدة العضوية وأوصت بضرورة إحكام ترتيب الأبيات وحسن التخلص

---

(١) رشيد الحمداوي: وحدة النسق في السورة القرآنية، ص١٤١.

(٢) ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت.محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر-بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢/٢٤٤؛ العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩م، مصورًا عن طبعة دار الكتب الخديوية، ١٩١٤م، ٢/١٨١.

(٣) الحصري: زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل-بيروت، ٣/٦٥١.

بين مطالعها ومقاطعها، ورأت تحققها في أشعار القدماء ومن جرى على مذهبهم، وفي ذلك يقول ابن قتيبة: "وتتبين التكلف في الشعر بأن نرى البيت فيه مقرونًا بغير جاره، ومضمومًا إلى غير لفقه، ولذلك قال عمرو بن لجأ لبعض الشعراء: أنا أشعر منك، قال وبم ذلك؟ فقال: لأني أقول البيت وأخاه وأنت تقول البيت وابن عمه. وقال عبد الله بن سالم لرؤبة: مت يا أبا الجحاف إذا شئت، فقال رؤبة: وكيف ذلك؟ قال: رأيت ابنك عقبة ينشد شعرًا له أعجبني، فقال رؤبة: نعم ولكن ليس لشعره قران، يريد أنه لا يقارن البيت بشبهه"(١).

وإذا كانت نظرة القدماء إلى القصيدة الجاهلية قد اختلفت على هذا النحو، فقد امتد الخلاف إلى نقادنا المعاصرين، والخلاف بينهم مشتهر في تحليلهم لبناء القصيدة، فقد "اختلفت آراء نقادنا المعاصرين حول تحقق الوحدة العضوية في القصيدة الجاهلية، فمنهم من رأى إمكان تحقق ذلك مثل طه حسين، وقد أشار إلى هذا أثناء تحليله لمعلقة لبيد ... ومنهم من أنكر ذلك مثل غنيمي هلال ومصطفى بدوى ... على حين وقف أستاذنا الدكتور العشماوي من هذين الرأيين موقفا وسطا، فأكد تحققها في الشعر الجاهلي ولكن على نطاق ضيق"(٢).

ومع اختلاف آراء النقاد في تحليلهم لبنية القصيدة العربية وطريقة ترتيبها، فإن الخلاف بينهم يتوجه إلى انتقال الشاعر من موضوع إلى آخر في القصيدة الواحدة، كانتقاله من المقدمة الطللية إلى الغزل، ثم إلى الوصف أو المديح وما إلى ذلك، حيث ينظر بعض النقاد إلى تلك الأغراض على أنها وحدات مترابطة في نسيج القصيدة المتصل، وهو ما عبروا عنه بالوحدة العضوية، ولكن هل ينسحب هذا الخلاف على الغرض الواحد من أغراض القصيدة؟ وهل يحسن من الشاعر أن يقطع سياق المقدمة الطللية ببيت في المديح أو وصف الناقة؟ وهل رصد أحد من النقاد مثل هذه الصورة في القصيدة العربية؟

الحق أن خلاف النقاد حول وجود الوحدة العضوية في الشعر القديم إنما هو خلاف حول كيفية انتقال الشاعر من غرض إلى آخر، ولا يمس هذا الخلاف من قريب أو بعيد ترابط الغرض الواحد

---

(١) ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ت. أحمد شاكر، دار الحديث-القاهرة، ١٤٢٣هـ ، ٥٨٦/٢.
(٢) عثمان موافي: في نظرية الأدب الشعر ، من قضايا الشعر والنثر في النقد العرب القديم، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ٥٦.

واتصال أبياته بعضها ببعض، والجدير بالذكر أن التردد في إثبات الوحدة العضوية في القصيدة العربية الجاهلية انعكس على إثبات وحدة المقصد في السورة القرآنية.

فقد ترك هذا الخلاف في تحليل بناء القصيدة العربية وتتابع أبياتها أثره على تحليل السورة القرآنية وتتابع آياتها، فذهبت بعض الآراء إلى أن تتابع الآيات في السورة لا يعنى بالتناسب بين موضوعاتها أو التخلص فيما بينها، وأن الانتقال فيها إنما يقع على طريقة الاقتضاب؛ فقد زعم العلوي أنه "لا يظهر خلاف في وروده في القرآن الكريم، وإنما الخلاف في ورود التخلص في القرآن"(١)، وبالغ أبو العلاء محمد بن غانم فأنكر وجود التخلص في القرآن لما فيه من التكلف، وقال "إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم"(٢)، ولم تلق هذه المقالة قبولاً بين البلاغيين وعلماء القرآن.

وقد اعتمد البحث في ترتيب آيات القرآن فكرة التناسب وأقرها في بناء السورة القرآنية، ولم يعارضها سوى أفراد معدودين، واستند البلاغيون إلى القرآن الكريم وعدوه معيارا يحتكم إليه في استحسان التخلص والاعتناء به، وفي ذلك يقول ابن الأثير: "وفي القرآن مواضع كثيرة من التخلصات، كالذي في سورة الأعراف، فإنه ذكر قصص الأنبياء والأمم الخالية من آدم إلى نوح عليهما السلام، وكذلك إلى قصة موسى عليه السلام حتى انتهى إلى آخرها ...فإن الله تعالى ذكر الأنبياء والقرون الماضية أي عهد موسى عليه السلام، فلما أراد ذكر نبينا صلى الله عليه وسلم ذكره بتخلص انتظم به بعض الكلام ببعض، ألا ترى أنه قال موسى عليه السلام ﴿ وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ الأعراف: ١٥٦ فأجيب بقوله تعالى ﴿ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ الأعراف: ١٥٦ من حالهم كذا وكذا، ومن صفتهم كيت وكيت وهم الذين يتبعون الرسول الأمي، ثم وصفه صلوات الله عليه بصفاته إلى آخر الكلام"(٣).

* * *

(١) العلوي: الطراز، ١٧٣/٢.
(٢) السيوطي: الإتقان، ٣٧٢/٣.
(٣) ابن الأثير: المثل السائر، ٢٥٣/٢.

وهذا التناسب في تتابع موضوعات السورة الواحدة والتخلص من أحدها إلى الآخر مما يدفعنا إلى البحث عن هيئة بناء السورة القرآنية وكيفية تركيبها، وهو ما توقف عنده الإمام الشاطبي وقسم السور باعتبار الموضوعات التي تضمنتها، حيث أوضح "أن الكلام المنظور فيه تارة يكون واحدا بكل اعتبار، بمعنى أنه أنزل في قضية واحدة طالت أم قصرت، وعليه أكثر سور المفصل، وتارة يكون متعددًا في الاعتبار بمعنى أنه أنزل في قضايا متعددة، كالبقرة وآل عمران والنساء واقرأ باسم ربك وأشباهها، ولا علينا أنزلت السورة بكمالها دفعة واحدة أم نزلت شيئًا بعد شيء"(١).

فالسورة تتألف في بنائها على ضربين: إما أن تدور كلها على قضية واحدة أو موضوع واحد، وإما أن تتعدد قضايا وموضوعاتها، وفي الحالين قد تنفصل قضايا السورة أو معاقدها في تنجمها وقد تتصل، ولما كانت معظم سور القرآن متعددة النجوم فالغالب أن لم تكن تلك الموضوعات فصولا متصلة في نزولها، بل كانت تتضمنها نجوم السورة وتتشكل بعد تمام نزولها.

وقد لاحظ الدكتور دراز في نجوم القرآن أمرين جديرين بالاعتبار، فقال: "لقد كان للنجوم القرآنية في تنزيلها وترتيبها ظاهرتان مختلفتان، وسبيلان قلما يلتقيان ....فلو أنك نظرت إلى هذه النجوم عند تنزيلها، ونظرت إلى ما مهد لها من أسبابها، فرأيت كل نجم رهينًا بنزول حاجة ملمة، أو حدوث سبب عام أو خاص، إذًا لرأيت في كل واحد منها ذكرًا محدثًا لوقته، وقولا مرتجلا عند باعثه، لم يتقدم للنفس شعور به قبل حدوث سببه. ولرأيت فيه كذلك كلًّا قائمًا بنفسه لا يترسم نظامًا معينًا يجمعه وغيره في نسق واحد.

ولو أنك نظرت إليها في الوقت نفسه فرأيتها وقد أُعدَّ لكل نجم منها ساعة نزوله سياج خاص يأوي إليه سابقًا أو لاحقًا، وحدد له مكان معين في داخل ذلك السياج متقدمًا أو متأخرًا إذًا لرأيت من خلال هذا التوزيع الفوري المحدود أن هنالك خطة تفصيلية شاملة قد رمست فيها مواقع النجوم كلها من قبل نزولها"(٢).

فللنجم من القرآن بعدان، أحدهما مقامي يتصل بسياق الحال وسبب النزول الذي ارتبط به، والآخر مقالي يرتبط بالموضع الذي يستقر فيه من السورة، وذلك دون أن تتنافر النجوم في مواقعها من

(١) الشاطبي: الموافقات، ٢٨٧/٣ .
(٢) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ١٨٣، ١٨٤.

سورها قصيرة كانت أم طويلة، ولم يكن التناسب ليتحقق بينها لولا أنها مترتبة على وفق الحكمة الإلهية الباهرة، ولأمرٍ ما أقسم الله في كتابه بمواقع النجوم فقال عزوجل ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ الواقعة: ٧٥ - ٧٦، وهي في قول فريق من المفسرين نجوم القرآن(١).

إن التناسب المتحقق في ترتيب نجوم القرآن واتخاذ كل نجم موقعه المكاني في الوقت ذاته الذي يرتبط فيه بسياق نزوله وما أحاط به من الملابسات والأحداث قد دفع كثيرًا من الباحثين في أمر الإعجاز القرآني إلى عده أحد الأوجه المعتبرة فيه، ولعل الباقلاني من أقدم من تنبه إلى هذه الخصيصة البيانية في نظم القرآن الكريم، وقد جعله من الخصائص التي خرج بها النظم القرآني عن المعهود من كلام البشر، وفي ذلك يقول: "والقرآن على اختلاف فنونه وما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة والطرق المختلفة يجعل المختلف كالمؤتلف والمتباين كالمتناسب والمتنافر في الأفراد إلى حد الآحاد، وهذا أمر عجيب تبين به الفصاحة وتظهر به البلاغة، ويخرج معه الكم عن حد العادة ويتجاوز العرف"(٢). ويقول أيضا ضمن وجوه الإعجاز: "ومنها أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتصرف البديع والمعاني اللطيفة والفوائد الغزيرة والحكم الكثيرة والتناسب في البلاغة والتشابه في البلاغة عن هذا الطول، وقد حصل القرآن على كثرته وطوله متناسبًا في الفصاحة"(٣).

وذكر الرازي "أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضًا معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته"(٤).

وأشار الحرالّي -شيخ البقاعي وأستاذه في علم المناسبات- إلى أن "في كل آية معنى تنتظم به بما قبلها، ومعنى تتهيأ له للانتظام بما بعدها، وبذلك كان انتظام الآي داخلا في معنى الإعجاز الذي لا يأتي الخلق بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا"(٥).

---

(١) وهو قول ابن عباس ومجاهد وعكرمة، انظر ابن عطية: المحرر الوجيز، دار الكتب العلمية-بيروت، ٢٥١/٥.
(٢) الباقلاني: إعجاز القرآن، ت. السيد صقر، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٥م، ص٧٠.
(٣) نفسه، ص٣٦.
(٤) الرازي: التفسير الكبير، ١٢٨/٧.
(٥) الحرالي: تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي، ت. محمادي بن عبد السلام الخياطي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٧م، ص١٨٨.

فالإعجاز في القرآن لا يقتصر على جانب المفردات أو التركيب (النظم التركيبي)، بل هو معجز من جهة الترتيب في الجمل والآيات أيضًا (النظم الترتيبي)، وفي ذلك يقول البقاعي: "أما من جهة الترتيب في الجمل والآيات والقصص في المبادئ والغايات، فلكونه مثل تركيب الكلمات، كل جملة منتظمة بما قبلها انتظام الدر اليتيم في العقد المحكم النظيم"(١).

وقد وصف الرافعي هذا الجانب الباهر من جوانب الإعجاز القرآني، معبرًا عنه بـ(روح التركيب)، التي يتحدث عنها قائلا: "وهذه الروح التي أومأنا إليها، (روح التركيب) ، لم تعرف قط في كلام عربي غير القرآن، وبها انفرد نظمه وخرج مما يطيقه الناس، ولولاها لم يكن بحيث هو كأنما وضع جملة واحدة ليس بين أجزائها تفاوت أو تباين، إذ تراه ينظر في التركيب إلى نظم الكلمة وتأليفها، ثم إلى تأليف هذا النظم: فمن هنا تعلق بعضه على بعض، وخرج في معنى تلك الروح صفة واحدة، هي صفة إعجازه في جملة التركيب كما عرفت، وإن كان فيما وراء ذلك متعدد الوجوه التي يتصرف فيها من أغراض الكلام ومناحي العبارات على جملة ما حصل به من جهات الخطاب: كالقصص والمواعظ والحكم والتعليم وضرب الأمثال، إلى نحوها مما يدور عليه.

ولولا تلك الروح لخرج أجزاء متفاوتة، على مقدار ما بين هذه المعاني ومواقعها في النفوس، وعلى مقدار ما بين الألفاظ والأساليب التي تؤديها حقيقة ومجازًا. كما تعرفه من كلام البلغاء عند تباين الوجوه التي يتصرف فيها"(٢).

ومن ثم فقد ذهب بعض الباحثين إلى ضرورة "أن يكون هذا العلم جزءًا من مباحث إعجاز القرآن ودعامة من دعائم التفسير، لأن إظهار الإعجاز في البيان القرآني لا يتم بدراسة الصور البيانية والأساليب البديعية الجزئية، ولا بدراسة أحوال التراكيب في حدود الجمل وحدها، وإنما يظهر بدراسة ذلك كله في سياق وحدة السورة وارتباط الآيات وتناسب معانيها"(٣).

---

(١) البقاعي: نظم الدرر، ٢٣٣/١٩.
(٢) مصطفى صادق الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٩، ١٩٧٣م ، ص٢٤٥.
(٣) أحمد أبو زيد: التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٢م، ص٣٦.

والمتأمل في خطة بناء السورة القرآنية يلحظ اتفاقا في كيفية الترتيب بين السور المنجمة والسور المتصلة في سياق النزول، فهذه المناسبة المتحققة -مثلا- بين نجوم سورة البقرة لا تختلف عن المناسبة التي يجدها قارئ سورة الأنعام، و"لو صح ما ذهب إليه الجمهور في هذه السورة لكانت من جملة الشواهد على اتحاد طريقة النظم في المنجمات وغيرها، لأن نظام الانتقال بين المعاني في سورة الأنعام مثله في السور المتفق على تنجيمها سواء"(١).

ويعبر علماء القرآن عن أمر هذا التوافق والتناسب المعنوي بين آيات السورة بقولهم إن السورة "على حسب الوقائع تنزيلا وعلى حسب الحكمة ترتيبا، فالمصحف كالصحف الكريمة على وفق ما في الكتاب المكنون"(٢)، ولذلك فإننا "لو عمدنا إلى القرآن وجمعنا طائفة من الآيات متحدة الموضوع من سور مختلفة وجعلناها سورة واحدة لوجدناها متنافرة الأسلوب مضطربة التركيب"(٣).

وإذا كان الترابط المعنوي متحققًا بين أجزاء السورة كلها ومجموع ما تضمنته من النجوم والمعاقد، فمن باب أولى أن يلتحم المعقد الواحد منها وأن يتناسب في ترتيب آياته وتتابعها، وهو ما يسعى هذا البحث إلى إثباته وإزالة الشبهات عنه.

وقد ناقش العلماء المهتمون بقضية المناسبة كيفية استنباط المناسبات بين آيات السورة، ووضعوا قانونًا كليًا إجماليا يحتكم إليه في بيان التناسب بين أجزاء السور وما اشتملت عليه من الأجزاء، كما ناقشوا على وجه التفصيل مجمل العلاقات السياقية التي تتولد من رحم المناسبة.

أما عن القانون الإجمالي في قضية التناسب فيلخصه الدكتور محمد عبد الله دراز في قوله: "إن السياسة الرشيدة في دراسة النسق القرآني تقضي بألا يتقدم الناظر إلى البحث في الصلات الموضعية بين جزء جزء منه، إلا بعد إحكام النظر في السورة كلها بإحصاء أجزائها وضبط مقاصدها، فهذا يعينه

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص ١٨٧.
(٢) الزركشي: البرهان، ٣٧/١.
(٣) رشيد الحمداوي: وحدة النسق القرآني، ١٤٦.

على السير في التفاصيل عن بينة، وهكذا كان الأئمة أبو بكر النيسابوري والبقاعي والفخر الرازي يفعلون"[١].

وقد استند الدكتور دراز إلى صنيع السابقين عليه في دراسة المناسبات، ولو تتبعنا بعض أقوالهم في هذا الشأن فإننا نجد الشاطبي في صدارة القائلين بهذا القانون، حيث يوصي لفهم السورة على وجهها الصحيح بدراستها كلها إجمالاً، ورد أولها إلى آخرها، وآخرها إلى أولها، فإنها وإن اشتملت على قضايا متعددة، لكنها مجتمعة على غرض كلي، وتندرج تحت مقصد واحد، "فاعتبار جهة النظم مثلاً في السورة لا تتم به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنظر، فالاقتصار على بعضها فيه غير مفيد غاية المقصود، كما أن الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما، لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها.

فسورة البقرة - مثلاً - كلام واحد باعتبار النظم، واحتوت على أنواع من الكلام بحسب ما بُث فيها، منها ما هو كالمقدمات والتمهيدات بين يدي الأمر المطلوب، ومنها ما هو كالمؤكد والمتمم، ومنها ما هو المقصود في الإنزال، وذلك تقدير الأحكام على تفاصيل الأبواب، ومنها الخواتم العائدة على ما قبلها بالتأكيد والتثبيت وما أشبه ذلك"[٢]

والشاطبي ينطلق من نظرته السياقية المتكاملة لمجمل السورة، وقد مر بنا أن دلالة السياق تمتد لتشمل غرض المتكلم ومقصده من حديثه، وهذا ما يتأسس عليه البحث في مناسبات السورة، فإن لكل سورة غرضًا رئيسًا تدور عليه معاقدها وتلتئم معه فاتحتها وخاتمتها، وعندما يتحرر هذا الغرض ويتجلى هذا المقصد تنكشف علاقات التناسب بين أجزاء السورة، فالتلاؤم أو "الوحدة في علم المناسبات ليست بالتتابع والتدرج المنطقي وإنما بالارتدادات المستمرة والتثني الدائم بين عناصر المعنى المتوزعة في مساحات السورة المختلفة ومجاذبتها عند مركز واحد أو ما يسمى بمقصد المتكلم، فتؤلف للكلام هيئة متفقة هي الوحدة، متى افتقدت هذه الهيئة صح معه وصف الكلام بفقدانه للوحدة"[٣].

---

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص١٥٤.
(٢) الشاطبي: الموافقات، ٢٨٨/٣.
(٣) منال المسعودي: التناسب في تفسير الإمام الرازي، دراسة في أسرار الاقتران، مكتبة وهبة، ط١، ٢٠١٠م، ص٤٢٠.

ويزداد هذه القانون جلاء بعبارة المشدالي المغربي -شيخ البقاعي- : "الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن، هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغة شفاء العليل، يدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها، فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، وإذا عقلته تبين لك إن شاء الله وجه النظم مفصلا بين كل آية وآية في كل سورة سورة"(١).

وقد تنامت جهود علماء المسلمين في دراسة مقاصد السور وذلك "في إطار علوم الإعجاز القرآني والبلاغة والنظم، ثم أصبح اهتماما بمعاني السور وما تتضمنه من مواضيع، ثم نظراً في مقاصد السورة والقواعد الكلية التي يمكن استنباطها منها، لينتهي المطاف إلى علم خاص بالسورة هو علم (مقاصد السور)"(٢).

ويمكننا أن نلمح بعض هذه الجهود في إشارات الرازي إلى مقصود السورة(٣)،وفي تعريف الفيروزأبادي بسور القرآن وبيان المقصود من كل سورة وما تضمنته مجملا وذلك في كتابه (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز)، ثم في جهود البقاعي الرائدة في بيان مقاصد السور وذلك في كتابه (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور).

والنظر إلى مناسبات الآيات من هذه الوجهة ينأى بعلم المناسبة عن التكلف الذي أنكره بعض العلماء عليه، وربما يكون سبب ما وقعوا فيه من التكلف هو محاولتهم التماس علاقات جزئية بين آيات السورة، وقد تصح هذه الوجهة في قراءة المناسبات لو كانت العلاقات في بناء السورة قائمة على التسلسل المنطقي بين الآية وما يليها، وقد يصح ذلك في مواضع من ترتيب الآيات، وقد تفتقر الآيات

(١) البقاعي: نظم الدرر، ١٨/١.
(٢) سامر عبد الرحمن شوافي: منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، دار الملتقى- سوريا، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٥٢.
(٣) انظر على سبيل المثال التفسير الكبير، ٢٧ /٥٦٨

المتتابعة لمناسبة عقلية تجمع بين معانيها، وحينئذ تتسع دائرة المناسبة السياقية فلا تقتصر على السياق اللفظي المتحقق في تتابع العبارات وتوالي الآيات، وإنما تمتد لتشمل السياق بالمفهوم المقامي الذي يشمل مقصد السورة وما احتف بها من ملابسات النزول، "فإن بعض السور الكريمة لا تكاد تدور على فكرة خاصة بما يساق من هذه المعاني، لأن الربط الذي برع فيه بعض المفسرين كان ربطًا جزئيًا ينظر إلى الآية المجاورة دون أن يحدد هدفًا واحدًا للسورة، إلا بتكلف خاض فيه الخائضون عن اجتهاد يخطئ ويصيب"(١).

إن قراءة ترتيب آيات السورة في معاقدها ونجومها لا ينفصل عن هذه القاعدة التي قررها علماء المناسبات، فتناسب الآيات التي ضمها نجم واحد أو تتابعت على موضوع بعينه في بناء السورة القرآنية إنما سبيل إثبات التناسب فيه هو قراءة تلك الآيات في سياقيها اللغوي والمقامي، وعدم الاقتصار على أحدهما لما يترتب على ذلك من الوقوع في التكلف المذموم، وخفاء المناسبة في هذه الحالة ليس كخفائها بين أجزاء السورة، بل هو جدير أن ينصرف إليه مصطلح خفاء المناسبة؛ فإن انتفاء المناسبة بين أجزاء السورة فضلا عن خفائها أمر تنازع المسلمون في وقوعه، ومنهم من أثبته جريًا على مذهب العرب في الاقتضاب، أما خفاء المناسبة الذي نحن بصدده فإنه يفضي إلى ثلم النظم القرآني في وجهٍ بديع من وجوه إعجازه، ألا وهو تناسب ترتيبه، وبالأخص تناسب آياتٍ تلقاها البشر مجتمعة في نجم واحد أو في معقد متحد في الموضوع.

هذا عن المنهج الذي اختطه علماء المناسبة في قراءة التناسب، أما عن العلاقات السياقية التي تتولد من رحم المناسبة فهو ما نعرض له في الفصل الثاني من هذا الباب.

(١) محمد رجب البيومي: البيان القرآني، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م، ص١٣٤.

ثانيًا: شبهة خفاء المناسبة

من العجيب أن القرآن وقد نزل متحديًا العرب ومقارعًا لهم بسيوف البيان لم تنله منهم أسهم الانتقاد ولو بالباطل من جهة التناسب بين آياته والتلاؤم بين عباراته، وأن سهام الشبهات في هذا الباب خرجت من المسلمين أنفسهم، وكأن نوازع المذهبية البغيضة كانت أقوى تأثيرًا على النفس وأشد إغراء لها بالافتراء، من كبر المشركين وتعاليهم على الحق، فإن هؤلاء لم يمنعهم إعراضهم عن الإيمان بالله وتكذيبهم لرسوله من أن يعترفوا لهذا القرآن بالفضل والمزية الباهرة، حتى قال قائلهم: إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق.

ومن أقدم الشبهات حول ترتيب آيات القرآن بادعاء افتقاره إلى التناسب واختلال الآيات في مواضعها التي هي عليها ما نجده في بعض الروايات الشيعية القديمة وبعض تفاسيرهم المعتمدة على النقل عنها، حيث عمدت إلى بعض الآيات التي خفيت مناسبتها بما جاورها ولم يظهر وجه تعلقها بما سبقها أو لحق بها فادعوا أن ترتيبها قد تعرض للتبديل والاختلال بتدخل بشري مقصود، ثم إنهم يتخذون من هذا الادعاء تكأة للترويج إلى بعض الادعاءات الأخرى التي يقوم عليها المذهب، وكأن صيانة المذهب والذود عنه ضد خصومه من المسلمين أهم من صيانة القرآن الكريم نفسه!

وإذا كانت هذه الادعاءات لم تشع حتى في الأوساط الشيعية فإنها وجدت من يتلقفها ويضخمها ويتخذ منها مادة ثرية للطعن على سلامة النص القرآني من التحريف، ابتغاء الفتنة، وابتغاء تشكيك المسلمين في كتابهم المقدس، وما أشد وقع الشبهة حين يستخرجها خصمك من كلامك، متدرعًا بثوب المنهجية العلمية والتجرد الموضوعي.

وقبل الشروع في سرد شبهات الشيعة والمستشرقين حول ترتيب آيات القرآن نود أن نوضح موقف الإمامية -أكبر الفرق الشيعية- من هذه القضية على سبيل الإجمال، ليكون القول منسوبًا إلى أهله بغير تعميم، فمن الإنصاف أن نثبت شذوذ القول باختلال ترتيب الآيات لدى الشيعة، فجمهورهم لا يعتنق هذه الفكرة ولا يروج لها، وتكاد الشبهة تنحصر في بعض الروايات والمصنفات المعتمدة عليها لدى

الإخباريين منهم، وقد أنكرتها روايات أخرى وأيد إنكارها جمهور الأصوليين، فيقرر محمد الحسين آل كاشف الغطاء "أن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه -أي إلى الرسول- للإعجاز والتحدي، ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام، وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم، والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة، وأخبار الآحاد لا تفيد علمًا ولا عملا"(١)، ويقول السيد الخوئي: "المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف"(٢)، ونفي التحريف عن القرآن يدل بطريق الالتزام على سلامة ترتيب الآيات وعدم المساس بها.

ويمثل تفسير علي بن إبراهيم القمي المصدر الأصيل في هذه الشبهة(٣)، فقد ذكر في مقدمته عددًا من الظواهر التي لاحظها على ترتيب آيات القرآن، ورأى فيها دليلا على اختلال هذا الترتيب وتعرضه للتغيير والتحريف المقصود الذي تسبب في كتاب المصحف العثماني الذين "قسموا القرآن وألفوه على غير ما أنزله الله"(٤)، وقد كان مستند القمي في دعوى اختلال الترتيب هو ملاحظاته المجردة التي سردها إجمالا في مقدمته وتعرض لها تفصيلا في ثنايا تفسيره، ولم ينسب هذه الملاحظات إلى أي مصدر روائي سوى في موضع واحد نسب القول باختلاف الترتيب فيه إلى الإمام جعفر الصادق في رواية عنه(٥)، ويتخذ القمي من هذه الملاحظات دليلا على أن تأليف القرآن "على خلاف ما أنزله الله"(٦).

وقد صنف القمي هذه الظواهر المخلة بالترتيب والتي ندرجها في بحثنا هذا تحت عنوان (خفاء المناسبة) إلى عدة أصناف:

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ١٩٨٢م، ص٨٢.
(٢) أبو القاسم الخوئي: البيان في تفسير القرآن، منشورات أنوار الهدى، ١٩٨١م، ص ٢٠١.
(٣) هو من أقدم تفاسير الشيعة التي وصلت إلينا ومصدر مهم لكثير من التفاسير الشيعية التي تعتمد على الروايات، وثمة جدل حول توثيق نسبة النسخة التي بين أيدي الناس من هذا التفسير إلى القمي، وما يعنينا في هذا البحث هو الرد على المزاعم التي تضمنها بخصوص مناسبة ترتيب آيات القرآن.
(٤) القمي: تفسير القمي، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر- قم/إيران، ط٣، هـ١٣٠٣، ٣٥٣/١.
(٥) نفسه، ٨/١.
(٦) نفسه، ١١٨/١.

فمنها "آيات بعضها في سورة وتمامها في سورة أخرى"[1] أو في موضع متأخر من السورة نفسها، وقد نظر إلى اتصال موضوع تلك الآيات فزعم أنها كانت في الأصل متصلة في موضوع واحد، ثم أصابها التبديل والاختلاف فتوزعت أجزاؤها على السور، ومن أمثلتها قوله تعالى في سورة البقرة على لسان موسى عليه السلام: ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾البقرة: ٦١ حيث يزعم القمي أن تمام هذه الآيات في سورة المائدة[2] وهي قوله تعالى ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ المائدة: ٢٢.

وقوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ الفرقان: ٥ فرد الله عليهم ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ العنكبوت: ٤٨، فنصف الآية في الفرقان ونصفها في الفرقان[3].

وقوله تعالى﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ النساء: ٣، فإنه متمم للآية التي على رأس المائة والعشرين من السورة نفسها[4] ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ النساء: ١٢٧ .

وقوله تعالى في سورة النساء ﴿ وَلَا تَهِنُواْ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ النساء: ١٠٤ فإن مكانه مع قوله تعالى ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾آل عمران: ١٤٠ في سورة آل عمران[5].

ومن الآيات التي خرجت عن سياقها وألحقت بسورة أخرى -فيما يزعم- قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾

---

(١) القمي: تفسير القمي، ٥/١.
(٢) نفسه، ١٢/١
(٣) نفسه.
(٤) نفسه، ١١٩/١.
(٥) نفسه، ١٥٠/١.

النور: ٦٢ فهذه الآية في ذكر أحد وموضعها في المصحف في سورة النور، وأخبار أحد في سورة آل عمران.

وقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾آل عمران: ١٦١ "فإن هذه نزلت في حرب بدر، وهي مع الآيات التي في الأنفال في أخبار بدر، وقد كتبت في هذه السورة مع أخبار أحد"(١)

ومنها آيات قدمت على أخرى وكان حقها التأخير(٢)، وكان مستنده -غالبًا- في هذا التقديم والتأخير الترتيب الزمني للآيات داخل السورة وهي الفكرة التي سبق أن تعرضنا لها في المبحث السابق، وقد تمثل لها بالآيات الناسخة وبالآيات المتقدمة في زمن نزولها والمتأخرة في مواضعها من السور، "فإن آية عدة النساء الناسخة مقدمة على المنسوخة، لأن في التأليف قدمت آية عدة النساء أربعة أشهر وعشرا على آية عدة سنة كاملة، وكان يجب أن تقرأ المنسوخة التي نزلت قبلُ ثم الناسخة التي نزلت بعده".

ومن الآيات التي اختلف ترتيبها الزمني عن موضعها من السورة قوله تعالى ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الفتح: ١٨ "نزلت في بيعة الرضوان ... واشترط عليهم ألا ينكروا بعد ذلك على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- شيئًا يفعله، ولا يخالفوه في شيء يأمرهم به، فقال الله عز وجل بعد نزول آية الرضوان ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الفتح: ١٠ وإنما رضي عنهم بهذا الشرط أن يفوا بعد ذلك بعهد الله وميثاقه ولا ينقضوا عهده وعقده، فبهذا العهد رضي الله عنهم، فقد قدموا في التأليف آية الشرط على بيعة الرضوان، وإنما نزلت أولا بيعة الرضوان ثم آية الشرط عليهم فيها"(٣).

وقريب من ذلك في تعويله على الترتيب الزمني للآيات ما أشار إليه من وضع الآيات المكية في سور مدنية نحو قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ الأحزاب: ٤٥ ، فالآية "نزلت بمكة قبل الهجرة بخمس سنين، فهذا دليل على خلاف التأليف"(٤).

---

(١) القمي: تفسير القمي، ١٢٦/١.
(٢) نفسه، ٨/١.
(٣) نفسه، ٣١٥/١.
(٤) نفسه، ١٩٥/٢.

وقد يكون التقديم والتأخير عنده بمعزل عن الترتيب الزمني، فقد روى بإسناده عن الإمام جعفر الصادق أنه قال "إنما نزل : (أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه إمامًا ورحمة ومن قبله كتاب موسى) فقدموا وأخروا في التأليف"[1]. ونظيره قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ الجاثية: ٢٤ "وإنما هو نحيا ونموت، فقد قدموا حرفًا على حرف. وقوله ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ آل عمران: ٤٣ أيضًا هو (اركعي واسجدي) وقوله ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ الكهف: ٦ وإنما هو (فلعلك باخع نفسك على آثارهم أسفا إن لم يؤمنوا بهذا الحديث)"[2]

ومنها آيات منقطعة عما قبلها وما بعدها، "نزلت في خبر ثم انقطعت قبل تمامها وجاءت آيات غيرها ثم عطف بعد ذلك على الخبر الأول"[3] وقد مثل على هذا الصنف بمواضع متعددة من القرآن، "مثل قوله عزوجل ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ العنكبوت: ١٦ - ١٧ ثم انقطع خبر إبراهيم فقال مخاطبة لأمة محمد ﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ العنكبوت: ١٨ - ١٩ إلى قوله ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ العنكبوت: ٢٣ ثم عطف بعد هذه الآيات على قصة إبراهيم فقال ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾العنكبوت: ٢٤ ومثله في قصة لقمان قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان: ١٣ ثم انقطعت وصية لقمان لابنه فقال ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ ﴾ لقمان: ١٤ إلى قوله ﴿ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ لقمان: ١٥ ثم عطف على خبر لقمان فقال ﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ﴾لقمان: ١٦) [4]"

---

(١) القمي: تفسير القمي، ١/٨، ١/٣٢٤.
(٢) نفسه، ١/٨ – ٩.
(٣) نفسه، ١/٩.
(٤) نفسه، ١/٩.

وقد تبع القمي في دعاواه بعض مفسري الشيعة، ومنهم الكاشاني صاحب كتاب الصافي في تفسير القرآن المجيد، وكان أكثر تطرفا منه في قضية الترتيب ومن القائلين بالنقص في قضية التحريف عامة، فنجده -بعد سرد طائفة من الأخبار التي يستدل بها على دعواه- يقول: "المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام، أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ومنه ما هو مغير محرف، وأنه قد حذف عنه أشياء كثيرة ... وأنه ليس أيضًا على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله، وبه قال علي بن إبراهيم"(١).

ولا تزال لقضية الترتيب أصداء في الفكر الشيعي المعاصر لكن في نطاق ضيق، ومن أفراد اشتهر عنهم الغلو المذهبي(٢)، وإذا كان انقطاع السياق المتوهم قد دفع بعض الباحثين منهم إلى القول باختلال الترتيب، فإن توجهًا آخر اختلفت رؤيته لهذا الموضوع فقلل من شأن السياق والاستدلال به في أمر الترتيب، لما لاحظه من "التنقل بين الموضوعات في السياق الواحد، أو الإضراب عن الموضوع فجأة، أو الاعتراض بجملة اعتراضية في أثناء آية واحدة أو سياق واحد كما هو الشأن في آية التطهير وأية إكمال الدين وغيرهما كثير، ولذلك لا يمكن جعل السياق دليلا مطلقا دون قيد أو شرط أو تخصيص أو استثناء ... والانتقال من موضوع إلى موضوع أسلوب موجود في القرآن لوجود مناسبة ما أو حكمة معينة تجعل إلحقام بعض الآيات في سياق موضوع آخر لعلاقة ما، قد ندركها نحن وقد لا ندركها"(٣)، ويعد هذا التوجه امتدادا لمن قال بالاقتضاب في أسلوب القرآن، لكن مفهوم الإلحقام المستفاد من العبارة السابقة مضطرب، فقد يكون تقريرًا لطبيعة الترتيب القرآني نفسه، وقد يكون المقصود منه وجود تحريف متعمد لكنه لا يمثل ظاهرة عامة في ترتيب آيات السور، مما يشكك في أن كل آية قد وضعت في مكانها الصحيح.

* * *

(١) الكاشاني: تفسير الصافي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ٢٠٠٧م، ٣٢/١.
(٢) كالشيخ علي الكوراني، فهو من المجاهرين بأن آية التطهير قد أُقحمت في سياقها.
(٣) انظر فتوى على موقع مركز الأبحاث العقدية بعنوان: سبب تذكير الضمير في آية التطهير.

هذا وقد "كان طعن الشيعة في نص القرآن فاتحة الباب للمستشرقين، نفذوا منه إلى طعن دين الإسلام، وتشكيك المسلمين في مصدر التشريع الأول القرن الكريم... ومما قالوا: إن القرآن ليس على سياق واحد في السور، فالمعنى متقطع، والآيات ليست مرتبطة بسبب ما اعتراه من التصحيف والتحريف على مدى العصور"(١)، وقد أذاع جولدتسيهر مزاعم القمي وأقام عليها انتقاده لترتيب الآيات، على نحو ما يتضح من قوله "وفي العهد المبكر للانشقاق الشيعي، حصل فعلا الاستدلال على الطعن في القرآن الرسمي بالإشارة إلى تفكك السياق من جهة المعنى في الآيات المتفرقة المتتالية بعضها مع بعض، مما يمكن أن يكون سببه حذف الآيات الرابطة للسياق"(٢) وقد اعتمد على رأي بعض الشيعة ممن أثبت النقص في القرآن الكريم، ممثلا بالآيات (١٦، ١٩) من سورة القيامة، والآيات مما خفيت مناسبته فعلا، لكن ادعاء الحذف فيها دعوى باطلة يردها السياق نفسه كما سيأتي.

وعلى الشاكلة نفسها التي يصل بها جولدتسيهر إلى رمي القرآن الكريم بشبهة الاضطراب والتفكك يذكر عن مفسري الشيعة أنهم "قد هدفوا إلى إقامة البرهان على مدى التهاون والسطحية التي اتبعت في كتابة المصحف العثماني، وكيف أنه إلى هذه الكتابة يرجع ذلك الطابع المتقطع غير المتصل السياق، الملاحظ في مواضع كثيرة من نص القرآن، حيث ترتب على ذلك تشويه لا علاج له في الجمال المعجز لنظم الكتاب الكريم، الذي يجب أن يعترف به كل مسلم، فهم يقررون أن النص المألوف قد اختلط فيه كل شيء، وأنه يجب إعادته أولا إلى ترتيبه الصحيح، وأن التتالي الطبيعي لآية من الآيات لا يوجد في الآية التي تليها، لكنه ضل طريقه في مكان متأخر كثيرًا، بل كذلك في نفس الآية الواحدة يسود انقطاع في صلة السياق، وأن الترتيب الطبيعي إنما يعاد أولا إذا بحثنا عن تمام نصف الآية في مكان بعيد عنها، وضممنا ما يتصل بعضه ببعض من الأجزاء البعيدة الشعب"(٣).

وواضح ما في كلامه من مبالغة لا تتفق حتى مع منهج الشيعة القائلين بهذا الرأي، فإنهم لم يقولوا باختلال ترتيب الآيات على هذا النحو من الشيوع الذي "اختلط فيه كل شيء"، وإنما قصارى ما أثبتوه مواضع محصورة في ثنايا سور القرآن، ويبدو أنه أراد أن يثبت لنفسه قدرًا من التجرد العلمي فمهد له بإثبات الغلو من جانب الشيعة ليعقب على صنيعهم بقوله: "وهذا تشكك ناقد، قد يُلح أحيانًا

(١) محمد يوسف القاسم: الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن، ص٥٠٢.
(٢) جولدتسيهر: مذاهب التفسير، ترجمة عبد الحليم النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣م، ص٢٩٥.
(٣) نفسه، ص٣١٠.

مثله على النظر العلمي أيضًا، وإن لم يكن إلى هذا الحد الذي لا يستسيغه العقل"[١] ، فهو لا يمضي مع القول باختلال الترتيب إلى هذا الحد المتوسع، لكنه يثبت اختلالا في بعض المواضع ويرجعه إلى عمل كتاب المصحف في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما.

يقول جولدتسيهر: "وأيًّا ما يكن الحكم الذي يمكن أن يكون للقيمة الأدبية للقرآن، فإن مما لا جدال فيه في رأي الخالي من التعصب ، أن الذين اشتغلوا في عهد الخليفتين أبي بكر وعثمان بكتابة القرآن قد قاموا بعملهم أحيانًا على صورة غير مرضية"[٢] ، ويزعم أن معظم سور القرآن يتجلى فيها "عدم الانتظام والارتباط، ذلك ما سبب كثيرًا من المتاعب وأقام عديد الصعاب في وجه المفسرين في العصور التالية، الذين كان عليهم أن ينظروا لترتيب السور والآيات على اعتبار أنه ترتيب أساسي ونظام جوهري لا يمكن أن يمس"[٣] .

كما يعلن عن ضرورة "أن نغير مواضع بعض الآيات المتقطعة من سياقها الأول وعدم إبقاء التنقيحات والتحشيات المختلفة"[٤]، ويضرب مثالا على تلك الزيادات التي لا مبرر لها في رأيه بالآية ٥٧ من سورة النور ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾ النور: ٦١ إذ يزعم أن استهلال الآية بالحديث عن العميان والعرجى والمرضي لا يلتئم مع السياق الطبيعي لبيان الفكرة وتفصيلها، وأن الفحص العميق "يثبت لنا أن هذه القطعة الغريبة عن سياق الفكرة وبسطها قد نقلت من مجموعة أخرى من الحكم والتعاليم، إذ هي تنطبق في الأصل لا على مشاركة الإنسان في تناول الطعام في غير منزله، ولكن تنطبق على الاشتراك في الغزوات عندما كان الإسلام في بدايته. إن النبي في سورة الفتح من الآية ١١ إلى ١٦ يغلظ القول ويعنف المخلفين من الأعراب الذين لم يشتركوا في الغزوة السابقة، وينذرهم بعقاب صارم من ربهم ثم يضيف الآية ١٧ : ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ وهي كنص الآية ٦١ من سورة النور، أي أن

---

(١) جولدتسيهر: مذاهب التفسير، ص٣١٠.

(٢) جولدتسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى ومحمد حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م، ص٣٠٥ .

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

تخلف هؤلاء الأشخاص أو غيرهم ممن يعوقهم عائق قهري يقل عذرهم، فهذه الجملة قد أدخلت في هذا السياق الآخر الذي كانت غريبة عنه، وقد أثرت أثرًا واضحًا في تحرير الآية التي لا يمكن إعادة بدايتها الأصلية على وجه الدقة"[1].

وفي كتابه عن (تاريخ القرآن) يقول المستشرق الألماني الشهير تيودور نولدكه: "فكما هو معلوم لا تتناول السور فقط بل أيضًا كثير من الآيات المفردة مواضيع متنوعة جدا ... فالقطع المختلفة اختلط بعضها ببعض اختلاطًا تامًا على الأرجح أثناء الجمع الأول الذي قام به زيد"[2].

وفي إطار احتفاء المستشرقين بالترتيب التاريخي لسور القرآن الذي وضعه نولدكه، يرى المستشرق الفرنسي ريجيس بلاشير أن "الحياة قد أعيدت إلى المصحف" بفضل هذا الترتيب، "فما عاد هذا يظهر على شكل تتابع مصطنع وغير منتظم للنصوص، بل على شكل سلسلة من الموضوعات عالجها محمد خلال عشرين عامًا وفقًا لمقتضيات دعوته ... وفضلاً عن ذلك فإن العناصر غير المتجانسة التي تتألف منها السور المسهبة كما هو الأمر في سورة البقرة والسور الست أو السبع التي تليها، لا تعود تظهر بشكل مجموعات ساء ترابطها أو اصطنع اصطناعًا"[3].

إن بلاشير يتبنى مقولة جولدتسيهر في ترتيب آيات القرآن لاسيما آيات السور الطوال فيصفها بعدم التجانس وسوء الترابط، ويحكم على ترتيبها بالاصطناع والتكلف، فهو يرى "أن المجموعة المعنونة بسورة البقرة توضح جيدًا بتداخل العناصر المتنوعة، اختلاف ما جمع من المواضيع، ومن الواضح هنا أن مادة عدة حلقات من النصوص قد جمعت على تجاور ظاهر الاصطناع، ففي سور متعددة ندرك بسهولة تداعي الأفكار الذي أفضى إلى التوفيق ما بين المنزلات المتلقاة في المدينة على فترات متباعدة بلاشك، والذي أدى حتى إلى تنظيم هذه المنزلات في تعاقب مؤاتٍ لروح العصر"[4].

---

(١) جولدتسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام، ص٣٠٧.

(٢) تيودور نولدكه: تاريخ القرآن، تعديل فريدريش شفالي، نقله إلى العربية: د.جورج تامر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤م ، ص٢٩٢.

(٣) بلاشير: القرآن، نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، نقله إلى العربية رضا سعادة، دار الكتاب اللبناني-بيروت، ص٤٣، ٤٤.

(٤) نفسه، ص٦٩.

وللتدليل على صحة دعواه يتمثل بلاشير بترتيب آيات سورة النور، فيقول: "إن أشد الشواهد وضوحًا على ذلك نجده في سورة النور، حيث تعالج بالتتابع أربعة موضوعات تتعلق إما بالزنا وإما بروابط اللياقة بين الجنسين، ثم يأتي بيانان: عن النور المنبثق عن الله، وعن قدرة الله الخالقة (الآيات ٣٤- ٥٦) لا صلة لهما بما سبق، يليهما توصيات جديدة على الاعتبار الخاص لنساء النبي، ومما لا شك فيه هنا أن هذه الأمور الأخيرة تشكل وحيًا مستقلا، إن لم يكن متأخرًا، وهو مكمل للمقاطع الموجودة في مطلع الفصل"[1]، فهو يرى وجود انقطاع في ترتيب آيات سورة النور، حيث إن مطلعها وخاتمتها يلتقيان في معالجة بعض القضايا المتعلقة بالتشريعات الخلقية والآداب العامة، ويتخلل ذلك حديث عن نور الله وعن قدرته، مما رأى فيه دليلا على اصطناع الترتيب وافتقاره للتناسب والارتباط.

ومما سبق يتبين لنا أن خفاء وجه المناسبة بين بعض الآيات المتصلة قد اتخذ سبيلا لإيراد الشبهات على سلامة النص القرآني من التحريف والاختلال، وقد احتكم أصحاب هذه الشبهة إلى سياق هذه الآيات وزعموا أنها عديمة الصلة به، فافترضوا وقوع حذف في النص القرآني، أو خلل في تدوينه، أدى إلى افتقاره إلى التناسب في ترتيب آياته، وإذا كان من المقطوع به أن القرآن أبعد ما يكون عن التحريف في حفظه والاختلال في نظمه، فمن الواجب أن نحتكم إلى السياق نفسه وإعادة قراءته بعين الإنصاف والتجرد للرد على هذه الشبهة.

(١) بلاشير: القرآن، نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، ص٦٩، ٧٠.

ثالثًا: مرجعية السياق في كشف خفاء المناسبة

يعد السياق عمدة البحث في قضية المناسبة، وقد رأينا أصحاب الشبهات فيها قد استندوا إلى السياق في إثبات التفكك والانقطاع في تتابع الآيات، لما تقرر من أن ائتلاف الكلام وانتظام معانيه من أوجه الحسن البلاغي الذي يمثل النظم القرآني ذروته، ولكنهم إذ خفي عليهم وجه المناسبة في ترتيب الآيات قد غفلوا عن اعتبارات أخرى سياقية، كانت كفيلة بأن تسد عليهم باب الشبهة وتثبت للنظم القرآني التناسب في أعلى درجاته.

وقد كان السياق معينًا لكشف كثير من الشبهات التي وجهت إلى النص القرآني، وذلك في باب المناسبة أو في غيره من الفنون البلاغية التي تضمنها نظمه المعجز، نجد مصداق ذلك في تطبيقات علماء القرآن لنظرية السياق عند تعرضهم لقضايا المشكل والمتشابه اللفظي أو التكرار في القرآن الكريم، فقد كانت خير معين لهم على رد هذه الشبهات المتلاحقة، ولن تختلف الحال في معالجة قضية الترتيب وما يتعلق بها من المناسبة استنادًا إلى هذه الرؤية السياقية.

ويحسن أن نضرب بعض الأمثلة على عناية العلماء بأمر السياق في كشف تلك الشبهات، فالذين تعرضوا لمشكل القرآن وما أوهم الاختلاف والتناقض فيه اعتمدوا أيضًا على قرينة السياق، نحو تأويلهم لقوله تعالى ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾البقرة: ١٩٤ فما أشكل في الآية أن يأمر الله تعالى بالاعتداء، وقد كان ردهم بملحظ من سياق الآية اللغوي، حيث سبق ذكر العدوان فسمى رده باسمه على طريق المشاكلة.

والذين صنفوا في قضية التشابه اللفظي بين بعض آيات القرآن اعتمدوا في بيان خصوصيات كل آية عن مشابهتها على موضعها من السورة أو على سياقها اللغويّ، نحو تأويلهم لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡ ﴾الأنعام: ١٥١ وقوله ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ

أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾الإسراء: ٣١ حيث لما كان الإملاق واقعًا في الآية الأولى قدم رزق الآباء، ولما كان مشفقًا من وقوعه في الآية الثانية قدم رزق الأبناء[١].

وقد لاحظ السيوطي أن "هذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات"[٢] وذلك "لأنه يبحث في تركيب الآيات وألفاظها، ويبين وجه مناسبة كل تركيب للسياق الذي وردت فيه الآية"[٣].

أما قضية التكرار فيتضح موقع السياق منها عند ملاحظة تكرار القصص القرآني، الذي من أهم سماته التكرار، حيث يتكرر عرض القصة الواحدة في مواضع من القرآن، من غير أن تتفق في سرد تفاصيلها فتارة تأتي مجملة وتارة تأتي مفصلة، وتارة تستوفى أحداثها وتارة يقتصر على بعض مشاهدها، وقد ألمح البقاعي إلى دور السياق في بيان تخصيص كل سورة بجانب من جوانب القصة، فقال: "إن كل سورة أعيدت فيها قصة فلمعنى ادعي في تلك السورة، استدل عليه بتلك القصة، غير المعنى الذي سيقت له في السورة السابقة، ومن هنا اختلفت الألفاظ بحسب تلك الأغراض، وتغيرت النظوم بالتأخير والتقديم، والإيجاز والتطويل، مع أنها لا يخالف شيء من ذلك أصل المعنى الذي تكونت عليه القصة"[٤].

ويقدم لنا ابن الزبير الغرناطي نموذجًا تحليلا على هذه القضية، فيقول متعرضًا لسورة إبراهيم وقصته فيها: "إن هذه السورة مبنية على الإجمال والإيجاز فيما تضمنته من قصص الرسل وغير ذلك، ولم يُقصد فيها بسط قصة كما ورد في غيرها مما بني على الاستيفاء، وكلا المرتكبين مقصود معتمد للعرب

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

وعلى ذلك جرى خطابهم في الكتاب العزيز ... فلما كان مبنى سورة إبراهيم عليه السلام على الإيجاز فيما تضمنت من هذه القصص افتتاحًا واختتامًا، لقوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ

(١) انظر: الخطيب الإسكافي: درة التنزيل وغرة التأويل، ت. محمد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠١م، ٥٦١/٢.
(٢) السيوطي: الإتقان، ١١٥/٢.
(٣) أحمد أبو زيد: التناسب البياني في القرآن، ص٣٧.
(٤) البقاعي: نظم الدرر، ١٤/١.

رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ إبراهيم: ٩ وما بعد هذا من الآي، وإنه انضم في هذه السورة إلى قصد الإيجاز: تغليظ الوعيد، فلبنائها على هذين الغرضين ورد فيها قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إبراهيم: ٦ إلى قوله ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ إبراهيم: ٦ "(١).

وإذا كان للسياق هذه الأهمية البالغة في كشف تلك الشبهات فإن مرجعيته في كشف شبهة خفاء المناسبة في ترتيب آيات القرآن الكريم لا تقل عنها، ولم لا والبحث في أمر التناسب قائم أساسًا على تتبع العلاقات السياقية التي تكفل الترابط والتماسك بين أجزاء السورة وآياتها، فالمناسبة بوصفها وجهًا من وجوه النظم القرآني لا تتضح علاقاتها ولا تتجلى روابطها إلا بالرجوع إلى السياق القرآني بمختلف دوائره، "وليس ثم من شك في أن المنهج السياقي في تحليل النصوص من شأنه أن يكشف عن هذه الروابط، بما يمد الباحث به من رؤية كلية، لا ترى النص وحدات منفصلة بل تراه وحدة دلالية ملتئمة الأجزاء مترابطة العناصر"(٢).

إن مرجعية السياق في كشف خفاء المناسبة تتبدى من طبيعة الرؤية السياقية للنصوص، حيث تنظر إليها نظرة كلية مترابطة، وبذلك يكون السياق خير معين لمتدبر المناسبات القرآنية، وفي ذلك يقول الدكتور المثنى عبد الفتاح: "فوظيفة المناسبات الكشف عن وجوه الربط بين الآيات والمقاطع التي لا يظهر -لأول وهلة- وجه ارتباطها بما قبلها وما بعدها، ولا يتم الربط إلا بعد معرفة المعاني التي احتوتها الآيات السابقة واللاحقة، وهذه وظيفة السياق، وذلك من خلال الكشف عن معانيه المتتابعة، فإن الذي يشخص المعاني ويشكلها ويحدد بدايتها ونهايتها سياقها، فالسياق خادم لعلم المناسبات، ولا يتم استجلاء المناسبات إلا بعد معرفة سياق المقاطع القرآنية، وحينئذ يتحدد الموضوع، وعليه يكون إبراز المناسبة أمرًا في غاية الوضوح والبيان"(٣).

---

(١) ابن الزبير الغرناطي: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، وضع حواشيه: عبد الغني الفاسي، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت، ص ٣٥.

(٢) عيد بلبع: بلاغة القرآن الكريم والحديث، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ص٥٩.

(٣) المثنى عبد الفتاح: السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية ٢٠٠١م، ص١٨.

وللسياق القرآني أنواع ودوائر مختلفة ينبغي الرجوع إليها في كشف شبهة خفاء المناسبة عن معاقد السور، فالسياق من حيث العموم والخصوص نوعان، "فهناك السياق العام وهو سياق السورة الذي يشكل وحدة عضوية متكاملة متتامة، والسياق الخاص: وهو سياق المقطع الذي يشكل محورًا رئيسيًا من محاور سياق السورة، الذي يتكون من مجموعة من الآيات المترابطة"(١).

ويرى أستاذنا الدكتور عيد بلبع "أن السياق لا يقف عند حدٍ معين يمكن تحديده فيه، كما يمكننا القول بأن سياق الشيء يحدد بالشيء نفسه، وبهذا المفهوم لا يتحدد السياق في إطار بعينه، فسياق النمط اللغوي أو النص يعد نمطًا داخلا في سياق أكبر، وهذا السياق الكبير نفسه يعد نمطًا لغويًا داخلا بدوره في سياق أكبر"(٢).

ومن ثم فإن عين القارئ للآيات التي خفي وجه المناسبة فيها عليها أن تلاحظ تعالقات سياق المعقد الذي هو جزء من سياق السورة بما تشتمل عليه من علاقات بين أجزائه المتصلة، وما يمثله مجموع هذه الأجزاء من بناء مترابط يقوم على غرض بعينه قُصد إليه قبل إبراز نجوم السورة من ستار الغيب.

(١)المثنى عبد الفتاح: السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، ص٨٨.
(٢) عيد بلبع: السياق وتوجيه دلالة النص، ص ١٢٧.

﴿الفصل الثانی﴾

علاقات المناسبة

فی معاقد الآیات

مر بنا في تمهيد البحث أن مشكلته تتعلق بإبراز وجوه المناسبة في ترتيب الآيات ذات التتابع والارتباط الموضوعي في سور القرآن الكريم، والتي نصطلح على تسميتها بالمعاقد، فإن خفاء وجه الارتباط بين هذه الآيات يمثل شبهة تترفع عنها بلاغة النظم القرآني المعجز، وقد انبعثت هذه الشبهة من نظرة جزئية قاصرة على سياق تلك الآيات، فتحت باب الادعاء بافتقارها إلى وجه من الترابط والالتئام، وقد اتخذت هذه الشبهة تكأة لادعاء آخر أكثر خطورة وهو القول بتعرض النص القرآني للتحريف.

وإذا كانت الشبهة قد انبعثت من قصور النظر إلى سياق الآيات، فإن الرد عليها يكون بتوسيع هذه النظرة القاصرة، والالتفات إلى مجمل أبعاد السياق، ومراعاة مختلف العلاقات السياقية التي تتولد من رحم المناسبة في معاقد الآيات.

ويحاول هذا الفصل أن يقف إجمالا على تناسب ترتيب آيات القرآن الكريم في سياق معاقد السور، من خلال التعرض لما بين آيات المعقد من وشائج الترابط اللفظي والالتئام المعنوي، حيث يتكامل النظم مع مقتضيات السياق، وتتصل الآيات في تتابعها على نحو يبلغ الغاية من الإحكام.

ولما كان هذا البحث متعلقًا بصورة خاصة من صور المناسبة في ترتيب آيات القرآن وهي مناسبة ترتيب الآيات المتتابعة ذات الاتصال الموضوعي (المعاقد) فسيكون تركيزنا في تتبع علاقات المناسبة على الروابط التي تحقق الارتباط بين آيات المعقد، دون أن نخوض في دراسة المناسبة بين المعقد بمجموع آياته وما قبله أو ما بعده من معاقد السورة أو أجزائها، ولذلك يحسن أن نقدم لهذا الفصل بتوطئة حول معاقد الآيات وما يتصل بها من التناسب.

معاقد الآيات:

تلقى الناس القرآن نجومًا مفرقة، بالغة من البيان والإحكام حد الإعجاز بكل ما تتضمنه من الألفاظ والعبارات والصور وسائر جوانب النظم الكريم، ولا يخفى أن المناسبة من أهم تلك الجوانب التي تحقق الترابط والالتئام بين أجزاء الكلام حتى يأخذ بعضه بأطراف بعض، فآيات النجم من القرآن وحدة وثيقة الترابط والاتصال، تتجلى فيها المناسبة في أخص صورها، ثم تأتي مرحلة تالية من ترتيب الآيات لا ينفك عنها وصف المناسبة، وهي المرحلة التي تتخذ فيها تلك الآيات موقعها من السورة حيث يكون التناسب هو الرابط المعتبر لاتصال آيات اختلفت في سياق نزولها وفي ترتيبها الزمني، فإن كانت آيات القرآن "بعد تنزيلها جُمعت عن تفريق فلقد كانت في تنزيلها مفرقة عن جمع، كمثل بنيان كان قائمًا على قواعده، فلما أريد نقله بصورته إلى غير مكانه قدرت أبعاده ورقمت لبناته، ثم فُرِّق أنقاضًا، فلم تلبث كل لبنة أن عرفت مكانها المرقوم، وإذا البنيان قد عاد مرصوصًا يشد بعضه بعضًا كهيئته أول مرة"[1].

وبتأمل نجوم القرآن وتتبع روايات أسباب نزولها نستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام باعتبار اتصال موضوعها أو باعتبار ما تتضمنه من معاقد:

١) فقد ينزل النجم من القرآن متضمنًا قضية واحدة فيكون بذلك مساويًا للمعقد من معاقد السورة، نحو الآيات (١٠٥- ١١٣) من سورة النساء التي نزلت في شأن طعمة بن أبيرق وقومه[2] . ونحو الآيات العشر الأول من سورة المؤمنون، التي أنزلت على النبي صلى الله عليه وسلم بمحضر من بعض أصحابه، ولما فرغ من تلقيها قال: "لقد أنزلت عليّ عشر آيات من أقامهن دخل الجنة"، ثم قرأ ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ المؤمنون: ١ حتى ختم العشر[3]. ونحو آيات اللعان من سورة النور وهي الآيات من (٦- ٩) التي نزلت في شأن هلال بن أمية حينما قذف امرأته[4]، ونحو آيات

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص١٨٧- ١٨٨.
(٢) السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر-بيروت، د.ت، ٦٧٠/٢.
(٣) نفسه، ٨٢/٦.
(٤) نفسه، ١٣٥/٦

الإفك[1] من سورة النور أيضًا وهي الآيات التي عالجت قضية ادعاء المنافقين بالباطل على السيدة عائشة رضي الله عنها، وتمتد من الآية (١١) إلى الآية (٢٠) .

٢) وقد ينزل النجم من القرآن بجزء من القضية ثم يتلوه نجم آخر في القضية نفسها ويأخذ مكانه الترتيبي في السورة بعد سابقه، فيكون النجم جزءًا من المعقد وذلك نحو آيات الصيام من سورة البقرة، التي تعددت نجومها في تتابع نزولها الزمني، ثم التأمت في سياق ترتيبي متصل؛ فعن ابْن عَبَّاس أَن المسلمين كانوا فِي شهر رمضان إِذا صلوا العشاء حرم عليهم النِّساء والطَّعَام إِلى مثلها من القابِلة ثمَّ إن ناسًا من الْمُسلمين أصابُوا الطَّعام والنِّساء فِي رمضان بعد العشاء، منهم عمر بن الخطاب فشكوا ذلك إِلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فَأنْزل الله ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ﴾ إِلَى قَوْله ﴿ فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ ﴾ البقرة: ١٨٧ [2]، ويتضح من جملة الروايات في آيات الصيام أنها لم تنزل دفعة واحدة، وأن نزولها كان متفرقًا على أزمنة منفصلة، غير أنها اتصلت في تتابعها الترتيبي.

٣) وقد ينزل النجم متضمنًا قضيتين أو أكثر، ويغلب هذا على السور الطوال التي نزلت جملة واحدة، نحو الأنعام[3]،والتوبة[4]، والكهف[5]-على اختلاف في الروايات- وقد تضمنت كل سورة من تلك السور عددًا من المعاقد، كما نلحظ مثلا من آيات سورة الكهف التي عرضت لقصة أصحاب الكهف وقصة صاحب الجنتين وقصة موسى والخضر وقصة ذي القرنين، وتخلل هذا القصص بعض المعاقد الأخرى كمثل الحياة الدنيا، وذكر تكبر الشيطان واستعلائه على أمر ربه وتحذير الناس منه.

---

(١) السيوطي: الدر المنثور، ١٤٣/٦.

(٢) نفسه، ٤٧٦/١.

(٣) عن ابن عباس قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلا جملة حولها سبعون ألف ملك، وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك". وروي مثل ذلك عن علي وأبي بن كعب ومجاهد وعطاء. انظر الإتقان في علوم القرآن، ١٣٧/١- ١٣٨.

(٤) جمهور العلماء على أنها نزلت دفعة واحدة. انظر : الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير،الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، ٩٧/١٠.

(٥) قال الطاهر بن عاشور: "هي من السور التي نزلت جملة واحدة، روى الديلمي في مسند الفردوس عن أنس قال: نزلت سورة الكهف جملة معها سبعون ألفًا من الملائكة. وقد أغفل هذا صاحب الإتقان". انظر: التحرير والتنوير، ٢٤٢/١٥.

وبتتابع نزول نجوم القرآن تأخذ مكانها من السور، وتتصل آياتها اتصالا مناسبًا، فيكون حال السورة مكتملة كحال نجومها من جهة ما تشتمل عليه من المعاقد، فتارة تبنى السورة على معقد واحد كما في غالب السور القصار، وتارة تتعدد معاقدها كمعظم سور القرآن، نحو سورة البقرة التي "حوت فيما وصل إلينا من أسباب نزولها نيفًا وثمانين نجمًا، وكانت الفترات بين نجومها تسع سنين عددًا"[1] ويمثل هذا التعدد مجالا للبحث في التفسير الموضوعي للقرآن الذي يعد امتدادًا للبحث في علم المناسبات، فإن المفسر الموضوعي يسعى إلى إثبات الارتباط والتناسب بين معاقد السورة كلها وأنها جميعًا تدور حول هدف أساسي أو محور رئيس، ولهذا الغرض يقوم بـ"تقسيم السورة -وبخاصة الطويلة- إلى مقاطع أو فقرات تتحدث آياتها عن عنصر من عناصر الهدف أو مجال من مجالات المحور، واستنباط الهدايات القرآنية منها وذكر المناسبات بينها"[2]، فالبحث في التفسير الموضوعي متعلق بإثبات التناسب بين مجموع معاقد السور، وتحقيق الارتباط بينها مكتملة، وهو أحد فروع البحث في علم المناسبات بالمفهوم الواسع الذي تناوله علماء القرآن.

ولا يخفى أن القضية الواحدة قد تنزل فيها النجوم الكثيرة، ويتخذ كل نجم منها موقعًا من سور القرآن، وقد وصف الله عزوجل كتابه الكريم بأنه كتاب متشابه فقال تعالى ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ﴾ الزمر: ٢٣، "وذلك لأن القرآن يشتمل على أنواع من الأوامر والنواهي والوعد والوعيد والقصص والمواعظ، وما إلى هذا من الأنواع التي يشتمل عليها وتتكرر في كل سورة من سوره، وكلها أنواع متشابهة المقاصد متقاربة الأغراض"[3].

وتكرر هذه الأغراض في سور القرآن هو الذي دعا إلى تأمل وجوه الارتباط بين الآيات وإثبات المناسبة بين ما تضمنته من فنون الوعظ والقصص والعقائد والتشريع، وفي ذلك يقول صاحب النظم الفني في القرآن: "وقد كان من الممكن أن توزع هذه الفنون على سور القرآن، بحيث يكون بعضها للأحكام الفرعية وبعضها للأحكام الاعتقادية وبعضها للأخلاق والمواعظ وبعضها لقصص الأنبياء ، وهكذا، فتكون كل سورة في غير حاجة إلى علم ارتباط الآيات لظهور ارتباط آياتها

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص١٩١.
(٢) مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، ط٤، ٢٠٠٥م، ص ٤٠.
(٣) عبد المتعال الصعيدي: النظم الفني في القرآن، مكتبة الآداب، د.ت ص ٣٦.

واتساقها في فن واحد من تلك الفنون، ولكن هذا لم يكن من الممكن أن يصل معه القرآن إلى حد الإعجاز في بلاغته وباهر نظمه، لأنه لا يمكن أن تصل بلاغة إلى ذلك الحد في سورة لا تشتمل إلا على أحكام فقهية، ولا يتسع فيها المجال لتحريك العواطف بتلك البلاغة المعجزة، وذلك النظم العجيب، ولهذا جرت عادة القرآن أن يجمع بين هذه الفنون في سوره ولا يوزعها عليها، كما توزع مباحث الكتاب على فصوله"[1].

ففي هذا التعدد وجه من التحدي في نظم القرآن وتسنمه ذروة الإعجاز، وقد نص على ذلك علماء الإعجاز كالخطابي الذي يقول: "إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعاني في السورة الواحدة، وفي الآية المجموعة القليلة العدد، لتكون أكثر لفائدته وأعم لنفعه، ولو كان لكل باب منه قبيل،ولكل معنى سورة مفردة، لم تكثر عائدته، ولكان الواحد من الكفار والمعاندين المنكرين له إذا سمع السورة منه لا يقوم عليه الحجة به، إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة فقط، فكان اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أفر حظًا وأجدى نفعًا من التمييز والتفريد، للمعنى الذي ذكرناه"[2].

ولا يلزم من اتفاق الآيات في الموضوع أو تشابهها في الغرض أن تسرد كلها في تتابع متصل من سورة بعينها، وهذا مما لا يقدح في أمر المناسبة ولا يعد مأخذًا في ترتيب آيات القرآن كما سيأتي، وإنما يشترط أن تتناسب آيات المعقد الذي يدور حول قضية متصلة سواء اجتمعت آياته في نزولها أم تفرقت، ثم يكون بعد ذلك البحث متسعًا حول تناسب جميع آيات السورة ومعاقدها من مطلعها إلى خاتمتها، لكننا في هذا البحث نسعى إلى قراءة الآيات المتتابعة على قضية بعينها (المعاقد) في سياقها الترتيبي والتي قد يشملها نجم واحد أو أكثر، فإن أمر المناسبة فيها مما لا يخفى، حتى إن بعض الآراء قصرت وجود المناسبة في ترتيب الآيات عليها.

بل إن النظر في التئام هذه المعاقد هو منطلق أساسي لمن أراد أن يثبت التئام السورة كلها، وغالب المطاعن التي وجهت إلى النظم القرآني من جهة ترتيبه مردها إليها، وذلك أن "كثيرًا من القرآن ظاهر النظم، وإنما يخفى جهة الوصل في مواضع معدودة، حيث ترى الكلام كأنه آخذ سمتًا

(١) عبد المتعال الصعيدي: النظم الفني، ص٢٨.
(٢) الخطابي: بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص٤٩، ٥٠.

آخر، فهناك عقد واتصال وهي معاطف الكلام، وهي أكبر ما يهم من يلتمس النظم، فلابد من تعيينها والوقوف عليها والتأمل التام فيها، فعند النظر في النظام لا يهمنك أولا إلا هذه المعاطف، فإذا اطمأننت بوصلها اطمأننت بنظم السورة"[1] .

ولو أخذنا في الاعتبار رأي القائلين بوقوع الاقتضاب في القرآن الكريم لتبين لدينا أن موضع الشبهات حول ترتيب آيات القرآن لا يتعلق بتعدد موضوعات السورة أو اختلاف معاقدها قدر ما يتعلق بما خفي وجه مناسبته في إطار المعقد الواحد منها، فقضية المناسبة بين آيات السورة مجتمعة قد اختلفت فيها آراء العلماء المسلمين، ولم تنل من اهتمامهم ما نالت سوى في زمن متأخر من البحث القرآني، غير أن أحدًا منهم لا ينكر أمر المناسبة بين الآيات التي تجمعها قضية واحدة وتتابع آياتها على موضوع بعينه، مما يجعل من خفاء المناسبة بينها شبهة يترفع البيان القرآني عنها.

إن ارتباط أجزاء الكلام المتصل من الخصائص الآكدة في الكلام البليغ، وافتقار النظم القرآني إلى هذا الارتباط -المعبر عنه بالمناسبة- أمر يشينه وينقص منزلته السامية التي تصل إلى حد الإعجاز، ومن ثم فقد نالت قضية المناسبة بما تشتمل عليه من العلاقات الرابطة لأجزاء الكلام فضل اهتمام وتأمل من المشتغلين بقضايا البلاغة القرآنية قديمًا وحديثًا، على نحو ما يتضح فيما يلي.

(١) عبد الحميد الفراهي: دلائل النظام، ص٨٠.

علاقات المناسبة:

يسعى هذا الفصل إلى تتبع روافد هذه العلاقات في جهود البلاغيين في دراستهم لعلاقات الجمل بعضها ببعض والتي نتتبعها لديهم في عدة مباحث بلاغية أهمها الفصل والوصل، وهو من أوثق الفنون البلاغية صلة بفكرة المناسبة، وفي جهود المفسرين وعلماء القرآن في معالجتهم لمناسبات القرآن ، كما يمكن أن نفيد في تعميق نظرتنا لتلك العلاقات بما قدمه علم النص في دراسته لآليات التماسك النصي. وهذه المقاربات الثلاث وإن اختلفت في منطلقاتها النظرية فإنها قد اجتمعت في منهجها التطبيقي على تأمل سياق الآيات والتعويل عليه في استخراج علاقات التناسب والارتباط.

وقد كانت تلك العلاقات محل نظر البلاغيين وعنايتهم، فلم يقتصر الدرس البلاغي على دراسة الجملة الواحدة، بل تناول أيضًا -من بعض الوجوه- العلاقات الرابطة بين الجمل المتعددة، وناقش البلاغيون على وجه التفصيل العلاقات التي تكون بين الجمل المتتابعة والتي تارة يوصل ما بينها بحرف العطف وتارة تسرد بغير توسط لحرف العطف وذلك في دراستهم لمبحث الفصل والوصل، وهو أحد أهم موضوعات البلاغة وأدقها، وذلك أنه يبحث في "المناسبات بين المعاني وتحديد صلات بعضها ببعض، وكيف ساغ أن تلتقي هذه بتلك؟ ولم وصلت ولم فصلت؟ وما نوع الصلات وما درجتها؟ إلى آخر هذا البحث الذي يتدبر أعطاف الجملة والجمل ليرى ما بينهما وبين أعطاف جيرانها من علاقات"[1]، ومن ثم فقد وصف البلاغيون باب الفصل والوصل بكثير من العبارات التي تنم عن قيمته الكبيرة في بلاغة النصوص وارتقائها في درجات البيان، كما يتجلى في قول عبد القاهر: " واعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى ، من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلّص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم به أفراد، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدًا للبلاغة؛ فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال:

(١) محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، ط٤، ٢٠٠٨م، ص٢٦٧.

معرفة الفصل من الوصل، ذلك لغموض مسلكه وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة"[1].

ولا يعنينا هنا أن نعرض لحالات الفصل والوصل كما فصلوا القول فيها، وإنما مقصودنا أن نتتبع تحليل البلاغيين للعلاقات الرابطة بين الجمل في إطار تعرضهم لقضية الفصل والوصل، فإنهم في مناقشتهم للحالات التي يحسن فيها وصل الجمل أو الفصل بينها كانوا يحللون العلاقة بين الجملتين المتصلتين أو المنفصلتين، وكانت فكرة المناسبة أساسًا للبحث في تلك العلاقة، على نحو نجد لدى الباقلاني في مآخذه على امرئ القيس في قوله

وإن كنت قد ساءتك مني خليقة فسلي ثيابي من ثيابك تنسل

وما ذرفت عيناك إلا لتضربي بسهميك في أعشار قلب مقتل

إذ يقول الباقلاني في تعليقه على البيت الثاني: "واعلم بعد هذا، أن البيت غير ملائم للبيت الأول ولا متصل به في المعنى، وهو منقطع عنه لأنه لم يسبق كلام يقتضي بكاءهما ولا سبب يوجب ذلك، فتركيبه هذا الكلام على غيره فيه اختلال" ، كما عاب عليه في قوله:

أفاطم مهلاً بعض هـــذا التدلل * وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

أغــرك مني أن حبــك قاتــلي * وأنك مهما تــأمري القلب يفـــعل

يقول: "والمصراع التالي منقطع عن الأول، لا يلائمه ولا يوافقه، وهذا يبين لك إذا اعترضت معه البيت الذي تقدمه، وكيف ينكر عليها تدللها، والمتغزل يطرب على دلال الحبيب" .

كما يتضح احتفاء البلاغيين بالمناسبة في باب الوصل من قول العلوي: "فلابد من أن يكون لتقديم المعطوف عليه وجه يسوغه، وإلا كان لغوًا، ولهذا ضعف: زيد قائم وعمرو باع داره؛ إذ لا علقة بين هاتين الجملتين تكون سببًا لعطف إحداهما على الأخرى، ولهذا عيب على أبي تمام قوله

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم

إذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين"[2] .

---

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٢٢٢.

(٢) العلوي: الطراز، ٣/٣١٠، ٣١١.

فمعيار عطف جملة على أخرى هو ثبوت وجه من التناسب يحقق الارتباط المعنوي بين الجملتين، ويجمع بينهما في نظام مترابط، وقد تحدث البلاغيون عن ضرورة وجود مناسبة بين المعطوفات – مفردات كانت أم جملا- وعرضوا بإسهاب لصور التناسب بين الجمل في إطار معالجتهم لقضية الفصل والوصل وتحديدًا عند تعرضهم لـ(الجامع) المصحح للعطف، فالأصل في عطف الجمل أن يتحقق بينها وجه من الجمع والارتباط وإلا صار الكلام أخلاطًا غير منتظمة، ومن ثم فقد نظر البلاغيون إلى الجهة الجامعة بين الجملتين وفصلوا القول فيها تبعًا لنوع هذه الجهة الجامعة ، وتبعًا لتعلقها بطرفي الجملة؛ المسند والمسند إليه.

فقد أشار السكاكي إلى ضرورة وجود جهة جامعة بين الجمل المعطوفة، وقسم هذا الجامع إلى أنواع ثلاثة، جامع عقلي وجامع وهمي وجامع خيالي ، وفي تفصيل ذلك يقول:

« الجامع العقلي هو أن يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أوفي الخبر أو في قيد من قيودهما أو تماثل هناك؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين. أو تضايف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب ، أو السفل والعلو والأقل والأكثر ، فالعقل يأبى إلا أن يجتمعا في الذهن وإن العقل سلطان مطاع.

والوهمي هو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل نحو أن يكون المخبر عنه في إحداهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة فإن الوهم يحتاج في أن يبرزهما في معرض المثلين، وكم للوهم من حيل تروج، وإلا فعليك بقوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهم شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وقل ما الذي سواه حسن الجمع بين الشمس وأبي إسحاق والقمر هذا التحسين... وقد عرفت حال المثلين في شأن الجمع ، أو تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة والطيب والنتن ، أو شبه تضاد كالذي نحو: السماء والأرض ، والسهل والجبل ، والأول والثاني فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن. ولذلك تجد الضد أقرب خطورًا بالبال مع الضد.

والخيالي هو أن يكون بين تصوراتها تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك فإن جميع ما يثبت مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه ويتكرر لديه، ولذلك لم تكن الأسباب

على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر ، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبًا ووضوحًا، فكم من صور تتعانق في الخيال وهي في آخر ليست تتراءى ».[1]

نتوقف في هذا النص أمام رؤية السكاكي -ومن تابعه من البلاغيين- لطبيعة العلاقة بين الجمل من خلال الجهة الجامعة بينها، والتي تمثل إطارًا كليًا لعلاقات المناسبة بين العبارات المتتابعة، وقد قسمها تبعًا لطبيعتها الدلالية التي تحدد نوع الارتباط وخصائصه، فالعلاقة التي تتفق فيها أفهام البشر وترتبط بقوانين العقل الحاكمة بضرورة التلازم بين العلة والمعلول والسبب والمسبب تسمى جامعًا عقليًا، وما قارب هذه العلاقة مما كان له وجه من التشابه أو التنافر يسمى جامعًا وهميًا، حيث يسبق إلى وهم السامع الجمع بينها، وأما ما كان فيه وجه الارتباط قائما على ما جرت به عادات الناس وطبائعهم فهو الجامع الخيالي، وهو وثيق الصلة بسياق الموقف.

وقد لفت الزمخشري من قبل إلى ضرورة التنبه إلى هذا السياق لتحقيق المناسبة بين أجزاء الكلام، فقال عند تفسيره للآيات الكريمة ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ الغاشية: ١٧ - ٢٠ : "فإن قلتَ كيف حسن ذكر الإبل مع السماء والجبال والأرض ولا مناسبة ، قلتُ : قد انتظم هذه الأشياء نظر العرب في أوديتهم وبواديهم ، فانتظمها الذكر على حسب ما انتظمها نظرهم، ولم يدع من زعم أن الإبل السحاب إلى قوله ، إلا طلب المناسبة"[2]، ويظهر من عبارة الزمخشري مدى اهتمامه بأمر المناسبة وعدها الأصل المعتبر في الجمع بين الجمل والآيات، حتى إن بعض المفسرين قد ارتكب وجهًا بعيدًا من التفسير طلبًا لإثبات التناسب بين الآيات.

ثم أفاد السكاكي في تحليله للآيات نفسها من كلام الزمخشري، حيث يقول في إطار حديثه عن (الجامع) وتعلقه بالسياق الخارجي للنص: " ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن على التنبه لأنواع هذا الجامع والتيقظ لها لا سيما النوع الخيالي فإن جمعه على مجرى الألف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في استيداع الصور خزانة الخيال وأن الأسباب لكما ترى على حد تتباين في شأن الجمع بين صور وصور فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن، ومن أسباب تجمع بين دسكرة وإبريق وأقران، فقل لي إذا لم يوفه حقه من التيقظ وأنه من أهل المدر أنى يستحلي كلام رب العزة

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، ت. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ١٩٨١. ، ص: ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
(٢) الزمخشري: الكشاف، ٢٤٧/٤.

مع أهل الوبر حيث يبصرهم الدلائل ناسقا ذلك النسق ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾: لبعد البعير عن خياله في مقام النظر ثم لبعده في خياله عن السماء وبعد خلقه عن رفعها وكذا البواقي لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستحلاء"(١).

كما التفت التفتازاني إلى تعلق هذه الجهة الجامعة بطرفي الإسناد وفي ذلك يقول: "والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما أو المسندين جميعًا أي باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية ، نحو: يشعر زيد ويكتب، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما ، ويعطي زيد ويمنع لتضاد الإعطاء والمنع، هذا عند اتحاد المسند إليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما أيضاً كما أشار إليه(٢) بقوله: زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير، لمناسبة بينهما أي بين زيد وعمرو كالأخوة والصداقة أو العداوة أو نحو ذلك. وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسًا له ملابسة لها نوع اختصاص بهما، بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنه لا يصح وإن تناسب المسندان وهما كاتب وشاعر، ولهذا حكموا بامتناع: خفي ضيق وخاتمي حديد ، وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقًا ، أي سواء أكان بين زيد وعمرو مناسبة أم لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة"(٣).

نظر التفتازاني هنا إلى المناسبة التي تحقق الترابط بين الجمل من جهة المسند والمسند إليه، وأرجع ارتباطها من هذه الجهة إلى ملابسات النص أو سياق الموقف الذي يكشف عن وجه المناسبة بين أطراف الجمل المتتابعة، حيث يتضمن المقام إحالات غير لفظية تحقق التناسب وتدفع عن الكلام نقيصة التفكك، وحينما ينتفي وجه الارتباط في سياق الموقف تفقد العبارات علاقات المناسبة فتفسد دلالتها وتصير أشبه بالهذيان، كما مثل له بقول القائل: خفي ضيق وخاتمي حديد.

---

(١) السكاكي: المفتاح، ص ٢٥٦.
(٢) يعني القزويني صاحب متن التلخيص.
(٣) التفتازاني: مختصر المعاني، ضمن شروح التلخيص، دار البصائر، ٢٠٠٨، ٣/٧٦- ٨٢.

وأما فصل الجملتين بترك العطف فلا يعني انعدام المناسبة بينهما، وحتى ما يعبر عنه البلاغيون بـ(كمال الانقطاع) "لا يعني تبتير الكلام وتنافر جمله"[١]، وإنما يقوم مفهوم الفصل في الكلام البليغ على اعتبار أن ارتباط الجملتين حاصل بغير أداة وأنه قد "فهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العقل"[٢]، أو كما قال المغربي في شرحه على التلخيص: "فلا يرد أن يقال الفصل لا تكون فيه مناسبة، لأنا نقول المناسبة التي لا تكون فيه هي المصححة للعطف"[٣].

فلا يخلو الكلام البليغ المتتابع من وجه للارتباط حتى في حالة مجيئه مفصولا بغير عطف، "فالفصل يعد وصلا معنويا، فلو نظر في أغلب مواطن الفصل لظهر وجود العديد من العلاقات المعنوية التي تسهم في ارتباط الأجزاء كالتأكيد والبدل والتفسير والاعتراض، بالإضافة إلى ما يعرف بشبه كمال الاتصال (الاستئناف) حيث ترتبط الجملة الثانية بالجملة الأولى من خلال تقدير سؤال نثيره الجملة الأولى وتكون الثانية جوابا عن هذا السؤال، وكذلك الفصل للاستطراد أو الفصل منعًا للإيهام في الكلام، فكل هذه المواضع تنبني على العلاقات المعنوية التي تنتج عن التعانق والتلاحم بين أجزاء النص"[٤]، ومن ثم فالجهة الجامعة بين الجمل أو المناسبة بينها حاصلة في حالتي الوصل والفصل على السواء، لكنها في حالة الوصل تكون لها دلالة لفظية تعبر عنها وهي حرف العطف، وفي حالة الفصل لا يكون لها دلالة لفظية، لكنها لا تفتقر إلى "الجامع المصحح لربط الكلام وسلامة تآخيه وتناسقه"[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن رؤية البلاغيين لم تقتصر على الجملتين المتتابعتين لتحديد حالهما من الفصل أو الوصل، بل تعدوا ذلك إلى دراسة علاقات مجموع الجمل؛ فقد توقفوا أمام نماذج من الكلام البليغ لا يصح معه معنى الجملة المعطوفة إذا اقتصر تعلقها على ما سبقها، وإنما يصح معناها استنادًا إلى علاقتها بكل ما سبقها من الجمل وتحقق المناسبة فيما بينها، وفي ذلك يقول عبد القاهر: "اعلم أن مما

---

(١) محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، ص٣٢٨.
(٢) السيد الجرجاني: حاشية الجرجاني على الشرح المطول للتفتازاني؛ بهامش الشرح، المكتبة الأزهرية للتراث، مصورًا عن طبعة إستانبول، ١٣٣٠هـ، ص ٢٥٠.
(٣) المغربي: مواهب الفتاح، ضمن شروح التلخيص، ٥١/٣.
(٤) محمد أحمد أبو بكر: التماسك والتناسب دراسة في بلاغة النص القرآني،ط١، ٢٠١٤م، دار النابغة، ص١٢١.
(٥) محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، ص٣٣٠.

يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان "[1] وقد مثل لهذا النوع بقوله تعالى ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ القصص: ٤٤ - ٤٥ قال عبد القاهر : لو جريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها منع منه المعنى، وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ "معطوفًا على قوله : ﴿ فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾، وذلك يقتضي دخوله في معنى لكن ، ويصير كأنه قيل : " ولكنك ما كنت ثاويًا " وذلك ما لا يخفي فساده .

وإذا كان كذلك بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ " إلى ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾ على مجموع قوله : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ إلى قوله ﴿ ٱلْعُمُرُ ﴾ "[2]

وهناك من صور الوصل ما يقتضي أن يكون العطف من باب ضم جمل مسوقة لغرض إلى جمل أخرى مسوقة لغرض آخر، وقد توقف الزمخشري أمام عدة آيات تحقق فيها هذا النوع من العطف، حيث يقول في تعليل العطف في قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾البقرة: ٢٥: "إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق"[3]، وبغير هذه النظرة الشاملة إلى مجموع الجمل قد يوصف الكلام بالتفكك وعدم الارتباط.

ويسمي البلاغيون هذا الضرب من العطف بعطف القصة على القصة، ويعبرون عنه بأنه "من باب ضم جمل مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع، وشرطه المناسبة بين الغرضين"[4].

---

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٢٤٤.
(٢) نفسه، ص٢٤٧.
(٣) الزمخشري: الكشاف: ٧٨/١.
(٤) السيد الجرجاني: حاشية الجرجاني على المطول، بهامش المطول للتفتازاني، ص٢٦٣.

وقد عالج البلاغيون صورًا من الفصل والوصل اقتضت ترك الفصل مع تحقق سببه أو ترك الوصل مع توفر موجبه، وذلك للاحتراس عن معنى غير مقصود، وذلك نحو ترك الوصل في قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ البقرة: ١٥ وكان الظاهر "يقتضي أن يعطف على ماقبله من قوله ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ البقرة: ١٤ وذلك أنه ليس بأجنبي عنه، بل هو نظير ما جاء معطوفًا من قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ النساء: ١٤٢ وقوله ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ آل عمران: ٥٤ وما أشبه ذلك، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف، والسبب في ذلك أن قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ البقرة: ١٥ خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعًا"(١).

وهذا كما يظهر من شواهدهم لا يغير العلاقات بين الجمل، ولا ينفي عنها صفة المناسبة، وإنما هي تغيرات في تركيب العبارات أوجبتها خصوصيات تحققت فيها، مع بقاء الترابط والتناسب بين الجمل سمة أصيلة فيها ووصفًا ضروريًا لها.

ومن خلال قراءة الفصل والوصل في الدرس البلاغي نستطيع أن نستخلص عددًا من العلاقات تمثل وجوهًا للمناسبة بين الجمل المتعاقبة، وهي المشاركة والتبعية والاستئناف، وإلى جانب نظراتهم المتعمقة في علاقات الجمل عند البلاغيين من خلال تحليلهم لظاهرة الفصل والوصل، فقد عالجوا أيضًا بعض صور الارتباط بين الجمل في مباحث أخرى تقوم على فكرة المناسبة وتتولد عنها، ومن ذلك : التخلص والاستطراد والتقابل ومراعاة النظير. وسيأتي بيان هذه العلاقات.

أما علماء القرآن والمفسرون فقد تعرضوا في مبحث المناسبات إلى العلاقات الرابطة بين أجزاء الكلام والتي تحقق الترابط بين الآيات وتسلكها في نظام متصل، وقد أفادوا من الدرس البلاغي كثيرًا، حتى ليمكننا القول إن معظم ما سطروه هو تطبيقات لما تناوله البلاغيون على آيات القرآن الكريم، وقد بلغت هذه التطبيقات من الدقة والكثرة حدًا جعلها تختص بعلم من علوم القرآن، اصطلحوا على تسميته (علم المناسبات)، وعالجوا فيه بوضوح ما نتبعناه في ثنايا الدرس البلاغي مما ورد

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٤.

ذكره في مبحث الفصل والوصل وفي غيره من المباحث البلاغية، وقد تركز نظرهم على العلاقات التي تحقق الترابط والمناسبة بين الآيات.

وقد سبقت الإشارة إلى وضع علماء القرآن قاعدة كلية في استنباط المناسبات بين آيات السورة وهي تقوم على النظر الإجمالي إلى آيات السورة واستخلاص المقصد الرئيس الذي سيقت له، وعدم الاقتصار على العلاقات الجزئية بين آية وأخرى، وهذا الأمر من شأنه أن يوسع رؤية الباحثين في علاقات الآيات ويسهم في إبراز التناسب بينها، وفي ذلك يقول البقاعي: "وتتوقف الإجادة فيه على معرفة مقصود السورة المطلوب ذلك فيها، ويفيد ذلك معرفة المقصود من جميع جملها"(١).

وإلى جانب هذه القاعدة فقد تعرضوا لبيان هذه العلاقات وتصنيفها، فيقول الزركشي صدد حديثه عن المناسبات بين الآيات: "ومرجعها -والله أعلم- إلى معنى ما رابط بينهما، عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي، وغير ذلك من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهني كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين، والضدين، ونحوه، أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر"(٢)، وهذا تأصيل عام للعلاقات الناشئة بين الآيات، والتي تجمعها روابط معنوية تفضي إلى تحقق المناسبة، ويستعان على معرفة هذه الروابط بتدبر سياق الآيات، فقد نقل الزركشي عن بعض مشايخه قوله: "والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها، ففي ذلك علم جم"(٣).

وقد ناقش الزركشي وغيره من علماء القرآن (أنواع ارتباط الآي بعضها ببعض) وعرضوا لمختلف العلاقات التي تربط ما بين الآيات في سلك من التناسب البديع، يقول الزركشي: "ذكر الآية بعد الأخرى إما أن يظهر الارتباط بينهما لتعلق الكلام بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى، فواضح، وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على جهة التأكيد والتفسير أو الاعتراض والتشديد، وهذا القسم لا كلام فيه. وإما ألا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى وأنها خلاف النوع المبدوء به، فإما أن تكون معطوفة على ما قبلها بحرف من حروف العطف المشترك في الحكم أو لا"(٤).

---

(١) البقاعي: نظم الدرر، ١/٥.
(٢) الزركشي: البرهان، ١/٣٦
(٣) نفسه، ١/٣٧
(٤) نفسه، ١/٤٠.

وهو يناقش علاقات الآيات بعضها ببعض، سواء اقترنت بحرف العطف أم لا، وفي القسم الأول الذي اقترنت فيه الآيات بحرف العطف يظهر الأثر البلاغي في مبحث الوصل والجامع، مع اتساع في دائرة التحليل البلاغي ؛ إذ لم يعد مقتصرًا على الآية أو العبارة الواحدة، وإنما امتد إلى مجموع الآيات والسور، فيقول الزركشي:

"القسم الأول: أن تكون معطوفة ولابد أن تكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه، كقوله تعالى ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾الحديد: ٤ وقوله ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ البقرة: ٢٤٥، وفائدة العطف جعلهما كالنظيرين والشريكين.

وقد تكون العلاقة بينهما المضادة، وهذا كمناسبة ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة، وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكاما ذكر بعدها وعدا ووعيدا ليكون ذلك باعثا على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات التوحيد والتنزيه ليُعلم عظم الآمر والناهي، وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة وغيرها تجده كذلك"(١).

ويلحظ الزركشي في هذا القسم الذي تتصل فيها الآيات بحرف العطف أن هناك ما يشكل وجه ارتباطه وتخفى مناسبته، ويقرر أن هذا النوع محوج إلى فضل تأمل وتدبر في معنى الآية والوقوف على الرابطة الخفية بينها وبين ما تلاها، فيقول الزركشي: "وقد تأتي الجملة معطوفة على ما قبلها ويشكل وجه الارتباط، فتحتاج إلى شرح"(٢)، ثم مضى يسرد عددًا من الأمثلة على هذا النوع، وستأتي هي وغيرها في الباب الثاني من هذا البحث.

ثم يعرض الزركشي للقسم الثاني الذي يبحث فيه عن علاقة الآية ما يجاورها مما لم يتصل بها بحرف العطف، وفي هذا القسم نلمح الأثر البلاغي في دراسة العلاقات الناشئة بين الجمل أو الآيات كالتخلص والاستطراد، مع التنبيه على أهمية هذه العلاقات الرابطة في تحقيق المناسبة بين الآيات، وهو الأمر الذي لم يصرح به البلاغيون، يقول الزركشي:

---

(١) الزركشي: البرهان، ١/ ٤٠.
(٢) نفسه.

"القسم الثاني: ألا تكون معطوفة فلابد من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية مؤذنة بالربط، والأول مزج لفظي، وهذا مزج معنوي، تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها"[1]، وواضح من كلامه أن المناسبة حاصلة في القسمين، وأن مزج الكلام وضمه إلى بعض لابد له من دعامة رابطة، سواء اتصل بحرف العطف أم انفصل بدونه، ثم شرع في تفصيل الأسباب التي يحصل بها الارتباط في هذا القسم، وهي التنظير والمضادة والاستطراد.

وهذه العلاقات الثلاثة هي في الأصل مما تعرض لها البلاغيون وناقشوها في مواضع متعددة، ولكن إفادة المفسرين وعلماء القرآن منها أثمرت عن وضعها في سياقات أوسع كما يظهر من تطبيقاتهم العديدة التي لم نتوقف عندما قدمه الزركشي.

ولم يغب عن وعي المفسرين سائر العلاقات التي تستفاد من الدرس البلاغي، كالاستئناف والتبعية والتخلص، ومصنفاتهم حافلة بكثير من التطبيقات على ذلك، وستكون عمدتنا في تأمل الآيات التي خفيت مناسبتها في معاقد السور، وفي عرض علاقات المناسبة داخل معاقد الآيات كما تستفاد من جهود البلاغيين وعلماء القرآن.

وفي الدراسات اللغوية الحديثة تشغل قضية المناسبة حيزًا كبيرًا من اهتمام علم النص، حيث تعد المناسبة إحدى المقومات التي تكسب الكلام صفة النصية، وذلك من خلال معياري السبك والحبك، اللذين يحققان الترابط والانسجام داخل الوحدة النصية، وقد شغل علم النص باستنباط الوسائل التي تتحقق بها للنص خاصية الاستمرارية، فتعرض في معيار السبك لوسائل الربط الظاهرية بين أجزاء الجملة مثل "الضمائر والإشارات المحيلة إحالة قبلية أو بعدية، مهتمًا أيضًا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك، .. إلخ"[2]، وتعرض في معيار الحبك لوسائل الربط المعنوية (العلاقات) بين مفاهيم الجمل، وهي ذات "طبيعية دلالية تجريدية تظهر من

(١) الزركشي: البرهان، ٤٦/١.
(٢) محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م، ص٥.

خلال علاقات وتصورات تعكسها الكلمات والجمل أيضًا، إلا أنها تحتاج إلى قدرة معينة على استخراجها ووصفها"[1].

وتعد مساهمات عالم النص الشهير فان دايك Van Dyke وثيقة الصلة بموضوع بحثنا الذي يعني بتتبع العلاقات بين الجمل المتتابعة، فقد ذهب "إلى حتمية دراسة العلاقات بين الجمل؛ إذ إن الدراسات النحوية السابقة قد عنيت -بما لا يدع مجالا للشك- عناية كبيرة بالعلاقات بين وحدات الجملة"[2]، ومن ثم فقد ناقش علاقات الجمل بعضها ببعض من خلال طرح عدة أمثلة يظهر فيها التماسك بدرجات متفاوتة، ثم مناقشة القيود التي تحكم العلاقات بين هذه الجمل، وثمة تقارب كبير بين ما طرحه وبين حديث البلاغيين عن الجامع بين الجمل المعطوفة.

ونتوزع هذه القيود عند دايك بين تعالقات النص الداخلية بين الجمل بعضها ببعض، وبين إحالات هذه الجمل إلى بعض الوقائع الخارجية المشتركة التي تحقق الترابط بينها، فيقول دايك: "إن قيود ترابط التتابعات متباينة، فهي تقوم أحيانًا على العلاقات بين معاني الجمل، وأحيانًا على العلاقات بين إحالة الجمل، وتتصل القيود اتصالاً تامًا بالعلاقات بين الجمل بوصفها (كلاً) والعلاقات بين مكونات الجمل"[3]، وبتعبير آخر "يمكن أن تقوم هذه العلاقات على (علاقات مفهومية) أو على علاقات بين المحيلات أو المعاني الإحالية (علاقات ماصدقية)"[4].

فالقضايا أو الجمل يرتبط بعضها ببعض عندما تكون الوقائع التي تحيل إليها مرتبطة ببعض، وإذا اختلف المتحدّث عنه في الجمل المتتابعة تصير غير مقبولة لعدم التطابق الإحالي بينها، كما في العبارات الآتية:

-لأن الطقس كان جميلا، يدور القمر حول الأرض.

-حين كنت غنيًا ولد هانز في كولونيا.

---

(١) سعيد بحيري: علم لغة النص، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، ط١، ١٩٩٧م.، ١٢٢.

(٢)سعيد بحيري: علم لغة النص، ص٢٢٢.

(٣) فان دايك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد بحيري، دار القاهرة للكتاب، ط١، ٢٠٠١م، ٤٨ص- ٤٩.

(٤) نفسه، ٥٣.

-نجح يان في امتحانه، قضت والدته إجازتها في السنة الماضية في إيطاليا.[1]

ومع كون المحال إليه واحدًا فلابد من توافر قيد آخر، وهو أن يكون الموقف أيضًا واحدًا حتى يتحقق الارتباط بين معاني الجمل، ففي عبارة مثل: اجتاز (يان) امتحانه. ولد في أمستردام. المتحدث عنه واحد، ولكن الواقعة الأولى (اجتياز الامتحان) غير مرتبطة بالثانية (الولادة)، مما أدى إلى عدم مقبولية هذا التتابع[2].

وفضلا عن ارتباط الوقائع فإن ارتباط الأشخاص له دوره في مقبولية النص، ففي المثال: اشترى بيتر بيانو، وقد اشترى جيرد في الأسبوع الماضي واحدًا. ثمة اتفاق في موضوع الحديث وهو الشراء، غير العلاقة بين بيتر وجيرد ومعرفة المتحدث لهما مما يتوقف عليه مقبولية تتابع الجملتين[3].

وبذلك يكون التماسك النصي منوطًا باعتبارات دلالية تتعلق بسياق النص اللغوي والموقفي، " فالتماسك يتحدد على مستوى الدلالات عندما تكون العلاقات قائمة بين المفاهيم والذوات، والمشابهات والمفارقات في المجال التصوري، كما يتحدد أيضًا على مستوى المدلولات أو ما تشير إليه النصوص من وقائع وحالات"[4].

وقد عني كثير من الباحثين بدراسة التماسك النصي في القرآن الكريم[5]، وكانت الجهود التراثية في دراسة علاقات الجمل والمناسبات القرآنية مادة أصيلة لهذه البحوث النصية، ويمكننا القول إن كثيرًا من الدراسات النصية لم يكن لها من فضل في دراسة العلاقات النصية في القرآن الكريم سوى ما تتضمنه من التقسيم العلمي والعرض المنهجي. وانطلاقًا من هذه المادة التراثية نستطيع أن نستخلص عددًا من العلاقات التي تمثل وجوهًا للمناسبة داخل آيات المعقد من القرآن، وهو ما نعرض له فيما يلي.

---

(١) فان دايك: علم النص، ص٤٨.
(٢) نفسه، ص٥٣.
(٣) نفسه، ص٥٤.
(٤) سعيد بحيري: علم لغة النص، ص ١٢٦.
(٥) منها على سبيل المثال: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، د.صبحي الفقي، دار قباء ٢٠٠٠ ؛ اتساق النص في سورة الكهف، د.فريد عوض حيدر، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٤؛ الإحالة في القرآن الكريم، دراسة نحوية نصية، د.تامر عبد الحميد محي الدين، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ٢٠٠٨؛ العلاقات النصية في لغة القرآن الكريم، د.أحمد عزت يونس، دار الآفاق العربية ٢٠١٤؛ التماسك والتناسب، دراسة في بلاغة النص القرآني، د.محمد أحمد أبو بكر، دار النابغة ٢٠١٤

• علاقة المشاركة

عرض البلاغيون لهذه العلاقة في ثنايا معالجتهم لمواضع الوصل، وتتحقق هذه العلاقة بين الجمل التي يشترك فيها طرفا الإسناد ويرتبطان بوجه من المناسبة كأن نقول: زيد قائم وعمرو قاعد، إذا كان عمرو بسبب من زيد، ولا تصح هذه العبارة "حتى يكونا كالنظيرين والشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"(١)، ومن جهة أخرى لا يصح أن يكون الخبر عن زيد مفتقراً للتناسب بينه وبين الخبر عن عمرو ، فلو قلت: زيد طويل القامة وعمرو شاعر، فالعطف يكون خلفا لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وكان الواجب أن يقال زيد كاتب وعمرو شاعر، وزيد طويل القامة وعمرو قصير(٢).

وتزداد المشاركة قوة وارتباطًا باتحاد المسند إليه في الجملتين، "وذلك أنك إذا قلت: هو يضر وينفع، كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعًا، وجعلته يفعلهما معًا ... وإذا وقع الفعلان في مثل هذه الصلة ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يتصور تقدير إفرادٍ في أحدهما عن الآخر"(٣).

فلا بد لوصل الجملتين من أن "يكون المعنى في هذه الجملة لفقًا لمعنى في الأخرى ومضامًا له"(٤) أو بتعبير آخر لا بد من تحقق المناسبة بينهما ووجود جهة جامعة بين معنى الجملتين، حتى ولو كان على وجه التقابل، "فإنما قلت مثلا: العلم حسن والجهل قبيح؛ لأن كون العلم حسنًا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحًا"(٥)، ومن ثم حسن الوصل في قوله تعالى ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾الحديد: ٤ لما بين (ما يلج وما يخرج) و(ما ينزل وما يعرج) من جهة التقابل التي تحقق الاشتراك بين الجمل المعطوفة.

فمشاركة الجملتين في وجهٍ من وجوه المعنى كالمشابهة أو المشاكلة مما يربط بينهما في علاقة من علاقات المناسبة، وقد نص علماء القرآن في حديثهم عن المناسبات على هذه العلاقة، فذكر الزركشي

---

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٢٢٤.
(٢) نفسه، ص٢٢٥.
(٣) نفسه، ص٢٢٦.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.

(التنظير) ضمن وجوه الارتباط بين الآيات والأسباب التي يحصل بها التناسب، ويعلل له بقوله "فإن إلحاق النظير بالنظير من دأب العقلاء، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ الأنفال: ٥ فإن الله سبحانه أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير وهم كارهون"[1].

والمتتبع لكتب التفسير التي عنيت ببان المناسبات يجدها تشير إلى علاقة التنظير أو المشاركة في بعض آيات القرآن، فيقول الشوكاني عن بيان العلاقة بين قصة ابني آدم الواردة في سورة المائدة في الآيات، وبين ما سبقها من الحديث عن بني إسرائيل: "وجه اتصال هذا بما قبله التنبيه من الله على أن ظلم اليهود ونقضهم المواثيق والعهود هو كظلم ابن آدم لأخيه، فالداء قديم والشر أصيل"[2]، وقد جمعت آيات السورة بين القصتين لما بينهما من المشاركة أو التنظير.

ومن الآيات التي تربطها علاقة المشاركة قوله تعالى ﴿ وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٠ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾ البقرة: ١٥٠ - ١٥١ ، فإن الله تعالى يمتن على عباده بإتمام النعمة عليهم في الآخرة بالثواب العظيم والأجر الجزيل، كما أتمها عليهم في الدنيا بإرسال الرسول، وتزداد العلاقة ارتباطًا بتأمل نظم الآية التي وصفت الرسول بأنه "منكم"، وفي تدبر دلالة هذا الوصف يقول أبو السعود: "فإن إرسال الرسول لا سيما المجانس لهم نعمة لا يكافئها نعمة قط"[3]، وبذلك يحصل الاشتراك بين قمة النعم في الآخرة والدنيا.

وقوله تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِيَ حَسۡبُهُمۡۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ٦٨ كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ التوبة: ٦٨ - ٦٩، فالربط بين الآيتين قائم على علاقة المشابهة بين حال المنافقين وحال من قبلهم ممن شغلتهم شهواتهم وحظوظهم من الدنيا، وفي

(١) الزركشي: البرهان، ٤٩/١
(٢) الشوكاني: فتح القدير، ٣٠/٢.
(٣) أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ١٧٨/١.

ذلك يقول البيضاوي: "ذم الأولين بحظوظهم المخدجة من الشهوات الفانية والتهائهم بها عن النظر في العاقبة والسعي في تحصيل اللذائذ الحقيقية، تمهيدًا لذم المخاطبين بمشابهتهم واقتفاء أثرهم"(١).

• علاقة التبعية

قد تكون الجملة التالية بمنزلة التأكيد لسابقتها أو البدل منها أو عطف البيان عليها، وحينئذ تتصل الجملتان بعلاقة التبعية ويعبر عنها البلاغيون بـ(كمال الاتصال)، وهذه العلاقة من مقتضيات الفصل، فأما التوكيد فنحو قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ البقرة: ٢ فإن إتباع الجملة الأولى -التي تضمنت وصف الكتاب ببلوغه إلى أقصى الكمال - بالثانية التي تضمنت نفي الريب عنه، فيه دفع لتوهم السامع أن الجملة الأولى قد تضمنت قدرًا من المبالغة، "فأتبع ذلك بلا ريب فيه دفعًا لهذا التوهم، كما أتبع الخليفة في قولك: جاء الخليفة نفسه"(٢).

وأما البيان فنحو قوله تعالى ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ طه: ١٢٠ "فهذه جملة فيها خفاء إذ لم تبين تلك الوسوسة، فبينت بقوله ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ طه: ١٢٠ "(٣). ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ البقرة: ٨ - ٩، "لم يعطف يخادعون على ما قبله، لكونه موضحا له ومبينا من حيث أنهم حين كانوا يوهمون بألسنتهم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم قد كانوا في حكم المخادعين"(٤).

وأما البدل فنحو قوله تعالى ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤ "فإنه سيق للتنبيه على عظم نعم الله سبحانه وتعالى عند المخاطبين فهم مقام يقتضي الاعتناء به، والثانية أوفى من الأولى لدلالتها على التفصيل من غير إحالة على علمهم"(٥).

---

(١) البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٨٨/٣.
(٢) السبكي: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص، ٣٥/٣.
(٣) المغربي: مواهب الفتاح، ضمن شروح التلخيص، ٤٧/٣.
(٤) السكاكي: مفتاح العلوم، ٢٥٩.
(٥) السكاكي: مفتاح العلوم، ٤١/٣، ٤٢.

ويتفرع من هذه الحالة ما يعبر عنه بالتفصيل بعد الإجمال، وهي إحدى علاقات المناسبة البارزة التي تنبه لها المفسرون وعلماء القرآن وعالجوها بتفصيل كبير، وتعد علاقة الإجمال والتفصيل من أهم علاقات المناسبة بين آيات القرآن، ، وهي ظاهر كثيرة الورود في نسيج السور القرآنية وفي بناء القرآن الكريم كله، ولا أدل على ذلك من إجماع المفسرين على أن سورة الفاتحة تمثل إجمال معاني القرآن، وسائر القرآن إنما هو تفصيل لما أجملته وتبيين لما أوجزته، ويبين الزركشي ذلك بقوله: "أم علوم القرآن ثلاثة أقسام: توحيد وتذكير وأحكام .. ولهذا المعنى صارت الفاتحة أم الكتاب، لأن فيها الأقسام الثلاثة، فأما التوحيد فمن أولها إلى قوله ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ الفاتحة: ٤، وأما الأحكام ف ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة: ٥، وأما التذكير فمن قوله ﴿ اهدنا ﴾ إلى آخرها، فصارت بهذا أما، لأنه يتفرع عنها كل نبت"(١).

ويضرب البقاعي مثلا على توالد معاني القرآن من فاتحة الكتاب بما ورد في أوائل سورة البقرة من تصنيف الناس إلى ثلاثة أصناف فصلتها آيات السورة، وأجملتها الفاتحة، يقول: "وتصنيف الناس في آخر الفاتحة ثلاثة أصناف: مهتدين ومعاندين وضالين، مثل تصنيفهم أول البقرة ثلاثة: متقين، وكافرين مصارحين وهم المعاندون، وضالين وهم المنافقون، وإجمالهم في الفاتحة وتفصيلهم هنا من بديع الأساليب، وهو دأب القرآن العظيم، الإجمال ثم التفصيل"(٢).

وفي معاقد الآيات تبرز علاقة الإجمال والتفصيل، كما في قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ التوبة: ٧١ - ٧٢ يقول الرازي في بيان العلاقة بين الآيتين: "لما ذكر الوعد في الآية الأولى على سبيل الإجمال، ذكره في هذه الآية على سبيل التفصيل، وذلك لأنه تعالى وعد بالرحمة ثم بين في هذه الآية أن تلك الرحمة هي هذه الأشياء"(٣).

---

(١) الزركشي: البرهان، ١/١٧.
(٢) البقاعي، ١/٤٠.
(٣) الرازي: التفسير، ٦/١٠١.

ويبين الشوكاني وجه الصلة بين الآية الأولى من سورة النور ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ النور: ١ والآية الثانية ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾النور: ٢ يقول :"هذا شروع في تفصيل ما أجمل من الآيات البينات"(١).

ويقول الرازي في قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ الأنعام: ٧٥ "ذكر هذه الإراءة في أول الآية على سبيل الإجمال، وهو قوله ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ، ثم فسرها بعد ذلك بقوله ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ﴾الأنعام: ٧٦، فجرى ذكر هذا الاستدلال كالشرح والتفسير لتلك الإراءة"(٢).

وفي بيان تعلق قوله تعالى ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ ﴾ النحل: ٩١ بقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ النحل: ٩٠ يقول الرازي: "اعلم أنه تعالى لما جمع كل المأمورات والمنهيات في الآية الأولى على سبيل الإجمال، ذكر في هذه الآية بعض تلك الأقسام، فبدأ تعالى بالأمر بالوفاء بالعهد"(٣).

---

(١) الشوكاني: فتح القدير، ٦/٤.
(٢) الرازي: التفسير، ٣٦/١٣.
(٣) نفسه، ٢٦٣/٢٠.

• علاقة الاستئناف

عبر عنها البلاغيون بـ(شبه كمال الاتصال) وذلك في حالات الفصل، وهو أن تكون الجملة الثانية جوابًا عن سؤال مقدر تقتضيه الجملة الأولى، فالاستئناف عند البلاغيين أضيق في دلالته منه عند النحاة، إذ "يخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر"(١).

ولهذه العلاقة حضور كثيف في الكلام البليغ، قال عبد القاهر: "وإذا استقريت وجدت هذا الذي ذكرت لك من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالا منزلته إذا صرح بذلك السؤال كثير"(٢)، ومن أمثلته قولِه تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴿٢٧﴾ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ﴾ الذاريات: ٢٤ - ٢٨، "جاء على ما يقعُ في أنفسِ المخلوقين منَ السُّؤال. فلما كان في العُرفِ والعادةِ فيما بينَ المخلوقينَ إذا قيل لهم: "دخلَ قوم على فلان فقالوا كذا"، أخرجَ الكلامَ ذلك المخْرجَ، لأنَ الناسَ خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللطف معهم المَسْلكُ الذي يَسْلُكُونه.

وكذلك قولُه: ﴿ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾، وذلك أن قولَه: ﴿ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾، يقتضي أن يُتْبعَ هذا الفعلُ بقولٍ: فكأنه قِيل واللهُ أعلمُ: "فما قال حينَ وَضَعَ الطعامَ بين أيديهم؟ "، فأتى قولُه: ﴿ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾ جوابًا عن ذلك.

وكذا: ﴿ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ ﴾، لأنَّ قولَه: ﴿ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ ﴾، يقتضي أن يكونَ من الملائكةِ كلامٌ في تأنيسِه وتَسكينه مما خامَره، فكأنه قيلَ: "فما قالوا حينَ رأوه وقد تغيَّرَ ودخلتْه الخيفةُ؟ " فقيل: ﴿ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ ﴾، وذلك -واللهُ أعلم-، المعنى في جميع ما يجيءُ منه على كثرتِه"(٣).

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. مازن المبارك، دار الفكر-دمشق، ط٦، ١٩٩٨٥م، ص ٥٠١.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص ٣٠٦.

(٣) نفسه، ٢٤٠.

• علاقة التخلص

التخلص نمط من الانتقال بين المعاني يراعي ما بينها من علاقات التناسب، وقد نظر البلاغيون إلى حسن التخلص بوصفه من مواضع التأنق في الكلام، ويعرفه القزويني بأنه "الانتقال مما شبب الكلام به من تشبيب وغيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما؛ لأن السامع يكون مترقبًا للانتقال من التشبيب إلى المقصود كيف يكون؛ فإذا كان حسنًا متلائم الطرفين حرّك من نشاط السامع، وأعان على إصغائه إلى ما بعده، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس"(١)، وهو ما يسمى بالاقتضاب.

ويعرفه العلوي بقوله: " أن يسرد الناظم والناثر كلامهما فى مقصد من المقاصد غير قاصد إليه بانفراده، ولكنه سبب إليه، ثم يخرج فيه إلى كلام هو المقصود، بينه وبين الأول علقة ومناسبة، وهذا نحو أن يكون الشاعر مستطلعا لقصيدته بالغزل، حتى إذا فرغ منه خرج إلى المدح على مخرج مناسب للأول، بينهما أعظم القرب والملائمة بحيث يكون الكلام آخذا بعضه برقاب بعض كأنه أفرغ فى قالب واحد"(٢).

وهو عند ابن حجة الحموي: "أن يستطرد الشاعر المتمكن، من معنى إلى معنى آخر يتعلق بممدوحه، بتخلص سهل يختلس اختلاسًا رشيقًا دقيق المعنى، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع في الثاني، لشدة الممازجة والالتئام والانسجام بينهما، حتى كأنهما أفرغا في قالب واحد"(٣).

وحسن التخلص فرع من فروع التناسب بين أجزاء الكلام والالتئام بين أجزائه، ولذلك فقد وصفه ابن أبي الأصبع بأنه وجه من وجوه الإعجاز، تبعًا للقول بإعجاز التناسب في ترتيب آيات القرآن، فيقول: "وقد ذهب أصحاب الإعجاز إلى أنه وجه الإعجاز، وهو دقيق في عين الغبي، خفي يخفى على غير الحذاق من ذوي النقد، وهو مبثوت في الكتاب العزيز من أوله إلى آخره، فإنك تقف

---

(١) عبدالمتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب، ١٩٩٩م، ١٣٥/٤

(٢) العلوي: الطراز، ١٧٢/٢.

(٣) ابن حجة الحموي: خزانة الأدب وغاية الأرب، ت. عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ٢٠٠٤م، ص٣٢٩.

من الكتّاب العزيز على مواضع تجدها في الظاهر فصولا متنافرة لا تعرف كيف تجمع بينها، فإذا أنعمت النظر وكنت ممن له دربة بهذه الصناعة، ظهر لك الجمع بينها"[١].

ويتبين مما سبق أن استنباط وجه التناسب بين أجزاء الكلام في حسن التخلص متوقف على دقة التأمل في سياق الجمل وانسجام معانيها واتصالها، ولم يحدد البلاغيون لحسن التخلص أنماطًا معينة، بل نظروا في سياق كل كلام بخصوصه وتدبروا ما فيه من أوجه الترابط، وأكثروا من استخراجه في أشعار المحدثين[٢]، وتعرضوا لبعض شواهده في القرآن الكريم بعد إقرارهم بوقوعه فيه وإنكارهم على من نفى وجوده في القرآن، "لأن حقيقة التخلص إنما هي الخروج من كلام إلى كلام آخر بلطيفة تناسب بين الكلام الذي خرج منه والكلام الذي خرج إليه، وفي القرآن العظيم مواضع كثيرة من ذلك، كالخروج من الوعظ والتذكير بالإنذار والبشارة بالجنة إلى أمر ونهي ووعد ووعيد، ومن محكم إلى متشابه، ومن صفة لنبي مرسل وملك منزل إلى ذم لشيطان مريد وجبار عنيد، بلطائف دقيقة، ومعانٍ آخذة بالقلب"[٣].

ومن وقفات البلاغيين أمام حسن التخلص في القرآن الكريم نجد العلوي يحصي عشر تخلصات في آيات سورة الشعراء وهي قوله تعالى ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ الشعراء: ٦٩ إلى قوله ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ الشعراء: ٨٢ ثم قال ﴿ رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ الشعراء: ٨٣ ثم أردفه بقوله ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٩٠﴾ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ الشعراء: ٩٠ - ٩١ ثم قال ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾ الشعراء: ٩٤ - ٩٥ إلى قوله ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الشعراء: ١٠٢، قال العلوي " فلينظر إلى هذا الكلام الذى يسكر العقول رحيقه، ويسحر الألباب تحقيقه، وهو غاية منية الراغب، ونهاية مقصد الطالب، فإنه متى أنعم النظر فى مبانيه، وتدبر أسراره ومعانيه، علم قطعا أن فيه غنى عن تصفّح الكتب المؤلفة، وكفاية عن الدفاتر المؤتلفة، فيما يقصد من معرفة هذا الأسلوب من علوم البلاغة"[٤] ثم يبين هذه الانتقالات التي ابتدئت بذكر جدال إبراهيم عليه السلام مع قومه وسؤاله لهم عن

---

(١) ابن أبي الإصبع: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، ت.حنفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٣م.، ص٤٣٣.

(٢) وقد حشد الحموي طائفة كبيرة من التخلصات المستحسنة في الشعر. انظر الخزانة، ص٣٢٩ وما بعدها.

(٣) ابن الأثير: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور، ت. مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ، ص ١٨٢، ١٨٢.

(٤) العلوي: الطراز، ١٧٢/٢.

معبودهم ليقرر ما هم عليه من الجهل، ثم خرج إلى إبطال ما قالوه من عبادة آلهتهم، ثم لما تحقق تعويلهم على التقليد خرج إلى إبطال أمره، ثم أعلن عداوته لمن هذه حاله، منتقلا إلى ذكر الله تعالى ووصفه بالصفات اللائقة بذاته، ثم الابتهال إليه وسؤال الحاجة منه، ثم خرج إلى ذكر البعث والجزاء يوم القيامة وذكر الجنة والنار، ثم لما فرغ مما ذكره عاد إلى سؤال المشركين عند معاينة الأهوال في يوم الجزاء سؤال توبيخ وتهكم، وخرج إلى حكاية ما يقول أهل النار وإظهار حسرتهم على ما كان منهم وتمنيهم الرجعة إلى الدنيا لسلوك طريق التقوى(١).

وقد ذكر البلاغيون وجوهًا من الاقتضاب قريبة من التخلص، وذلك لكونها تمهد للانتقال من كلام إلى كلام، لكنها لا تعتمد على ارتباط بين معاني الكلام، بل تعتمد على بعض العبارات المتعارف عليها لهذا الغرض، وذلك نحو قول الخطباء والكتّاب: أما بعد، وهو "فصل الخطاب والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان ... لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد"(٢)، فإذا قال هذه العبارة فإنه يؤذن السامع بانتقاله من غرض التحميد والذكر إلى غرضه الأساسي من خطبته أو كتابه.

وقد تضمن القرآن الكريم من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون فيه الانتقال بواسطة اسم الإشارة (هذا)، وقد ورد في سورة ص في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٥﴾ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴿٤٧﴾ وَٱذۡكُرۡ إِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَذَا ٱلۡكِفۡلِۖ وَكُلّٞ مِّنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴿٤٨﴾ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴿٤٩﴾ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴿٥٠﴾ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدۡعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ وَشَرَابٖ ﴿٥١﴾ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَٰذَا لَرِزۡقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴾ ص: ٤٥ - ٥٥، وعند التأمل في سياق هذه الآيات نجد أن العلاقة بين ذكر الرسل وذكر الجنة وأهلها وذكر النار وأهلها لا تخلو من مناسبة جامعة لأطراف الكلام، إذ الرسل هم حملة رسالة الله إلى الناس وقد اشتملت هذه الرسالة على وعد المؤمنين بنعيم الجنة، ووعيد الكافرين بعذاب النار، فالانتقال بين هذه المعاني غير مفتقر للعلاقة الرابطة والمناسبة الواضحة.

---

(١) انظر العلوي: الطراز، ٢/١٧٣-١٧٧.
(٢) ابن الأثير: المثل السائر، ٣/١٣٩.

• علاقة الاستطراد

هو صورة من صور الانتقال بين المعاني قريبة من التخلص، "وهو أن يرى الشاعر أنه في وصف شيء وهو إنما يريد غيره، فإن قطع أو رجع إلى ما كان فيه فذلك استطراد، وإن تمادى فذلك خروج"(١)، وهو مأخوذ من استطراد الفارس، "وذلك أن الفارس يظهر أنه يستطرد لشيء ويبطن غيره فيكر عليه، وكذلك هذا الشاعر يظهر أنه يذهب لمعنى فيعن له آخر فيأتي به كأنه على غير قصد، وعليه بناه وإليه كان مغزاه"(٢)، أو هو مأخوذ "من قولهم: أطرده السلطان إذا أخرجه من بلده، لأن المتكلم يخرج من كلامه إلى كلام آخر ... أو يكون اشتقاقه من الاتساق .. لأن المتكلم يرجع من كلامه الذي أدخله على كلامه الأول وينسقه عليه فيتلاءم ويتسق"(٣).

وبذلك يكون الفارق بين الخروج والاستطراد أن "الاستطراد يشترط فيه الرجوع إلى الكلام الأول، وقطع الكلام بعد المستطرد به، والأمران معدومان في المخلص، فإنه لا يرجع إلى الأول ولا يقطع الكلام، بل يستمر إلى ما يخلص إليه"(٤).

فالعلاقة بين أجزاء الكلام في الاستطراد علاقة دائرية إذ يبدأ المتكلم بموضوع ثم ينتقل منه إلى آخر ثم يعود إلى كلامه الأول، ولذلك وصفه العلوي بأنه "توسيط كلام أجنبي بين كلامين متماثلين"(٥) لكن لا نسلم له لفظ "أجنبي" بدليل أن الأمثلة التي ساقها هو نفسه تثبت التناسب والالتئام بين أجزاء الكلام، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ هود: ٤٤ "فإنه وسطه بين قصة نوح وإغراق قومه وحالة السفينة، ثم رجع إلى حال القوم، وما هذا حاله فإنه يكون من الاستطراد الحسن"(٦).

ويذكر العلوي أيضًا من شواهد الاستطراد في القرآن الكريم " قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ

(١) ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١م، ٣٩/٢.
(٢) الحصري: زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل-بيروت، ١٠٨٤/٤.
(٣) العلوي: الطراز: ٨/٣.
(٤) الحموي: خزانة الأدب، ١٠٢.
(٥) العلوي: المرجع السابق، ١٣٧/٣
(٦) نفسه، ١٣٩/٣.

بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ الإسراء: ٧٨ - ٧٩ فقوله: وَقُرْآنَ الْفَجْرِ من الاستطراد الرائق لأنه خرج من ذكر الليل إلى ذكر قرآن الفجر ثم عاد بعده إلى ذكر الليل، وهذه هى فائدة الاستطراد وحقيقته، ومن تأمل آى التنزيل فإنه يجد فيها شيئا كثيرا من هذه الأمثلة."(١)

والاستطراد من أسباب ارتباط الآيات عند علماء القرآن، وقد ذكره الزركشي في حديثه عن مناسبات الآيات ضمن الوجوه التي يتحقق بها الترابط(٢)، وجعل منه قوله تعالى ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ﴾ الأعراف: ٢٦، ونقل عن الزمخشري قوله: " هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدو السوءات وخصف الورق عليها إظهارا للمنة فيما خلق الله من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المعانة والفضيحة، وإشعارًا بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوي(٣)

وفي علاقة **الاستطراد** يبين أبو حيان موقع قصة المؤمن وقرينه في سورة الصافات، فهي على سبيل الاستطراد من شيء إلى شيء(٤)، ولما انقضت عاد إلى ذكر الجنة والرزق الذي أعده الله فيها لأهلها، فقال ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا ﴾ الصافات: ٦٢.

ويقول أبو السعود في بيان موقع قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ طه: ١١٤ مما قبله وبعده: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألقى إليه جبريل عليه السلام الوحي يتبعه عند تلفظ كل حرف وكل كلمة لكمال اعتنائه بالتلقي والحفظ، فنُهي عن ذلك إثر ذكر الإنزال بطريق الاستطراد"(٥). ويلتفت في موضع آخر إلى مناسبة الاستطراد لسياق الآيات وعدم انقطاعه عنها فيقول في قوله تعالى ﴿ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴾ يس: ٤٢: "فحديث خلق الإبل حينئذ كلام جيء به في خلال الآية بطريق الاستطراد لكمال التماثل بين الإبل والفلك، فكأنها نوع منه أو مع ما يركبون من السفن والزوارق"(٦).

---

(١) العلوي: الطراز: ٤/٣.
(٢) الزركشي: البرهان، ٥٠/١.
(٣) الزمخشري: الكشاف ٧٤/٢.
(٤) أبو حيان: البحر المحيط، ١٠٦/٩.
(٥) أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ٤٤/٦.
(٦) نفسه، ١٦٩/٧.

وتعد علاقة الاستطراد إحدى العلاقات الكاشفة لخفاء المناسبة في بعض الآيات، نحو مناسبة قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾البقرة: ١٨٩ "فقد قيل أي رابط بين أحكام الأهلة وبين حكم إتيان البيوت من أبوابها؟ وأجيب بأنه من باب الاستطراد، لما ذكر أنها مواقيت للحج وكان هذا من أفعالهم في الحج -كما ثبت في سبب نزولها- ذكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال"(١). فالذي سوغ هذا الاستطراد هو ارتباط هذا الفعل بأفعال الحج عند العرب، وفي تطلب السيوطي وأبي السعود لمناسبة الاستطراد في الآيتين دليل على أنه لا يمثل خروجًا عن سياق الكلام ولا انقطاعا في نظامه.

وقد تحصل مناسبة الاستطراد بقرينة سياق الموقف كما هو ظاهر من استطراد الآية، وفي ذلك يقول الدكتور عبد العظيم المطعني: "وربما جعل اقتران معنيين في الوقوع التاريخي أو تجاور شيئين في الموضع المكاني دعامة لاقترانهما في النظم، فيحسبه الجاهل بأسباب النزول وطبيعة المكان خروجًا وما هو بخروج"(٢).

إن علاقة الاستطراد علاقة بليغة من علاقات المناسبة في معاقد الآيات، ويتجلى ذلك من استحسان الذوق البلاغي العربي لهذه الطريقة في الانتقال بين المعاني، وهو انتقال أساسه الترابط والمناسبة التي تقتضي الدقة في الانتقال من معنى إلى آخر ثم الرجوع مرة أخرى إلى المعنى الأول، ولكن مناسبته قد لا تظهر لمن ينظر إلى النظم القرآني على أنه كتاب مبوب كشأن سائر الكتب والمصنفات العلمية أو هكذا ينبغي أن يكون، فيسارع إلى اتهام النظم القرآني بالتفكك وافتقاره إلى النظام الذي يجمع آياته في عقد متماسك، وما أكثر ما رُمي القرآن بشبهات مرجعها إلى الجهل بطبيعة البيان العربي وخصائصه التعبيرية، إلا أن المتشبع بالذوق العربي في نظم الكلام ونقده لا يخفى عليه أن الاستطراد وجه من وجوه تفنن المتكلم في عبارته، وفيه تظهر مقدرة البلغاء على حبك خطابهم والتئام أطرافه، ومن ثم أحله البلاغيون محل الأساليب العالية التي يتفاضل فيها الكتاب ويتسابقون، ولا ريب أن حظ البلاغة القرآنية من هذا الفن في الذروة السامقة التي لا يطاولها بيان البشر.

---

(١) السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ت. علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، د.ت.، ٥١/١.
(٢) عبدالعظيم المطعني: خصائص التعبير القرآني وسماته البيانية، مكتبة وهبة، ٣٩٨/١.

• علاقة التقابل

من العلاقات الرابطة لأجزاء الكلام والناظمة له في سلك المناسبة، فإن انتقال الذهن من المعنى إلى ما يقابله هو انتقال مترابط، إذ يستدعيه الذهن وتتبين به المعاني على أتم الوجوه، ويوضح القرطاجني ذلك بقوله إن "للنفوس في تقارن المتماثلات وتشافعها، والمتشابهات والمتضادات وما جرى مجراها، تحريكًا وإيلاعًا بالانفعال إلى مقتضى الكلام، لأن تناصر الحسن في المستحسنين المتماثلين والمتشابهين أمكن من النفس موقعًا من سنوح ذلك لها في شيء واحد ... وكذلك أيضًا مثول الحسن إزاء القبيح أو القبيح إزاء الحسن مما يزيد غبطة بالواحد وتخليًا عن الآخر لتبين حال الضد بالمثول إزاء ضده، فلذلك كان موقع المعاني المتقابلات من النفس عجيباً" (١).

ولذلك فالتقابل - على ما فيه من الجمع بين المتضادات والمتنافرات- لا يبعد عن علاقات المناسبة ولا ينفصل عنها، بل هو جارٍ على الأصل المعتبر في اتصال الكلام من اقتران المعاني بما يشاكلها ويتصل منها بسبب، على نحو ما نلمح من عبارة الجرجاني: "أنَّكَ إنْ جئتَ فعطفتَ على الأَوَّل شيئًا ليس منه بسببٍ، ولا هُوَ مما يُذْكَرُ بذكرِه ويتَّصِلُ حديثُه بحديثِه، لم يستقِم"(٢).

وقد تناول البلاغيون هذه العلاقة في إطار حديثهم عن فن الطباق من فنون البديع، فقد خصوا باسم المقابلة ما كان بين معنيين وما يقابلهما، تمييزًا له عن الطباق الذي يكون بين المعنى الواحد وضده، فيقول القزويني في تعريف المقابلة: "أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلها على الترتيب"(٣)، نحو قوله تعالى ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ التوبة: ٨٢ وقوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ الليل: ٥ - ١٠.

فهو يعبر عن علاقة بين أجزاء الكلام تقوم على ذكر الشيء وما يقابله مما يستدعيه الذهن على جهة التضاد أو ما يقرب منها، فالتقابل لا يقتصر على الأضداد وإنما تتسع دائرته لتشمل غيرها من المتقابلات التي يحددها السياق ويسهم في إنشائها.

---

(١) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء، ٤٤، ٤٥.
(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ٢٢٤، ٢٢٥.
(٣) الصعيدي: بغية الإيضاح، ١٢/٤.

والتقابل سمة أسلوبية في بلاغة القرآن الكريم، وخصيصة أصيلة من خصائصه التعبيرية، وعند تأمل العلاقات في معاقد الآيات يظهر التقابل واحدًا من أبرز هذه العلاقات وأكثرها حضورًا فيها، لاسيما ما كان فيه التقابل بين الأضداد،"وذلك أن القرآن كثيرًا ما يتحدث عن الإيمان والكفر في سياق واحد أو ما يشبه السياق الواحد، والطاعات والمعاصي، والظلمات والنور، والنفع والضر، والرشد والغي، والجنة والنار، والسماء والأرض، والحسنات والسيئات، و الحياة والموت .. إلى غير هذه المعاني المتقابلة"(١) .

ولكن دراسة البلاغيين لعلاقة التقابل اقتصرت على بيان مفهومه وصوره، وتركزت أغلب شواهدهم عليه في إطار الآية الواحدة دون أن يشيروا إلى أهميته في وصل المعاني وتحقيق المناسبة بينها، ولعلهم قد اكتفوا بالإشارة إلى كونه من جهات المشاركة التي تجتمع بها أجزاء الكلام ويصح معها وصله بطريق العطف، وهو ما تناولوه في دراستهم لحالات الوصل. غير أنهم قد صرحوا بأن التضاد وجه من وجوه المناسبة على نحو ما يتضح من تعريفهم لمراعاة النظير الآتي بيانها.

ولا ينحصر التقابل في إطار الآية الواحدة وما تشتمل عليه من المعاني المتقابلة -كما يتبادر للناظر في شواهده عند البلاغيين- ، بل يتسع ليشمل علاقات الآيات في معاقد السور، وفي بنية السورة كاملة، وقد كان علماء القرآن والمفسرون أكثر وعيًا بدور التقابل أو المضادة في تحقيق المناسبة ووصل المعاني، وباتساع حضوره في آيات القرآن.

وإذا كان البلاغيون لم يصرحوا بأثر التقابل وأهميته في وصل المعاني وتحقيق المناسبة بين الآيات، فإن المفسرين وعلماء القرآن قد نهضوا بذلك وأظهروا أهمية التقابل في المناسبات، فقد جعله الزركشي واحدًا من العلاقات التي تحقق الترابط بين الآيات، فيقول في عرضه لعلاقة المضادة: "وهذا كمناسبة ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة، وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكاما ذكر بعدها وعدا ووعيدا ليكون ذلك باعثا على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات التوحيد والتنزيه ليُعلم عظم الآمر والناهي، وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة وغيرها تجده كذلك"(٢).

(١) عبدالعظيم المطعني: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، ٤١٦/٢، ٤١٧.
(٢) الزركشي: البرهان، ٤٠/١.

كما انتبه الطوفي إلى أثر التقابل في تناسب المعاني وجعله ضربا من ضروب التناسب[١]، ونص السيوطي على كون المضادة أحد عناصر الربط بين الآيات[٢].

وما عرضه الزركشي إجمالا عن علاقة المضادة في سور البقرة والنساء والمائدة وغيرها قد نهض غيره ببيانه تفصيلا، وذلك في جهود السيوطي والبقاعي وإسهامات المفسرين كالرازي وأبي حيان في بيان مناسبات سور القرآن، ففي سورة البقرة على سبيل المثال يقول السيوطي في بيان وجه اتصال أوائل آيات سورة البقرة عند قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة: ٦ "وجه اتصال هذه الآية بما قبلها أنه تعالى قدم ذكر أوليائه وعباده المخلصين بصفاتهم التي أهلتهم لإصابة الزلفى عنده، وبين أن الكتاب هدى لهم خاصة، وأنهم هم الفائزون بالفلاح عقبه بذكر أضدادهم الكفرة الذين لا ينفع فيهم الهدى، وسواء عليهم إنذار الرسول وعدمه، وقطعت قصتهم عن قصة المؤمنين ولم تعطف عليها"[٣]. فهو يقف على علاقة الآيتين (٦-٧) اللتين تتحدثان عن الذين كفروا، بما قبلها من آيات تذكر المؤمنين وصفاتهم، ونراه يشير إلى أن الآيتين قطعتا عما قبلهما ولم يربط بينهما حرف العطف، لكن ذلك لا ينفي عنهما صفة الارتباط وضرورة وجود مناسبة لمجيئهما بعقبه، وقد كان التقابل هو العلاقة الرابطة بين أجزاء الكلام.

ويقول الرازي في بيان وجه اتصال قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ١٦٥ بما قبلها وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ البقرة: ١٦٤ الآية: "اعلم أنه سبحانه لما قرر التوحيد بالدلائل القاهرة القاطعة أردف ذلك بتقبيح ما يضاد التوحيد، لأن تقبيح ضد الشيء مما يؤكد حسن الشيء ... فلهذا السبب أردف الله تعالى الآية الدالة على التوحيد بهذه الآية"[٤].

وهكذا يبرز التقابل سمة بارزة بين آيات السورة الواحدة، وهو ما يظهر لقارئ سورة البقرة في مواضع كثيرة من آياتها، وما لا تخطئه عين المتدبر في غيرها من السور.

---

(١) الطوفي: الإكسير في علم التفسير، ت. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ٢٠٠٠م، ص٢٥٩.
(٢) السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ٥٨/١.
(٣) السيوطي: قطف الأزهار وكشف الأسرار، ت. أحمد بن محمد الحمادي، وزارة الأوقاف القطرية، ط١، ١٩٩٤م، ١٧٨/١.
(٤) الرازي: التفسير الكبير، ٣٠٧/١.

• علاقة مراعاة النظير

يندرج هذا الفن ضمن المحسنات المعنوية في علم البديع، وكغالب تحليلات البلاغيين للنصوص البلاغية اقتصروا منه على ألفاظ الجملة أو البيت أو الآية دون أن يتسعوا برؤيتهم إلى مجموع القصيدة أو مجمل الآيات. ويعرفه القزويني بقوله: "أن يُجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد"[1]، فالتضاد -كما هو ظاهر من التعريف- أحد أوجه التناسب، لكنه لما اختص بمصطلح (الطباق) فقد نبه على أن مراعاة النظير تكون في غير التضاد من أوجه المناسبة، وذلك نحو الجمع بين الشمس والقمر في قوله تعالى ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ ﴾ الرحمن: ٥.

وثمة مصطلحات عديدة أطلقت على هذا الفن البديعي، منها: التناسب والائتلاف والتوفيق والمؤاخاة[2]، وكلها تصدق على التعريف السابق الذي يدور حول التناسب بين الألفاظ المتجاورة أو المفردات المعطوفة فهي محل النظر في هذا الفن، وهذا التناسب الذي يتوقف عنده البلاغيون هو أحد مستويات التناسب بالمعنى الأوسع المعروف في اصطلاح علوم القرآن، والذي يمثل دوحة للنظم القرآني تتفرع إلى تناسب أجزاء الآية ومفرداتها، وتناسب الآيات المتتابعة، وتناسب مطلع السورة وخاتمتها، وتناسب السور بعضها ببعض.

أما التناسب المقصود في مراعاة النظير فيكاد ينحصر في ضم الألفاظ ذات الصلة المشتركة إلى بعضها في علاقة من علاقات التركيب كالعطف أو الوصف، وهو وإن لم يتعرض لعلاقات الجمل بعضها ببعض فإنه يتضمن إشارة إليها، لأن الأصل الذي انطلق منه البلاغيون في تحليل علاقات الجمل -على النحو الذي سبق ذكره في علاقات الفصل والوصل- هو تحقق المناسبة بين المفردات والجمل على السواء، ومن ثم فقد أنكروا التنافر والجمع بين غير المتناسبات.

وفضلا عن ذلك فقد تعرض البلاغيون إلى وجه آخر من وجوه الترابط بين أجزاء الآيات، فمن مراعاة النظير عندهم نوع اختص بتناسب آخر الكلام لأوله، وهو ما يسمى بتناسب الأطراف[3]، أو ما يسمى عند علماء القرآن بتناسب الفواصل، ومن هذا النوع ما تتضح مناسبته: كقوله تعالى ﴿ لا

(١) عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح، ١٤/٤.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه، ١٦/٤.

﴿ تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ الأنعام: ١٠٣ فإن اللطف يناسب ما لا يُدرك بالبصر، والخبرة تناسب من يدرك الأشياء. ومنه ما تخفى مناسبته: كقوله تعالى ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ المائدة: ١١٨، "فإن قوله ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ يوهم أن الفاصلة: الغفور الرحيم، ولكن إذا أُنعم النظر عُلم أنه يجب أن يكون ما عليه التلاوة، لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه، فهو العزيز ... ووجب أن يوصف بالحكيم أيضًا لأن الحكيم من يضع الشيء في محله، والله تعالى كذلك، إلا أنه قد يخفى وجه الحكمة في بعض أفعاله فيتوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة، فكان في الوصف بالحكيم احتراس حسن"(١).

ويلحق العلوي هذا النوع بما بني على المناسبة في المعنى بين طرفي الكلام وهو أن يختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، ويميز بينه وبين ما بني على المناسبة في اللفظ، (٢)، كقوله تعالى : ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ الرحمن: ٥ - ٦ إذ المراد بالنجم في الآية النبات الذي لا ساق له، لكن لفظه يوهم التناسب مع لفظي الشمس والقمر.

* * *

(١) عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح، ١٦/٤.
(٢) العلوي: الطراز، ٨٠/٣.

الباب الثانى

ظواهر خفاء المناسبة

الفصل الأول: آيات توهم انقطاع السياق

الفصل الثانى: آيات توهم التفكك واختلال التأليف

﴿الفصل الأول﴾

آيات توهم انقطاع السياق

❁ ❁ ❁

قد يقع في ترتيب آيات القرآن أن نجد آية أو غير آية تخفى صلتها بسياقها الذي ترتبت فيه، وهي مع ذلك ضمن كلام متصل لم يحصل فيه خروج إلى قضية أخرى أو حديث منفصل عما سبقه، كأن نجد آية تتحدث عن الدعاء وآدابه في سياق الحديث عن أحكام الصيام، كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ البقرة: ١٨٦، أو أن نجد آية تتضمن الأمر بإقامة الصلاة والمحافظة عليها في سياق الحديث عن بعض أحكام الطلاق، كما في آيات سورة البقرة: ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾ البقرة: ٢٣٨ .

ولما كان القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الكبرى، بما تحقق في نظمه من وجوه الإعجاز البياني، فإن خفاء وجه المناسبة في مثل هذه الآيات -التي أجمع المسلمون على القول بتوقيف ترتيبها وأنه بوحي من الله- يعد شبهة في اتصال السياق ومناسبة الآيات بعضها لبعض، وهي شبهة يتنزه مقام البيان القرآني عنها، لأنها توهم أن ثمة انقطاعاً في النظم الترتيبي لتلك الآيات، التي قد تبدو لقارئها للوهلة الأولى مقحمة على سياقها ولا وجه من المناسبة يربط بينها وبين ما سبقها أو لحق بها من آيات التنزيل.

وقد يتخذ الطاعنون على سلامة النص القرآني من التحريف والتبديل هذه الظاهرة -وغيرها من ظواهر خفاء المناسبة- دليلا على ما يدعونه من تعرض نص القرآن الكريم للخلل والاضطراب، وتكمن خطورة هذا الادعاء في كونه يعتمد على قرينة السياق بزعم انقطاع الصلة بين هذه الآيات وبين ما جاورها، وافتقارها لأي وجه من وجوه المناسبة، ومن ثم فإن الرد على هذه الشبهة سيعتمد على القرينة نفسها وذلك بقراءة هذه الآيات قراءة متدبرة في سياقها، مع مراعاة ما يتفرع إليه هذا السياق من دوائر متصلة، لغوية كانت أم مقامية، فيستعرض هذا الفصل تلك الآيات التي توهم انقطاع السياق للكشف عن وجه اتصال الآيات وكشف الخفاء عن مناسبتها.

قال تعالى ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ البقرة: ١٢٥

تتوسط هذه الآية جملة تبدو كما لو كانت منقطعة عن سياق الآية المتصل[١] الذي يتضمن خبر تهيئة الله عزوجل للبيت العتيق وجعله مثابة للناس، وعهده إلى إبراهيم وإسماعيل ببنائه وتطهيره، وتأتي هذه العبارة وهي قوله تعالى﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ ﴾ متضمنة الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، أو الإخبار عن اتخاذ الناس من مقام إبراهيم مصلى، وذلك على القراءة الأخرى[٢]، وعلى القرائتين فإن نظم الآية قد يبدو لمتعجل النظر منقطعًا.

وقد تأول الزمخشري قراءة الأمر بتقدير محذوف ليصحح عطف الإنشاء على الخبر، فقال: "وَاتخِذُوا على إرادة القول، أى وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة تصلون فيه"[٣]، وسرد الرازي فيها ثلاثة أوجه لبيان المعطوف عليه، "الأول: أنه عُطف على قوله ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٢، ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ ﴾. الثاني: أنه عُطف على قوله: ﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾البقرة: ١٢٤، والمعنى أنه لما ابتلاه بكلمات وأتمهن قال له جزاءً لما فعله من ذلك: إني جاعلك للناس إماما، وقال: اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ... الثالث: أن هذا أمر من الله تعالى لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن يتخذوا من مقام إبراهيم"[٤].

والوجهان الأولان ظاهر فيهما التكلف لما فيهما من رد الكلام إلى متأخر بعيد مع ابتداء معقد جديد بالحديث عن إبراهيم عليه السلام، ولعل الدافع إلى هذا التكلف هو انطلاقه من الأصل المعتبر في نظم القرآن الكريم وهو اتصال آياته وارتباطها، لاسيما فيما هو وثيق الاتصال منها كالآية الواحدة والآيات المتصلة (المعقد)، وأقرب الأوجه في ارتباط هذه العبارة الوجه الثالث، فهو كلام معترض في سياق الإخبار عن مكانة البيت العتيق وتشريفه بالعهد ببنائه إلى نبيين كريمين من المرسلين، "والتقدير أنا لما شرفناه ووصفناه بكونه مثابة للناس وأمنا فاتخذوه أنتم قبلة لأنفسكم"[٥].

---

(١) أوردها يوسف درة الحداد ضمن "الإحكامات النافرة في الآيات والكلمات"، نظم القرآن والكتاب، ٣٧٦.
(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر.
(٣) الزمخشري: الكشاف، ١٨٥/١.
(٤) الرازي: التفسير الكبير، ٤٣/٤.
(٥) نفسه.

أما قراءة الخبر فلا إشكال -عند التأمل- في صحة العطف فيها، إذ يرد إلى قوله تعالى ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ البقرة: ١٢٥، وهو سياق متصل تظهر فيه علاقة المشاركة بين الإخبار عن جعل البيت مثابة وأمنا، وبين الإخبار عن اتخاذ الناس من مقام إبراهيم مصلى، لما بين الخبرين من مناسبة باشتراكهما في متعلق الفعل وهو البيت الحرام وما يشتمل عليه من الآيات والمعالم، ولا يعكر على هذا الارتباط عود الكلام إلى ضمير المتكلم بعد انتقاله إلى ضمير الغائب، فباب الالتفات يتسع لذلك.

* * *

قال تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ البقرة: ١٨٦.

تأتي هذه الآية متخللة سياق آيات الصيام التي تبتدئ بقوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٨٣ وتستمر إلى قوله تعالى ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٨٧، وتبدو هذه الآية لمتعجل النظر منقطعة عن سياق المعقد الذي يدور حول أحكام الصيام وما يتعلق به من الإمساك والاعتكاف، وذلك لكونها تتعرض لقضية الدعاء ومناجاة الله عز وجل، وتزداد شبهة الانقطاع بمراجعة مرويات المفسرين في سبب نزول الآية، إذ يروون أنها "نزلت في سائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم: يا محمد، أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ ﴾"[1]، فأي مناسبة في وضع هذه الآية في سياق الحديث عن أحكام الصيام؟.

وعند النظر إلى سياق الآيات لتبين وجه المناسبة بينها وبين هذه الآية، فإننا تارةً ننظر إلى معاني الآيات ونتدبر ما تثيره في النفس من ظلال وتساؤلات، وتارةً نعمد إلى إعادة تتبع الروايات في سبب نزولها، أو بمعنى آخر تدبر سياق الآيات اللغوي والمقامي بغية الكشف عن وجه المناسبة الخفية بينها.

(١) الطبري: جامع البيان، ٤٨٠/٣.

وعلى الجانب الأول فقد أفاض المفسرون في قراءة سياق الآيات ولمح العلاقات بينها وبين هذه الآية، فعدها معظمهم استطرادًا إلى الحديث عن معنى جزئي يتفرع عما سبقه من أحكام الصوم، كالأمر بإتمام الصوم وإكمال العدة، فيقول البيضاوي: "واعلم أنه تعالى لما أمرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة، وحثهم على القيام بوظائف التكبير والشكر، عقبه بهذه الآية الدالة على أنه تعالى خبير بأحوالهم، سميع لأقوالهم، مجيب لدعائهم، مجازيهم على أعمالهم، تأكيدًا له وحثًا عليه"(١).

ونظر الألوسي إلى وجه آخر من المناسبة بين الآية وما سبقها على سبيل الاستطراد أيضًا، وذلك أنه "لما نسخ الأحكام في الصوم ذكر هذه الآية الدالة على كمال علمه بحال العباد وكمال قدرته عليهم ونهاية لطفه به في أثناء نسخ الأحكام تمكينًا لهم في الإيمان وتقريرًا لهم على الاستجابة"(٢). وهو يشير إلى ما روي بشأن نسخ حكم الصوم الأول الذي كان يخير الأصحاء المقيمين بين الصوم والفدية، ولما نسخ هذا الحكم بإيجاب الصوم عليهم عقبه بما يقوي فيهم داعي الإيمان ويحثهم على الاستجابة لأمر الله، فوعدهم بإجابة دعائهم وبيّن كمال علمه بحالهم.

واتجه نظر صاحب المنار إلى الحكم بتكبير الله عز وجل الذي تضمنته الآية السابقة ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ البقرة: ١٨٥، فرأى في الآية بيانًا لأمر هذا التكبير وتفصيلا له، فيقول : "الآية جاءت بين آيات الصيام فهي ليست بأجنبية منها، وإنما هي متصلة بما قبلها من الأحكام، فقد طالبنا في الآية السابقة بإكمال عدة الصيام وبتكبير الله تعالى، وذكر أن ذلك يعدنا لشكره تعالى، والتكبير والشكر يكونان بالقول نحو الحمد لله والله أكبر، كما يكونان بالعمل، وما كان بالقول يأتي فيه السؤال: هل يكون برفع الصوت والمناداة، أم بالمخافتة والمناجاة، فجاءت هذه الآية جوابًا عن هذا السؤال الذي يتوقع إن لم يقع، فهي في محلها، سواء صح ما رووه في سببها أم لا"(٣).

وفي تلك القراءات السالفة حصل الاستطراد من أحد الأحكام التي تعرضت لها الآيات السابقة على تلك الآية، فالحكم بإكمال العدة وإتمام الصوم والتكبير، وتشريع النسخ في بعض أحكام الصوم،

---

(١) البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ١/١٢٥.
(٢) الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١/٤٦٠.
(٣) محمد رشيد رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ٢/١٣٤.

كل ذلك من جملة الأحكام التكليفية التي تضمنتها الآيات، فيكون سياق الآيات متصلا بتتميم الحديث عن بعض تلك الأحكام.

وقد يتصل سياق الآيات بوجه آخر من المناسبة أشار إليه الطاهر بن عاشور، وذلك بتقدير سؤال عن الجزاء المرجو عن التكليفات المذكورة فيكون "نظم الآية مؤذنًا بأن الله تعالى بعد أن أمرهم بما يجب عليهم أكرمهم فقال: وإذا سألوا عن حقهم علي فإني قريب منهم أجيب دعوتهم، وجُعل هذا الخبر مرتبًا على تقدير سؤالهم إشارة إلى أنهم يهجس هذا في نفوسهم بعد أن يسمعوا الأمر بالإكمال والتكبير والشكر أن يقولوا: هل لنا جزاء على ذلك؟ فلذلك قال تعالى ﴿ وإذا سألك ﴾"[1].

ويقرب من هذه القراءة التي تقف على ظلال المعاني في نفوس المتلقين وما تثيره من التساؤلات ما ذكره سيد قطب في وجه اتصال الآية، إذ يقول: "وقبل أن يمضي السياق في بيان أحكام تفصيلية عن مواعيد الصيام وحدود المتاع فيه وحدود الإمساك، نجد لفتة عجيبة إلى أعماق النفس وخفايا السريرة، نجد العوض الكامل الحبيب المرغوب عن مشقة الصوم، والجزاء المعجل على الاستجابة لله، نجد ذلك العوض وهذا الجزاء في القرب من الله وفي استجابته للدعاء"[2].

فالمناسبة حاصلة بين تكليف الصيام وما فيه من المشقة، وبين استجابة الله للدعاء الذي هو ثمرة من ثمار الصوم من شأنها أن تخفف ما يعانيه المسلم فيه من المشقة، ولما كانت سنة القرآن في بيان الأحكام التشريعية أن تقرن بجانبها الروحي الذي يصل العبد في عباداته بخالقه فلا تكون مجرد هيئات جوفاء فقد توسطت هذه الآية آيات الصيام، في إشارة إلى الأثر الذي ينبغي أن يكون عليه المسلم في صيامه.

ويؤيد ذلك ما ذكره البقاعي في بيان مناسبة الآية، وذلك أنه "لما كان دعاء الصائم مجابًا، وكان هذا الشهر بالخصوص مظنة الإجابة للصيام ولمكان ليلة القدر، وكان ذكر كبريائه سبحانه وتعالى مهيئًا لعباده للإحساس بالبعد، فكان ربما أوقع في وهم أنه على عادة المتكبرين في بعد المسافة عن محال العبيد، وأنه إن كان بحيث لم يكن لأحد منهم أن يسأله إلا بواسطة رفع هذا الوهم بقوله: (وإذا)

(١) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ١٧٨/٢.
(٢) سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، ط١٧، ١٤١٢هـ، ١٧٢/١- ١٧٣.

دالا بالعطف على غير مذكور أن التقدير: فإذا سألك عبادي عني فإني مع علو شأني رقيب على من أطاعني ومن عصاني"[1].

وأما عن سياق الآية المقامي فقد وردت رواية أخرى في سبب نزولها تؤذن باتصال السياق، وهي "أنه لما حرم في الصوم الأول على المسلمين بعد النوم الأكل والجماع أكل رجل منهم بعد أن نام، ووطئ رجل بعد أن نام، فسألوا كيف التوبة مما عملوا؟ فنزلت هذه الآية، قاله مقاتل"[2]. وعلى هذه الرواية يكون السؤال المذكور في الآية مرتبطًا بحكم من أحكام الصيام، جاء بيانه تفصيلا عقب الآية مباشرة وذلك في قوله تعالى ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾البقرة: ١٨٧ وتكون هذه الآية مفتتحًا لذكر تخفيف الله سبحانه وتعالى على المسلمين في بعض أحكام هذه العبادة العظيمة.

إن تعدد الرؤى في استكشاف علاقة المناسبة بين هذه الآيات يوحي بثراء الدلالات السياقية التي تثبت تحقق المناسبة وظهورها عند التدبر، بما يخالف ما يتبادر للقارئ لها من شبهة الانقطاع وعدم الارتباط بين سابقها ولاحقها.

* * *

قال تعالى ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٢٣٨ - ٢٣٩.

وردت هاتان الآيتان في ثنايا الحديث عن بعض أحكام الطلاق مما يوهم انقطاع السياق بالخروج إلى الأمر بالمحافظة على الصلاة وأدائها على كل حال من خوف أو أمن، ولا يشفع لهذا الانقطاع الظاهر أن يقال إن "الانتقال من غرض إلى غرض في آي القرآن لا تلزم له قوة ارتباط، لأن القرآن ليس كتاب تدريس يرتب بالتبويب وتفريع المسائل بعضها على بعض، ولكنه كتاب تذكير وموعظة ... فقد يجمع به الشيء للشيء من غير لزوم ارتباك وتفرع مناسبة"[3]، لأن هذا الكلام قد يصح في إطار مجموع السورة كلها بما تشتمل عليه من أجزاء أو معاقد ابتداء من فاتحة السورة ومطلعها وانتهاء بخاتمتها،

(١) البقاعي: نظم الدرر ٦٩/٣.
(٢) ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ١٤٥/١- ١٤٦.
(٣) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ٤٦٥/٢.

فقد ذهبت بعض الآراء إلى عدم اشتراط المناسبة بين جميع أجزاء السورة كما مر بيانه، ولكن الآيتين اللتين نحن بصددهما لا تعدان جزءًا مستقلا من أجزاء السورة بحيث يصح أن نقبل فيهما عدم الارتباط، بل هما لبنة في بناء معقد متصل يدور حول موضوع بعينه وهو بيان بعض أحكام الطلاق.

والحديث عن هذا الموضوع متصل قبل هاتين الآيتين وبعدهما، فقبلهما مباشرة نقرأ قوله تعالى ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ البقرة: ٢٣٧، وبعدهما نقرأ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾البقرة: ٢٤٠، فلابد من وجه يحقق المناسبة والارتباط بين جميع آيات هذا المعقد، وأما من "لا يراعي المناسبة ولا يشتغل بها"(١) فهو مخطئ إذا عمم ذلك على جميع آيات السورة.

وقد اجتهد المفسرون في بيان وجه اتصال الآيتين بسياقهما، واتجه نظرهم إلى متلقي النص -وهو أحد عناصره السياقية التي تترك أثرها عليه- سعيًا إلى بيان وجه اتصالها بما قبلها وما بعدها من آيات الطلاق وأحكام الأسرة، فالخطاب في هذه الآيات متوجه للعبد المسلم المكلف، والتكليفات الإلهية التي يتلقاها عن ربه تتفرع إلى ما ينظم علاقته بالمجتمع وأفراده، وما ينظم علاقته بالله عز وجل، وسياق الآيات لم يخرج عن هذين الفرعين فهو باعتبار الأصل العام الذي تتفرع عنه التكليفات الإلهية سياق واحد، و"يجيء هذا الحكم في ثنايا تلك الأحكام وقبل أن ينتهي منها السياق، وتندمج عبادة الصلاة في عبادات الحياة، الاندماج الذي ينبثق من طبيعة الإسلام، ومن غاية الوجود الإنساني في التصور الإسلامي، ويبدو السياق موحيًا هذا الإيحاء اللطيف"(٢).

ولكن لما كان من شأن العلاقات المجتمعية أن تشغل الإنسان وتلهيه عن سائر التكليفات المنوطة به، فقد ذكر الله تعالى الأمر بالمحافظة على الصلاة في سياق الحديث عن أحكام الطلاق والأسرة، وفي

(١) ابن عرفة التونسي: تفسير الإمام ابن عرفة، ت.حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية-تونس، ٦٨٨/٢.
(٢) سيد قطب: في ظلال القرآن، ٢٣٨/١.

تعليل ذلك يقول البيضاوي: "ولعل الأمر بها في تضاعيف أحكام الأولاد والأزواج لئلا يلهيهم الاشتغال بشأنهم عنها"[1]

ويوافقه أبو السعود فيقول: "ولعل الأمرَ بها في تضاعيف بيان أحكامِ الأزواج والأولاد قبل الإتمام للإيذان بأنها حقيقةٌ بكمال الاعتناءِ بشأنها والمثابرة عليها من غير اشتغال عنها بشأنهم بل بشأن أنفسهم أيضًا كما يفصحُ عنهُ الأمر بها في حالة الخوف ولذلك أمر بها في خلال بيان ما يتعلق بهم من الأحكام الشرعية المتشابكةِ الآخذِ بعضها بحجزة بعض"[2].

فالأمر بالمحافظة على الصلاة في هذا السياق لم يرد مطلقًا، بل تعرض لحالة تكون فيها النفس البشرية أبعد ما تكون عن الالتفات إلى ما عليها من تكليفات، وهي حالة الخوف، وفي ذلك إشارة لمتلقي هذه الأحكام الإلهية إلى بيان خطر هذه العبادة العظيمة من بين منظومة التكليفات الشرعية وضرورة المحافظة عليها وعدم الاشتغال عنها مطلقًا، حتى في الأحوال التي قد يظن فيها الترخص والمسامحة، فإن الله تعالى "لما ذكر جملة كثير من أحوال الأزواج والزوجات ... وكانت مدعاة إلى التكاسل عن الاشتغال بالعبادة إلا لمن وفقه الله تعالى، أمر تعالى بالمحافظة على الصلوات التي هي الوسيلة بين الله وبين عبده، وإذا كان قد أمر بالمحافظة على أداء حقوق الآدميين، فلأن يؤمر بأداء حقوق الله أولى وأحق ولذلك جاء: فدين الله أحق أن يقضى، فكأنه قيل لا يشغلنكم التعلق بالنساء وأحوالهن عن أداء ما فرض الله عليكم، فمع تلك الأشغال العظيمة لابد من المحافظة على الصلاة حتى في حالة الخوف، فلابد من أدائها رجالا وركبانًا، وإن كانت حالة الخوف أشد من حالة الاشتغال بالنساء، فإذا كانت هذه الحالة الشاقة جدًا لابد معها من الصلاة، فأحرى ما هو دونها من الأشغال المتعلقة بالنساء"[3]

وقد نظر الألوسي إلى جانب آخر من المناسبة بين الآيتين وبين ما تضمنته الآية السابقة عليهما، وهي قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾البقرة: ٢٣٧ وما فيه من الحث على العفو والتسامح، فلمح وجهًا من الاتصال بين الحث على العفو والمحافظة على الصلاة، يقول الألوسي: "ولعل الأمر بها

(١) البيضاوي: ١٤٧/١، وانظر الرازي: التفسير الكبير، ٤٨٢/٦
(٢) أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ٢٣٥/١.
(٣) أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، ٥٤١/٢- ٥٤٢.

عقيب الحض على العفو، والنهي عن ترك الفضل لأنها تهيئ النفس لفواضل الملكات لكونها الناهية عن الفحشاء والمنكر "[1].

ثم عمق ابن عاشور هذه الرؤية فربط بين الآيات ربطًا متماسكًا، معتبرًا الأمر ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾ البقرة: ٢٣٨ تابعًا للنهي ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ البقرة: ٢٣٧، فكلاهما سبيل إلى التخلق بالعفو الذي تحدثت عنه الآية السابقة في سياق أحكام الطلاق، فيقول ابن عاشور: "جاءت هذه الآية مرتبطة بالتذييل الذي ذيلت به الآية السابقة، وهو قوله: ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ البقرة: ٢٣٧ فإن الله دعانا إلى خلق حميد وهو العفو عن الحقوق، ولما كان ذلك الخلق قد يعسر على النفس لما فيه من ترك ما تحبه من المَلائم من مالٍ وغيره كالانتقام من الظالم، وكان في طباع الأنفس الشح، علمنا الله تعالى دواء هذا الداء بدواءين: أحدهما دنيوي عقلي وهو قوله ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾... الدواء الثاني أخروي روحاني وهو الصلاة التي وصفها الله تعالى في آية أخرى بأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر"[2]

لكن هذه الرؤية معارضة بسياق الآيات نفسها، إذ لو كان المراد من الأمر بالمحافظة على الصلاة هنا هو ما تتركه من أثر على نفس المؤمن لتدفعه إلى العفو والتسامح لاقتصر الأمر على المحافظة عليها، لكن الآية التالية تشير إلى حالة الخوف التي قد تعتري المصلين فتمنعهم من أداء بعض واجبات الصلاة كما ينبغي أن تؤدى، وهذا لا تعلق له بالحث على العفو.

وفضلا عمَّا سبق فللألوسي ملمح آخر في الكشف عن المناسبة الخفية بين الآيات المذكورة، وهو أن يكون الأمر بالمحافظة على الصلاة جاء عقب الحث على العفو وتذكير الناس بحقوقهم بعضهم على بعض، "ليجمع بين التعظيم لأمر الله تعالى والشفقة على خلقه"[3]، فإذا كان الله تعالى يوصي عباده ألا ينسوا الفضل بينهم، فلأن يوصيهم بتذكر صاحب الفضل الأعلى والمداومة على التقرب إليه أولى.

وهكذا تتعدد الرؤى في بيان وجه المناسبة الخفية، ولكلٍ منها منطلق من سياق الآيات ونظمها الترتيبي، وقد قدم الدكتور محمد عبد الله دراز محاولة رائدة في الكشف عن مناسبات سورة البقرة كلها وذلك بتوسيع رؤيته لتنتظم فيها جميع آيات السورة بما تضمنته من موضوعات متعددة، وكانت

(١) الألوسي: روح المعاني، ٥٤٨/١.
(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٤٦٥/٢- ٤٦٦.
(٣) الألوسي: روح المعاني، ٥٤٨/١.

آية المحافظة على الصلاة من جملة ما تعرض له، وقد انطلق في بيانه لمناسبة الآية من اتصالها بما قبلها وهو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾، فتراه يقول: "ألا تسمع هذه الكلمات :"﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ لا تنسوا. الفضل. بينكم. إن كل حرف في هذه الكلمات ينادي بأنها كلمات حبيب مودع .كان قد أقام بيننا فترة ما ليفصل في شؤوننا ثم أخذ الآن يطوي صحيفة أحكامه :دعوا المشادة في هذه الشؤون الجزئية الصغرى، سووها فيما بينكم بقانون البر والفضل الذي هو أسمى من قانون العدل والحق وحولوا أبصاركم معي إلى الشؤون الكلية الكبرى التي هي أحق أن يتوفر عليها العزم والقصد وأحرى أن يشتغل بها العقل والقلب ...نعم..نعم لقد كفاكم هذا حديثا عن حقوق الزوج والولد، فاستمعوا الآن إلى الحديث عن حقوق الله والوطن: حافظوا على الصلاة..أنفقوا في سبيل الله...جاهدوا في سبيل الله"(١)

ويبدو أن نظر الدكتور دراز كان متجهًا -بحكم غرضه الذي انطلق منه- إلى محاولة ربط مجموع أجزاء السورة كلها، وهو في أثناء ذلك لا يجد إشكالا في رد المناسبات بين آياتها إلى دوائر أوسع مما هي عليه، حتى إنه اعتبر انتقال السورة إلى الأمر بالصلاة والإنفاق والجهاد حلقات متصلة مترتبة في سياقها على سرد الأحكام التشريعية السابقة، دون أن يعير التفاتا إلى عود الحديث إلى تلك الأحكام ثانية قبل ذكر الأمر بالإنفاق والجهاد.

ويعطينا هذا المثال نموذجًا صادقًا لمعالجة إشكالات خفاء المناسبة وسط الاتساع الكبير الذي شغل به علم المناسبات، فالمنطلق الذي قام عليه البحث في هذا العلم وتطبيقاته التفسيرية هو إثبات الاتصال الكلي الشامل لجميع آيات السورة بل لجميع سور القرآن، ومن ثم فإن الرؤية الجزئية لإثبات اتصال الآيات المتتابعة التي تمثل معقدًا أو جزءًا مترابطًا من أجزاء السورة لم تبلغ -عند الدكتور دراز- ما بلغته الرؤية الكلية الشاملة لجميع آيات السورة من فاتحتها إلى خاتمتها، وبيانُ المناسبة من ذكر الأمر بالمحافظة على الصلاة في سياق أحكام الطلاق لم يكن موفقًا كبيان المناسبة بين جميع موضوعات سورة البقرة والتوفيق بينها على نحو بدت معه أطول سور القرآن وحدة متماسكة لا تنافر بين أيٍ من أجزائها.

(١) محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ٢٧٥، ٢٧٦.

ويتشابه موقف الدكتور دراز مع موقف الإمام البقاعي في هذه الآية وفي غيرها مما أشكل وجه مناسبته في ثنايا معاقد الآيات، فإن البقاعي في بيانه لمناسبة آيتي المحافظة على الصلاة لم يعر التفاتا إلى استمرار السياق بعدها في الحديث عن أحكام الطلاق، حيث يقول: "ولما ذكرت أحكام النساء وشعبت حتى ضاق فسيح العقل بانتشارها وكاد أن يضيع في متسع مضمارها مع ما هناك من مظنة الميل بالعشق والنفرة بالبغض الحامل على الإحن والشغل بالأولاد وغير ذلك من فتن وبلايا ومحن يضيق عنها نطاق الحصر ويكون بعضها مظنة للتهاون بالصلاة بل وبكل عبادة، اقتضى الحال أن يقال: يا رب إن الإنسان ضعيف وفي بعض ذلك له شاغل عن كل مهم فهل بقي له سعة لعبادتك؟ فقيل: {حافظوا} بصيغة المفاعلة الدالة على غاية العزيمة أي ليسابق بعضكم بعضًا في ذلك"[1]، وهذا كما ترى بيان لمناسبة الأمر بالمحافظة على الصلاة بعد ما سبقه من أحكام الطلاق والأسرة، وأما وجه مناسبته متوسطًا سياق هذه الأحكام فمما سكت عنه.

* * *

قال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ المائدة: ٣

استهلت سورة المائدة بذكر عدد من التشريعات التعبدية المتعلقة بالأنعام وما يحل وما يحرم منها، وفي ثنايا الحديث عن المحرمات من الحيوان يأتي الإعلان عن إكمال الدين وإتمام النعمة بعد تقرير يأس الكافرين من أن ينالوا الدين بسوء أو أن يكونوا ذوي خطر على المسلمين، ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾المائدة: ٣ يرد هذا الخبر داخلا ضمن آية المحرمات، ومتخللا بين الحكم المبين في قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ الآية، وبين الرخصة

(١) البقاعي: نظم الدرر، ٣٥٩/٣.

فيه الواردة في قوله تعالى عقبه ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

وقد أثارت هذه الآية جدلا كبيرًا بين الشيعة والسنة، فقد تنازعوا في سبب نزولها وتعيين اليوم المقصود فيها، وما انتهى إليه الفريقان في تفسير الآية مشكل من جهة المناسبة بينها وبين سياقها الذي ترتبت فيه وعلاقته بسبب النزول الذي يعد قرينة مهمة في تحديد المقصود باليوم المذكور، وإظهار وجه اعتراض هذا الجزء من الآية بين كلام متصل حول محرمات اللحوم، التي ذكرت في سور أخرى دون أن يتوسطها شيء.

وإذا استعرضنا رؤية الفريقين (الشيعة والسنة) لمفهوم الآية ومناسبتها فإننا نقف على جدل واسع قد يمتد للأصول البلاغية التي أقاموا عليها رؤيتهم للنظم القرآني؛ فقد كثر خوض الشيعة في هذه الآية وظهرت دعاوى كثيرة حولها وخرج بعضها من دائرة الإشكالِ العلميّ الذي يلتمس الرد إلى مزاعم خطيرة تمس سلامة النص القرآني من التحريف والتبديل، فإن جمهور الشيعة على أن الآية نزلت في يوم غدير خم بعد أن أعلن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على ملأ من المسلمين أن عليًا ـ عليه السلام ـ هو وليه ووصيه من بعده، فتكون آية الإكمال قد نزلت تعقيبًا على هذا الحدث الجليل[1].

وهنا تبرز لديهم قضية سياق الآية وموضعها ضمن أحكام اللحوم، فيتفرع فيها موقفان؛ أحدهما - وهو أخفهما وطأة- رد قرينة السياق ورفضها، والقول بأن الانتقال من موضوع إلى آخر انتقالا مفاجئًا يظهر فيه الانقطاع هو أمر معتاد في بلاغة القرآن الكريم، وأن المناسبة بين آياته غير لازمة، سواء أكانت في آيات متصلة أم منفصلة. فالموسوي يقول في المراجعات: "فإن المسلمين كافة متفقون على ترجيح الأدلة على السياق، فإذا حصل التعارض بين السياق والدليل تركوا مدلول السياق واستسلموا لحكم الدليل، والسر في ذلك عدم الوثوق حينئذٍ بنزول الآية في ذلك السياق، إذ لم يكن ترتيب الكتاب العزيز في الجمع موافقًا لترتيبه في النزول بإجماع الأمة، وفي التنزيل كثير من الآيات الواردة على خلاف ما يعطيه سياقها، كآية التطهير المنتظمة في سياق النساء مع ثبوت النص على

(١) محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٧م، ١٨٠/٦.

اختصاصها بالخمسة أهل الكساء، وبالجملة، فإن حمل الآية على ما يخالف سياقها غير مخل بالإعجاز ولا مضر بالبلاغة، فلا جناح بالمصير إليه إذا قامت الأدلة عليه"[1].

فهو لا يجد غضاضة في رد قرينة السياق ورفضها في فهم دلالة الآية بدعوى معارضتها للنصوص الصحيحة التي تعد دليلا ناهضًا بنفسه لا يحتاج إلى ما يدعمه، لكنه لم يتعرض لإشكالية انفصال الكلام وتعارض مدلوله بين سياق نزوله وسياق ترتيبه، بل إنه لم يعد ذلك إشكالا من الأصل، ومضى يستدل على ما يقول بأن الأساليب البليغة تعرف الاستطراد والاعتراض، وفيهما -حسب فهمه- انقطاع في نظم الكلام المتصل، فيذكر في موضع آخر أن "الكلام البليغ يدخله الاستطراد والاعتراض، وهو تخلل الجملة الأجنبية بين الكلام المتناسق، كقوله تعالى في حكاية خطاب العزيز لزوجته إذ يقول لها ﴿ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾ يوسف: ٢٨ - ٢٩، فقوله يوسف أعرض عن هذا مستطرد بين خطابيه معها كما ترى، ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ النمل: ٣٤ - ٣٥ فقوله ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ مستطرد من جهة الله تعالى بين كلام بلقيس ، ونحوه قوله عز من قائل ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ الواقعة: ٧٥ - ٧٧ تقديره فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم، وما بينهما استطراد على استطراد، وهذا كثير في الكتاب والسنة وكلام العرب العاربة وغيرهم من البلغاء"[2].

وقد مر بنا عند الحديث عن الاستطراد أنه لا يعني انقطاع الكلام المتصل وانفصال أجزائه، و"الجمل الاعتراضية لا بد لها من اتصال بما وقعت معترضة فيه؟ ألا تراك لا تقول: مكة ـ وزيد أبوه قائم ـ خير بلاد الله؟"[3]، إذ لا بد من وجود مناسبة تسوغ هذا الاستطراد وتربطه بما قبله، وإلا صار الكلام أخلاطًا غير منتظمة، وليس في الآيات التي عرضها ما يفتقر إلى هذه المناسبة؛ فإن خطاب العزيز ليوسف عليه السلام غير منفصل عن سياق الحال، إذ هو طرف أصيل في هذه الواقعة التي يدور حولها الخطاب، وهو ليس كلامًا أجنبيًا يقطع سياق الكلام المتصل. وكذلك في تعقيب الله

(١) عبدالحسين شرف الدين الموسوي: المراجعات، مؤسسة الوفاء، د.ت، ص١٦٧.
(٢) عبدالحسين شرف الدين الموسوي: الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ص٣٣.
(٣) الزمخشري: الكشاف، ٣٤٨/٣.

سبحانه وتعالى على قول ملكة سبأ بقوله ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، فإن الراوي قد يتدخل في أثناء سرد القصة بتعقيب تقتضيه الأحداث، وليس من شأن ذلك أن يفصل سياق القصة المتصل. أما الاعتراض بقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ فما أبعد أن يوصف بالانقطاع عن سياق الآيات وانفصاله عنها، فإن علاقته بما قبله علاقة التابع بالمتبوع بما فيه من وصف للقسم المذكور في الآية المتقدمة عليه، وفيه من التعظيم لهذا القسم ما يستثير انتباه السامع لجوابه، مما يظهر لنا شدة اتصال الكلام وترابطه بما قبله وما بعده.

فجميع ما تمثل به على انقطاع السياق وانفصال أجزاء الكلام المترابط لا يخلو من مناسبة تدفع عنه صفة الانقطاع التي يحاول أن يسقطها على الاستطراد أو الاعتراض البلاغي.

وزعم بعضهم -مع إقرارهم بتوقيف الترتيب وأنه كان بوحي إلهي- أن ترتيب الآيات على هذا النحو الذي يتصف بالانقطاع وعدم المناسبة بين أجزاء الكلام قد تضمن فائدة مهمة تفوق أهمية المناسبة السياقية، وهي حفظ هذه الآيات من التحريف والعبث نظراً لما تتضمنه من أحكام تخالف خصوم أهل البيت، ومن ثم فإن معظم الآيات التي تنصر مذهب أهل البيت منقطعة عن سياقها كآية الإكمال التي نحن بصددها، وآية الإبلاغ وهي قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾المائدة: ٦٧، وآية التطهير وهي قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ الأحزاب: ٣٣، وهذا الانقطاع مقصود حفظًا لهذه الآيات من أن تتعرض للتحريف.

فالمصلحة اقتضت -في زعمهم- وضع هذه الآيات في سياقات مغايرة لمعانيها ومناسباتها التي نزلت فيها، وفي ذلك يقول السيد مرتضى العاملي: "النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ الذي لا ينطق عن الهوى ولا يفعل شيئًا من تلقاء نفسه قد قدم آية الإكمال على آية التبليغ بأمر من الله تبارك وتعالى ... انطلاقًا من مصلحة اقتضت وضع الآية في خصوص ذلك الموضع"[1]، ثم يشير إلى أن الغاية من وضع هذه الآيات في غير مواضعها المتفقة معها في السياق هي حفظها من التحريف، "فقد يقال لعل المصلحة في

(١) مرتضى العاملي: الصحيح من سيرة النبي الأعظم، المركز الإسلامي للدراسات، ٢٠٠٦م، ١٨/٣٢.

هذا التقديم هي حفظ الإمامة وحفظ إيمان الناس وتيسير سبل الهداية لهم، يضاف إلى ذلك إرادة حفظ القرآن عن امتداد يد التحريف إليه، فإن الإسلام يحتاج إلى صيانة حقائقه ومقدساته"[1]

ورأى بعضهم أن "السر وراء أسلوب القرآن في ذكره هذه الآيات من خلال القرائن والدلائل يتمثل في أن أي إنسان سويٍّ خالٍ من الغرض يستطيع أن يفهم المراد، ويبدو أن القرآن لم يرد أن يعبر عن مراده بصيغة تسمح لأولئك الذين يبغون التمرد على القرآن أن يكتسب تمردهم صيغة التمرد المباشر في مقابل القرآن والإسلام. لقد جاء هذا الأسلوب القرآني وكأنه يريد أن يقول: على تلك الجماعة التي سوف تتمرد في كل حال أن لا يكتسب تمردها صيغة الرد المباشر على القرآن بصراحة سافرة، وإنما لها ـ على أقل تقدير ـ أن تصطنع ذريعة لموقفها، وتسدل عليه ستارًا، هذا التقدير هو الذي يعلل لنا مجيء آية التطهير وسط تلك الآيات، ولكن بمقدور أي إنسان عاقل متدبر أن يفهم أن آية التطهير هي شيء آخر يختلف عن السياق الذي تقع فيه بقية الآيات"[2].

وإنما قلنا إن هذا الموقف أخف وطأة من غيره، لأنه لم يتعرض لسلامة النص القرآني بالانتقاص، بل أقر بتوقيفية آياته وسلامتها من التبديل والتحريف، لكنه يصطدم بالأصول البلاغية المقررة بشأن النظم القرآني، والتي ترفض إقحام كلام في أثناء كلام متصل دون أي وجه من المناسبة بين الكلامين، وتتخذ من السياق قرينة أصيلة في الكشف عن معاني الآيات والوقوف على دلالتها.

كما أنه يصطدم بالأصول العقدية المقررة بشأن الوعد الإلهي بحفظ النص القرآني وصيانته من التحريف، فوثاقة نقل القرآن ليست بهذه الهشاشة التي تسوغ وقوع التحريف في بعض آياته التي لا توافق هوى بعض المناوئين لفكرة إمامة عليّ ـ عليه السلام ـ وقد كان من الأولى حينئذٍ أن يسكت القرآن عن بيان كثيرٍ من العقائد والأفكار التي تصطدم بمن يعارضها، خشية أن يناله التحريف!

وأما الموقف الثاني فهو الادعاء الصريح بوقوع خللٍ في ترتيب آيات القرآن، وهو خلل متعمد ناشئ عن أن بعض آيات القرآن ـ في زعمهم ـ قد رتبت باجتهاد من الصحابة، لا بتوقيف النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، مما ترتب عليه التلبيس على المسلمين في دلالة الآية وصرفها عن السبب الذي نزلت فيه

(١) مرتضى العاملي: الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ١٩/٣٢.
(٢) مرتضى المطهري: الإمامة، ترجمة جواد علي كسار، مؤسسة البلاغ-بيروت، ط٢، ١٩٩٩م، ص١٨٢.

وتغيير معناها إلى سياق آخر، فيتغير معنى الآية من التعقيب على إعلان ولاية الإمام عليّ إلى ربطها بأحكام المحرمات من اللحوم.

ولا يخفى أن لهذا الادعاء الخطير مساسًا ظاهرًا بقضية الإعجاز القرآني، فإن "التبديل الموضعي يخل بنظم الكلام المبتنى عليه الإعجاز نظمًا وأسلوبًا"(١)، وإذا سلمنا بوقوع هذا التبديل في بعض آيات القرآن فما المانع أن يكون القرآن كله كذلك؟ وحينئذٍ لا يمكن الوثوق بأية مسلمات في هذه القضية التي تعد أصلا في إثبات النبوة وصدق الرسول.

ويمكن أن نلمح هذا الموقف ـ المدعي بوقوع الاجتهاد في ترتيب بعض آيات القرآن ومنها آية الإكمال ـ في بعض الكتابات الشيعية، فقد جاء في كتاب "آيات الغدير" ما نصه: "أول ما يواجه الباحث في آية إكمال الدين غرابة مكانها في القرآن، فظاهر ما رواه المحدثون والمفسرون عنها، أنها نزلت في حجة الوداع آية مستقلة لا جزء آية، ثم يجدها في القرآن جزءًا من آية اللحوم المحرمة، وكأنها حشرت حشرًا في وسطها، بحيث لو رفعنا آية إكمال الدين منها لما نقص من معناها شيء، بل لاتصل السياق!! فما هي الحكمة من هذا السياق؟ وهل كان هذا موضعها الأصلي من القرآن؟ أم وضعت هنا باجتهاد بعض الصحابة"(٢)

وجاء أيضًا: "قد يقبل الإنسان أن تكون الآية نزلت بعد آيات بيان أحكام اللحوم، ولكن كيف يمكن أن ينزلها الله تعالى في وسط أحكام اللحوم، فإذا قال الله تعالى ﴿ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ المائدة:٣ فقد تمت الأحكام، فكيف يقول بعدها مباشرة ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ المائدة: ٣ ثم يقول بعدها مباشرة ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ ﴾ المائدة: ٤ إلى آخر أحكام الدين الذي قال عنه أحكم الحكماء سبحانه قبل لحظات: إنه قد أكمله وأتمه"(٣)

ومهما يكن من أمر فإن المناسبة بين هاتين العبارتين ﴿ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾المائدة: ٣ وبين سياق الآية التي تضمنتهما غير موجودة في رؤية الشيعة، ويجمل الطباطبائي هذه

(١) محمد هادي معرفة: صيانة القرآن من التحريف، مؤسسة التمهيد، إيران- قم، ط١، ٢٠٠٧م، ص٤٠.
(٢) مركز المصطفى للدراسات الإسلامية: آيات الغدير، برعاية السيد السيستاني، ط١، ١٤١٩هـ، ص٢٥٦.
(٣) نفسه، ٢٥٧.

الرؤية في قوله: "قوله ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ إلخ، كلام معترض موضوع في وسط هذه الآية، غير متوقف عليه لفظ الآية في دلالتها وبيانها، سواء قلنا إن الآية نازلة في وسط الآية، فتخللت بينها من أول ما نزلت، أو قلنا إن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ هو الذي أمر كتاب الوحي بوضع الآية في هذا الموضع مع انفصال الآيتين واختلافهما نزولا، أو قلنا إنها في موضعها الذي هي فيه عند التأليف من غير أن تصاحبها نزولا، فإن شيئًا من هذه الاحتمالات لا يؤثر أثرًا فيما ذكرناه من كون هذا الكلام المتخلل معترضًا إذا قيس إلى صدر الآية وذيلها"[1]

ولم أقف على أية محاولة لدى الشيعة لربط هذه الآية بسياقها ولمح وجه من الاتصال بينها وبين حديث المحرمات من الأطعمة الذي يحتف بها من قبلها ومن بعدها.

أما أهل السنة فقد نصروا الروايات التي تقول إن اليوم المقصود في الآية هو يوم عرفة من حجة الوداع[2] وهو اليوم الذي نزلت فيه هذه الآية عندهم، وذلك لما تحقق فيه من النصرة على المشركين وتمكين الله للمسلمين من الطواف والسعي بالبيت دون أن ينازعهم في ذلك منازع، وعلى هذا التفسير فإن وجه المناسبة يظل غائبًا عن سياق الآية، فما العلاقة بين الإعلان عن إكمال الدين في يوم عرفة وبين تحريم الميتة والرخصة فيها للمضطر، وذلك في آية واحدة؟.

وبرغم ما تفيده كثير من الروايات المأثورة عند أهل السنة في تفسير الآية من تعيين المراد باليوم وأنه يوم عرفة عام حجة الوداع، مما يدل على أن هذه العبارات المتخللة سياق الآيات تنصرف دلالتها إلى شعيرة الحج وإعلان ظهور دولة الإسلام وعلو سلطانه متمثلا في غلبة المسلمين على المشركين في ساحة المسجد الحرام وإذعان العرب كافة لراية الإسلام، فإن بعض المفسرين مال إلى عدم تعيين (اليوم) المذكور في الآية، وهو ما يدفع الاعتراض المتعلق بوجه المناسبة من الحديث عن يأس الذين كفروا من الدين عام حجة الوداع، فإن سلطان الإسلام كان قد بسط على مكة قبل ذلك بعامين مع فتح مكة، فكان من الأولى ـ لو تعين المراد باليوم ـ أن تنزل الآية يوم الفتح، لا يوم عرفة من حجة الوداع.

---

(١) الطباطبائي: الميزان، ٥/١٧٠- ١٧١.

(٢) انظر الطبري: جامع البيان، ٥١٦/٩؛ ابن عطية: المحرر الوجيز، ١٥٣/٢؛ البيضاوي: أنوار التنزيل، ١١٥/٢.

ومن ثم فقد ذهب بعض المفسرين كالزمخشري والرازي إلى عدم تعيين (اليوم) المذكور في الآية، فهي وإن نزلت يوم عرفة فإن المقصود من اليوم هو مطلق الزمان، وينطلق الرازي من هذا التفسير إلى تلمس وجه لمناسبة الآية فيقول: "اعلم أنه تعالى لما عدد فيما مضى ما حرمه من بهيمة الأنعام وما أحله منها ختم الكلام فيها بقوله ﴿ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ﴾المائدة: ٣ والغرض منه تحذير المكلفين عن مثل تلك الأعمال، ثم حرضهم على التمسك بما شرع لهم بأكمل ما يكون فقال ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ ﴾ المائدة: ٣ أي فلا تخافوا المشركين في خلافكم إياهم في الشرائع والأديان، فإني أنعمت عليكم بالدولة القاهرة والقوة العظيمة وصاروا مقهورين لكم ذليلين عندكم، وحصل لهم اليأس من أن يصيروا قاهرين لكم مستولين عليكم"(١).

فإظهار الله دينه حصل بالفعل قبل زمن نزول الآية، وكأن الآية تذكر المسلمين بفضل الله عليهم في مناسبة جديدة يتجلى فيها إظهار الدين وإعلاء كلمته وهذه المناسبة هي حجة الوداع، لكن المراد باليوم غير منصرف إلى يومٍ بعينه، ويبقى مع ذلك بيان وجه اتصال الآية التي احتوت على قضيتين تبدوان متباعدتين؛ محرمات الأطعمة، وظهور الدين وإكماله، وفي رؤية الرازي لوجه الاتصال يبدو ظهور الدين معضدًا لقيام المسلمين بحق التكليف التعبدي في تحريم الأطعمة، ولا تتضح هذه العلاقة إلا باستحضار ما تعنيه هذه الأحكام بالنسبة للمشركين حيث كانت بعض هذه المحرمات دينًا يتعبدون به كالذبح على الأنصاب، وآية المائدة من أواخر ما نزل من القرآن، فهي البيان الأخير بشأن قضية التحليل والتحريم المتعلق بالأطعمة، فناسب أن يقترن بها قوله تعالى ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ ﴾ الآية.

ويزيدنا البقاعي بيانًا بما يلمح من وجه الاتصال الذي تتحقق به المناسبة في نظم الآية فيقول: "ولما كانت هذه المنهيات معظم دين أهل الجاهلية، وكان سبحانه قد نهاهم قبلها عن إحلال شعائر الله والشهر الحرام وقاصدي المسجد الحرام بعد أن كان أباح لهم ذلك في بعض الأحوال والأوقات بقوله ﴿ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾البقرة: ١٩١ ﴿ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ البقرة: ١٩٤ ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ البقرة: ١٩١ علم أن الأمر بالكف عن انتهاز الفرص إنما هو للأمن من الفوت، وذلك لا يكون إلا من تمام القدرة، وهو لا

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٢٨٦/١١.

يكون إلا بعد كمال الدين وإظهاره على كل دين - كما حصل به الوعد الصادق، وكذا الانتهاء عن جميع هذه المحارم إنما يكون لمن رسخ في الدين قدمه، وتمكنت فيه عزائمه وهممه، فلا التفات له إلى غيره ولا همه إلى سواه، ولا مطمع لمخالفه فيه، فعقب سبحانه النهي عن هذه المناهي كلها بقوله على سبيل النتيجة والتعليل: {اليوم}أي وقت نزول هذه الآية {يئس الذين كفروا} أي لابسوا الكفر سواء كانوا راسخين فيه أو لا {من دينكم} أي لم يبق لكم ولا لأحد منكم عذر في شيء من إظهار الموافقة لهم أو التستر من أحد منهم، كما فعل حاطب بن أبي بلتعة ـ رضي الله عنه ـ حين كاتبهم ليحمي بذلك ذوي رحمه، لأن الله تعالى قد كثركم بعد القلة، وأعزكم بعد الذلة، ... وأما قبل ذلك اليوم فهو وإن كان كاملاً لكنه بغير هذا المعنى، بل إلى حين ثم يزيد فيه سبحانه ما يشاء، فيكون به كاملاً أيضًا وأكمل مما مضى، وهكذا إلى هذه النهاية"(١)

إن قراءة المناسبة في نظم الآية على النحو السابق يصل ما بين عباراتها بعلاقة سببية بين نصرة الإسلام وظهور دولته وبين التحريم الأخير لبعض الأطعمة التي كانت من دين الجاهلية، حيث إن ظهور كلمة الدين ويأس الكافرين منه سبب لتمسك المسلمين به والالتزام بما شرعه الله من التحليل والتحريم، هذا التحريم الذي رأى فيه صاحب المنار نوعًا من التدرج وصل إلى غايته بظهور دولة الإسلام وإكمال الدين، فإن بيان المحرمات من الأطعمة سبق نزوله في سور النحل والأنعام- وهما مكيتان- والبقرة -وهي مدنية- ولم يتوسع التحريم فيها كما في آية المائدة، كما يتجلى من قراءة نصوص هذه الآيات الكريمة:

﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الأنعام: ١٤٥

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ النحل: ١١٥

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ البقرة: ١٧٣

(١) البقاعي: نظم الدرر، ١٤/٦- ١٦.

وانطلاقًا من هذه الملاحظة يقول صاحب المنار: "إني أتنسم من وضع هذا الخبر في هذا الموضع، وترتيب هذا الأمر والنهي عليه أن حكمة الاكتفاء في أول الإسلام بذكر محرمات الطعام الأربعة الواردة في بعض السور المكية وترك تفصيل ما يندرج فيها مما كره الإسلام للمسلمين من سائر ما ذُكر في هذه الآية إلى ما بعد فتح مكة، هو التدريج في تحريم هذه الخبائث والتشديد فيها، كما كان التدريج في تحريم الخمر لئلا ينفر العرب من الإسلام ويرون فيه حرجًا عليهم ... جاء هذا التفصيل للمحرمات بعد قوة الإسلام وتوسعة الله على أهله وإعزازهم، وبعد أن يئس المشركون بذلك من نفور أهله منه وفرارهم من تكاليفه، وزال طمعهم في الظهور عليهم وإزالة دينهم بالقوة القاهرة، فكان المؤمنون أجدر بألا يبالوا بمداراتهم، ولا يهتموا بما ينفرهم من الإسلام"(١).

ويقترب ابن عاشور من هذه الرؤية التي تعتبر إكمال الدين معضدًا لهمة المسلمين إزاء تكليفات الله تعالى بشأن هذه المحرمات، ويرى أن ما تضمنته الآية من التضييق على المسلمين بمفارقة مألوفهم وعادتهم من أكل الميتة والذبح على النصب والاستقسام بالأزلام يعد مسوغًا لتذكير الله تعالى لهم بما تفضل عليهم من إكمال الدين وإتمام النعمة، مع الالتفات إلى قطع رجاء الكافرين أن يرتد المسلمون عن دينهم برغم ما يثقل عليهم من تكليفاته، فجاءت آية الإكمال معترضة سياق الحديث عن المحرمات من الأطعمة، "والمناسبة في هذا الاعتراض هي أن الله لما حرم أمورًا كان فعلها من جملة دين الشرك، وهي ما أهل لغير الله به وما ذبح على النصب وتحريم الاستقسام بالأزلام، وكان في كثير منها تضييق عليهم بمفارقة معتادهم والتقليل من أقواتهم، أعقب هذه الشدة بإيناسهم بتذكير أن كله إكمال لدينهم وإخراج لهم من أحوال ضلال الجاهلية، وأنهم كما أُيدوا بدين عظيم سمح فيه صلاحهم، فعليهم أن يقبلوا ما فيه من الشدة الراجعة إلى إصلاحهم ... وكان المشركون زمانًا إذا سمعوا أحكام الإسلام رجوا أن تثقل على المسلمين فيرتدوا عن الدين ويرجعوا إلى الشرك، كما قال المنافقون ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ المنافقون: ٧، فلما نزلت هذه الأحكام أنزل الله هذه الآية بشارة للمؤمنين ونكاية بالمشركين"(٢).

هذا رأي عدد من المفسرين في قراءة وجه المناسبة لهذه الآية، ومما يؤخذ عليهم أنهم انتزعوها من سياق نزولها الذي صح عندهم فيها؛ إذ جردوا لفظ (اليوم) من الدلالة المتعينة وحملوه على مطلق

(١) محمد رشيد رضا: المنار، ١٢٧/٦.
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٩٩/٦- ١٠٠.

الزمن ففصلوه عن سياقه الذي نزل فيه وهو يوم عرفة، وكان دافعهم إلى ذلك ـ فيما أرى ـ هو تلمس وجه للمناسبة بين الحديث عن المحرمات من الأطعمة والحديث عن إكمال الدين.

على أن ثمة نظرًا آخر في وحدة الآية واتصالها لم يخرجها عن سياق نزولها يوم عرفة وأن دلالتها منصرفة إلى ما حصل في هذا اليوم من تمكين الله تعالى للمسلمين من الطواف والسعي في البيت الحرام دون منازع، وإتمام نعمة الله عليهم بهذه المنعة التي صاروا فيها، وإكمال الدين بأداء شعيرة الحج المعظمة، وقد كان من المناسب أن يتخلل ذلك الحديث عن المحرمات من الأطعمة التي هي الأخرى إحدى شعائر الإسلام، فالعلاقة بينهما علاقة اتصال بين الأجزاء المتعددة للبناء الواحد، "وقد جاء الحديث عن هذا وذاك في سياق تفصيل ما استثنته الآية الأولى من السورة من حل بهيمة الأنعام ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ المائدة: ١... وفي هذا أبلغ دلالة وأوضح بيان على أن الدين كلٌ لا يتجزأ، عقيدة وشريعة وشعائر وعبادات، وسائر ما يختص بالحلال والحرام، حتى الذبائح والمأكولات، لنقل: إن عبادات الإسلام كملت بشريعة الحج أو بعبادة الحج، وإن أحكام الطعام فيه كملت بهذه الأحكام، فهذا أيضًا من تمام النعمة"(١).

وإذا كانت هذه الرؤية تبدو متسقة مع سياق النزول الذي روي في شأنها ومتوافقة مع ما تشير إليه من نزول الآية يوم عرفة وانصراف دلالتها إلى نصرة الدين وإكماله بشعيرة الحج، فإنه بمراجعة روايات نزول هاتين العبارتين من هذه الآية ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾المائدة: ٣ يترجح نزولها في يوم الغدير وذلك باتفاق الفريقين سنة وشيعة، فقد بلغت الروايات في ذلك حد التواتر(٢)، فهي إذن أولى بالترجيح على الروايات الأخرى التي ترجع سبب نزولها إلى يوم عرفة عام حجة الوداع، وإذا كان مفسرو الشيعة أثبتوا انقطاع السياق بهاتين العبارتين ومضوا يتعللون بأن الدليل إذا عارض السياق فالمصير إلى الدليل دون اعتبار لقرينة السياق أو ارتباط الآيات، فإن ذلك أمر غير مقبول من جهة الأصول البلاغية التي قام عليها البحث القرآني، والتفريط فيه يمس حجية الاعتماد

(١) عدنان زرزور: آية الولاية عند الشيعة الإمامية، تفسير ونقد، دار الآل والصحب للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ، ص ٥١

(٢) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وأما حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدا، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدها صحاح وحسان". فتح الباري، ٧٤/٧.

على قرينة السياق في غيرها من الأحوال التي يحتكم إليه فيها، ومن ثم فمن غير المقبول أن ترد قرينة السياق أو يهمل أثرها في بنية النص القرآني وفهم دلالاته.

وقد لا نكون مجانبين للصواب إذا قلنا إن السياق لا يفقد اتصاله حتى مع تفسير الآية وفقًا لروايات الغدير، حتى مع غرابة "الحديث عن عليّ بن أبي طالب في سياق المحرمات من المأكولات أو الذبائح، وبخاصة أن الآية الكريمة بعد أن نصت على يأس الذين كفروا وكمال الدين وإتمام النعمة، استثنت حالة الاضطرار، أي أنها استأنفت الحديث عن تلك المحرمات، باستثنائها حالة الاضطرار"(١)، وتزول هذه الغرابة وتتضح وجه المناسبة الخفية بتأمل سياق الآية الذي يسير في جانبين كلاهما يعد مصداقًا من مصاديق (إكمال الدين وإتمام النعمة)، فالحديث عن محرمات الطعام بلغ به الدين كماله في هذا الجانب، والإعلان عن ولاية الإمام علي -عليه السلام- بلغ به الدين كماله في ذلك الجانب، فناسب أن يقع اقتران بين الجانبين في آية واحدة، بل أن يتوسط أحدهما الآخر في مزاوجة واضحة قد تبدو -في الظاهر- منفصلة أو غير مترابطة، وكما استقبل المسلمون حكم الله تعالى في الأطعمة فكذلك عليهم أن يستقبلوا حكم الله في ولاية الدين، فكلاهما كمال للدين وإتمام للنعمة، فلا مجال لخشية الكافرين في أمر حكم الله به بعد أن يئسوا من دين الإسلام، وأتم الله نعمته وأكمل دينه.

وبهذا يظل للسياق القرآني اطراد حجيته، ولا نضطر إلى تعميم سمة الانقطاع والانتقال المفاجئ في ترتيب آيات القرآن بغية التوفيق بين موضع الآية والروايات المتواترة في سبب نزولها، فحمل الآية على معنى يتوافق مع سياق نزولها ويتناسب -في الوقت نفسه- مع نظمها الترتيبي أولى من إسقاط أحدهما على حساب الآخر، فإن "السبب والمناسبة يتعاونان في الكشف عن دلالة النص"(٢)، ويتآزر كلٌ منهما في الوصول إلى مقصوده.

ولا يعنينا في هذا المقام أن ننتصر لمذهب أهل السنة أو الشيعة في قضية الإمامة، فهذا جدل له ساحاته التي فاضت بما فيها، ولكن مقصد البحث هو إظهار المناسبة وإثبات تحققها في هذه الآية ونظائرها، وأحسب أنها قد ظهرت حتى مع تنازع الأفهام في فهمها واختلاف الروايات في تحديد المراد منها.

---

(١) عدنان زرزور: آية الولاية، ص٥١.

(٢) نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٩٧.

* * *

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ المائدة: ٦٧

لا تختلف الحال كثيرًا بين أهل السنة والشيعة في قراءة هذه الآية، فقد تنازعوا في سبب نزولها وفي مناسبتها لسياقها الترتيبي، على نحو ما يتضح من مطالعة ما كتبه الفريقان حولها.

فالآية تتضمن أمرًا للرسول الكريم بالتبليغ مع الوعد بالعصمة من أذى الناس أن يمسوه بسوء جراء ما يحمله البلاغ مما قد يثير حفيظة خصومه ويستدر عداوتهم، وقد وردت الآية في سياق حديث متصل يتوجه الخطاب فيه إلى أهل الكتاب، فقبل الآية نقرأ قوله تعالى:

﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ٦٥ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ﴾ المائدة: ٦٥ - ٦٦

وبعدها نقرأ:

﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۖ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ المائدة: ٦٨

وقد تنازع الفريقان حول سبب نزولها، ومناسبة ترتيبها، وتردد أهل السنة بين رأيين: الأول نزولها بمكة حيث كان الرسول الكريم يحاط بحراسة تمنع عنه بطش المشركين وأذاهم، فنزلت الآية ليستغني الرسول بها عن الحراسة، فالآية -تبعًا لهذه الرواية- نزلت بمكة والمقصود بالتبليغ فيها هم مشركو قريش، ولما نزلت استغنى بها النبي صلى الله عليه وسلم عن حراسة أحد من أصحابه(١).

وعلى هذا التفسير فإن سياق الآية يبدو منقطعًا وذلك لما فيه من تخلل الأمر بالتبليغ والوعد بالعصمة في سياق خطاب أهل الكتاب وذكر موقفهم من شرائع الله، ولا سيما أن التبليغ المستفاد فيها متوجه -بحسب هذا التفسير- إلى مشركي قريش، فتكون الآية من جملة الآيات المكية الملحقة بسور مدنية، والأصل في إلحاق هذه الآيات في سورها المتأخرة عنها في النزول هو ارتباطها بها بوجه من

(١) روى السيوطي ذلك عن ابن عباس وعائشة وجابر بن عبد الله وأبي ذر. انظر الدر المنثور، ٣/١١٧- ١١٨.

المناسبة ووجود صلة ما بينها وبين الآيات التي التأمت معها في نظمها الترتيبي، فما وجه المناسبة في هذه الآية حينئذ وهي التي تتخلل معقدًا متصلا يتعلق بخطاب أهل الكتاب؟ ولعل ذلك ما أضعف هذا الرأي لاسيما عند النظر إلى مناسبة ترتيب الآيات وفقًا له.

والثاني: نزولها بالمدينة بخصوص تبليغ الرسول لأهل الكتاب مع الوعد بعصمته -صلى الله عليه وسلم- من مكرهم، فالأمر بالتبليغ لأهل الكتاب، وقد رجح الرازي أن تحمل الآية "على أنه تعالى آمنه من مكر اليهود والنصارى، وأمره بإظهار التبليغ من غير مبالاة منه بهم، وذلك لأن ما قبل هذه الآية بكثير وما بعدها بكثير لما كان كلاما مع اليهود والنصارى امتنع إلقاء هذه الآية الواحدة في البين على وجه تكون أجنبية عما قبلها وما بعدها[1].

وقد يسأل سائل عن الداعي المقتضي لتخصيص أمر للرسول الكريم في تبليغ أهل الكتاب، وما الرسالة التي استدعت هذا التخصيص مع أن الرسل لا يكتمون شيئًا مما أمرهم الله ببيانه، وللجواب عن هذا السائل يجب أن نستحضر الملابسات التاريخية التي تتصل بعلاقة المسلمين بأهل الكتاب في المدينة، وهي تشير إلى توتر العلاقة بينهم لاسيما بين المسلمين واليهود وقد بلغت ذروتها في خيانة اليهود للمسلمين في غزوة الأحزاب ومحاولتهم دس السم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم إن علينا أن ننظر في مضمون الخطاب الذي أمر النبي أن يبلغه لهم، "وفحواه في هذه الآية (٦٨) مجابهتهم بأنهم ليسوا على شيء ينفعهم أو يعتد به حتى يعملوا بما في التوراة والإنجيل، لأنهم إن فعلوا ذلك فسوف يستجيبون لدعوة النبي ويدخلون في الإسلام، ثم نصت الآيات بعد ذلك على كفر القائلين إن الله هو المسيح بن مريم ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾المائدة: ٧٣، لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعلن لهم هذا وأن يجابههم به على هذا النحو الحاسم، وهذا الأمر أو التكليف ليس من السهولة بمكان في ضوء علاقة المسلمين بأهل الكتاب بوجه عام، وبيهود المدينة بوجه خاص "[2]

إن هذه العلاقة المتوترة جديرة بأن يصدر بشأنها بيان إلهي، لا يفهم منه أن الرسول -حاشاه- كان مقصرًا في التبليغ، ولا أنه " كان بحاجة إلى أن تقوى فيه عزيمته ... فلا يؤخره مثلا انتظارا للحظة

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٤٠١/١٢.
(٢) عدنان زرزور: آية الولاية، ٢٩- ٣٠.

المناسبة أو خشية إلحاق الأذى به من الناس"[1]، وإنما يفهم هذا الأمر الإلهي بالتبليغ ما يفهم من الأمر بالإيمان في خطاب المؤمنين وذلك في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ النساء: ١٣٦، إذ يفهم من الأمر الثبات على الإيمان والدوام عليه، كما يفهم من الآية أن "يدوم على تبليغ الشريعة ويجهد في ذلك ولا يكترث بالطاعنين من أهل الكتاب والكفار"[2].

فالآية متعلقة بخطاب أهل الكتاب، لم تنقطع عن سياقها ولم تبعد عنه، بل إنها تتضمن مناسبة ظاهرة بينها وبين الآية التالية لها، إذ إنها لما تضمنت وعد الرسول صلى الله عليه وسلم بالعصمة من مكرهم، زادت على ذلك التحذير من "ملاينتهم في إبلاغهم قوارع القرآن، أو من خشيته إعراضهم عنه إذا أُنزل من القرآن في شأنهم، إذ لعله يزيدهم عنادا وكفرا، كما دل عليه قوله في آخر هذه الآية ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۖ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾"[3].

ومما يدعم هذه القراءة أن صيغة النداء (يا أيها الرسول) سبقت في موضع آخر من السورة وذلك في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾المائدة: ٤١ الآيات. وأهل الكتاب في سياق الآيتين يكتمون ما أنزل الله عليهم ويحرفونه عن مواضعه ولا يقيمون تعاليم التوراة والإنجيل، إلى غير ذلك من الأوصاف التي أجرتها الآيات عليهم، وقد حاول اليهود تحديدًا أن يحدثوا فتنةً بين المسلمين بإخفاء حكم من أحكام الله المفروضة عليهم في التوراة حتى يحرجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روي أن يهود فدك أو خيبر أرسلوا إلى يهود المدينة أن يحكموا رسول الله في شأن واقعة زنا، وقالوا إن حكم بالجلد قبلنا حكمه وإن حكم بالرجم فلا تقبلوه، وقد كان حكم الرجم منصوصًا عليه عندهم، وهو الذي حكم به رسول الله تبعًا لما في التوراة، ولكنهم أنكروا وجوده فيها حتى لتقول الرواية إن بعضهم كان يضع يده على آية الرجم.

---

(١)عدنان زرزور: آية الولاية، ٣١.
(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٢٥٧/٦.
(٣) نفسه.

وفي هذا السياق توالت آيات السورة في بيان كذب أهل الكتاب وتحريفهم لشرائع الله، ومحاولتهم استغلال مكانتهم الدينية عند العرب الأميين في إحداث فتنة بين المسلمين يكون المنافقون وقودها الجزل، وتضمنت الآيات شحذًا لهمم المسلمين ودعمًا خاصًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبليغه شرائع الله وفي الحكم بها، فقال تعالى في سياق الآية الأولى ﴿ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ﴾المائدة: ٤٢ وقال ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾المائدة: ٤٤ وقال ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾المائدة: ٤٩، ثم قال في سياق الآية الثانية التي نحن بصددها ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾المائدة: ٦٧. وهكذا يترابط سياق الآيات في إظهار الحق الذي يحاول أهل الكتاب إخفاءه وتحريفه.

وعلى الجانب الآخر سرد الشيعة مروياتهم التي تشير إلى أن نزول هذه الآية قد ارتبط بإعلان ولاية الإمام علي عليه السلام وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بتفسير الولاية ضاق صدره وتردد "أن يحدث الناس بشيء كراهية أن يتهموه لأنهم كانوا حديثي العهد بالجاهلية"[1] فنزلت الآية تحضه على تبليغ هذا الأمر وعدم الاكتراث بردة فعل العرب، وقد ناقشوا وجه اتصال الآية كما فسرها أهل السنة باعتبارها في مخاطبة أهل الكتاب ورفضوا ذلك التفسير "لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغ اليهود والنصارى في الشهرين اللذين عاشهما بعد الآية شيئًا إضافيًا بارزًا، ولأن خطرهم عليه عند نزولها كان قد زال وقد خضعوا لحكمه"[2].

هكذا يرون في فهم الآية، ومستندهم في ذلك النزول والمناسبة، فما صح عندهم في سبب نزولها مغاير لسياقها الذي وضعت فيه، مما يترتب عليه إشكال ظاهر في مناسبة ترتيب الآية "وبذلك ينفتح البحث للسؤال عن مكان الآية، وهل أن هذا مكانها من الأصل؟ أم أنها وضعت هنا باجتهاد أحد من الصحابة؟"[3] .

(١) المجلسي: بحار الأنوار، ١١١/٣٧.
(٢) مركز المصطفى: آيات الغدير، ص١٧٠.
(٣) نفسه، ص١٧٠.

وفي مقابلة هذا الإشكال يقع الشيعة في إشكال أكبر وأخطر بادعاء وقوع خلل في ترتيب آيات القرآن، وأن بعض الآيات رتبت باجتهاد من الصحابة، على نحو ما يتجلى في قول بعضهم: " نحن لا نقبل القول بوقوع تحريف في كتاب الله تعالى، معاذ الله، لكن ورد أن الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم قد اجتهدوا في وضع آيات في سور من القرآن، والظاهر أن وضع هذه الآية هنا من اجتهاداتهم، أو من المصادفات"(١).

ويسرد الطباطبائي طائفة من الإشكالات على مناسبة الآية فيقول: "معنى الآية في نفسها ظاهر، فإنها تتضمن أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في صورة التهديد، ووعده بالعصمة من الناس، غير أن التدبر في الآية من حيث وقوعها موقعها الذي وقعت فيه وقد حفتها الآيات المتعرضة لحال أهل الكتاب وذمهم وتوبيخهم بما كانوا يتعاورونه من أقسام التعدي إلى محارم الله والكفر بآياته، وقد اتصلت بها من جانبيها الآيتان، أعني قوله ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ﴾الآية، وقوله تعالى ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾الآية، ثم الإمعان في التدبر في نفس الآية وارتباط الجمل المنضودة فيها يزيد الإنسان عجبا على عجب، فلو كانت الآية متصلة بما قبلها وما بعدها في سياق واحد في أمر أهل الكتاب لكان محصلها أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشد الأمر بتبليغ ما أنزله الله سبحانه في أمر أهل الكتاب، وتعين بحسب السياق أن المراد بما أنزل إليه من ربه هو ما يأمره بتبليغه في قوله ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾المائدة: ٦٨ الآية، وسياق الآية يأباه، فإن قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾المائدة: ٦٧ يدل على أن هذا الحكم المنزل المأمور بتبليغه أمر مهم فيه مخافة الخطر على نفس النبي أو على دين الله تعالى من حيث نجاح تبليغه، ولم يكن من شأن اليهود ولا النصارى في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتوجه إليه من ناحيتهم خطر يسوغ له أن يمسك عن التبليغ ... فلا ينبغي الارتياب في أن الآية لا تشارك الآيات السابقة عليها واللاحقة لها في سياقها، ولا تتصل بها في سردها، وإنما هي آية مفردة نزلت وحدها"(٢).

---

(١) مركز المصطفى: آيات الغدير، ص١٧٠.
(٢) الطباطبائي: الميزان، ٤٢/٦- ٤٣.

ولا نسلم له أن اليهود والنصاري لم يكونوا مصدر خطر على المسلمين، فقد ظل اليهود على وجه التحديد خصومًا لهم وحلفاء لأعدائهم من المنافقين، لكنه يحاول أن يسقط قرينة السياق في فهم دلالة الآية، من خلال إثبات انفصال الآية عن سياقها، وهو ما يعينه على صرف دلالتها إلى الثابت عندهم من روايات الغدير.

والذي يظهر أن فهم الآية في ضوء الرواية الشيعية يفضي إلى انقطاع السياق؛ فـ "ما علاقة الولاية وغدير خم وإكمال الدين بالآية المذكورة التي جاءت في سياق حديث متصل عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى قبلها وبعدها "[1]، اللهم إلا أن يقال إن أمر الرسول بتبليغ ولاية علي -وفقًا للرؤية الشيعية- هو أمر يلقى من الرفض والتمرد والجدل ما لقيه الرسول الكريم في خطابه مع أهل الكتاب، الذين كان يحرص على استمالتهم إليه وكسب مودتهم في أوائل العهد المدني، فناسب أن يتخلل خطاب أهل الكتاب ذلك الأمر الخاص بتبليغ العرب هذا البيان حيث إنه يتشابه في تداعياته مع تبليغ أهل الكتاب.

* * *

قال تعالى ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٢ - ٣٤

وردت آية التطهير متخللة سياقًا متصلا يتوجه الخطاب فيه إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، يستهل بقوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾ الأحزاب: ٢٨ ويمتد إلى ما بعدها مباشرة وهو قوله تعالى ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٤ وتتوسط آية التطهير هذا الخطاب المتصل، فتأتي ختامًا للآية (٣٣) وهي قوله

(١) عدنان زرزور: آية الولاية عند الشيعة الإمامية، ص ٢٨.

تعالى ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾الأحزاب: ٣٣ .

والآية عند أهل السنة شاملة لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولأصحاب الكساء الخمسة: النبي صلى الله عليه وسلم، وعلي بن أبي طالب وفاطمة بنت رسول الله والحسن والحسين سبطي رسول الله، "فأهل البيت زوجاته وبنته وبنوها وزوجها"(١)، وسياق الآية على هذا النحو متصل مترابط، لا إشكال فيه من جهة المناسبة بين عبارات الآيات، سوى ما يظهر فيها من اختلاف الضمير وتحوله من خطاب المؤنث إلى خطاب المذكر، وقد أجابوا عن هذا الإشكال بأنه من باب التغليب، وذلك لما كانت دلالة (أهل البيت) غير مختصة بزوجات النبي صلى الله عليه وسلم كما روي عن بعض التابعين، "إذ لو كان كما قالوا لكان التركيب: عنكن ويطهركن"(٢)، أو أن يكون تذكير الضمير "رعاية للفظ الأهل، والعرب كثيرا ما يستعملون صيغ المذكر في مثل ذلك رعاية للفظ، وهذا كقوله تعالى خطابا لسارة امرأة الخليل عليهما السلام ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ هود: ٧٣، ومنه على ما قيل قوله سبحانه ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾ طه: ١٠ خطابا من موسى عليه السلام لامرأته ولعل اعتبار التذكير هنا أدخل في التعظيم، وقيل: المراد هو صلّى الله عليه وسلم ونساؤه المطهرات رضي الله تعالى عنهن وضمير جمع المذكر لتغليبه عليه الصلاة والسلام عليهن"(٣).

وقد أكد ابن عاشور هذا المعنى الأخير بدلالة إفراد لفظ البيت في هذه العبارة وجمعه قبلها وبعدها، فقال" والتعريف في البيت تعريف العهد، وهو بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وبيوت النبي عليه الصلاة والسلام كثيرة، فالمراد بالبيت هنا بيت كل واحدة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وكل بيت من تلك البيوت أهله النبي صلى الله عليه وسلم وزوجه صاحبة ذلك، ولذلك جاء بعده قوله ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ الأحزاب: ٣٤، وضميرا الخطاب موجهان إلى نساء النبي صلى الله عليه وسلم على سنن الضمائر التي تقدمت، وإنما جيء بالضميرين بصيغة جمع المذكر على طريقة التغليب لاعتبار النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الخطاب، لأنه رب كل بيت من بيوتهن وهو حاضر

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣٨٤/٤.
(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ٤٧٩/٨.
(٣) الألوسي: روح المعاني، ١٩٤/١١.

هذا الخطاب إذ هو مبلغه، وفي هذا التغليب إيماء إلى أن هذا التطهير لهن لأجل مقام النبي صلى الله عليه وسلم لتكون قريناته مشابهات له في الزكاة والكمال"[1]

أما عند الشيعة فمدلول هذه العبارة ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٣ مقصور على أصحاب الكساء الخمسة، ومن ثم فإن نظم الآية يبدو منقطعًا لما فيه من وضع عبارة سيقت لخطاب أهل البيت ضمن كلام متصل في خطاب أمهات المؤمنين، وقد استندوا إلى روايات كثيرة تثبت نزول آية التطهير مستقلة عما اتصل بها في النظم الترتيبي للآيات، فهي منفصلة عن سياقها في النزول والترتيب وفي دلالتها التي تقتصر على أهل البيت دون أزواج النبي، حتى قال الطباطبائي في تفسير الميزان ما نصه : " فالآية لم تكن بحسب النزول جزءًا من آيات نساء النبي ولا متصلة بها وإنما وضعت بينها إما بأمر من النبي أو عند التأليف بعد الرحلة "[2]

وجاء في بحار الأنوار بخصوص آية التطهير ما نصه: "فلعل آية التطهير أيضا وضعوها في موضع زعموا أنها تناسبه أو أدخلوها في سياق مخاطبة الزوجات لبعض مصالحهم الدنيوية وقد ظهر من الأخبار عدم ارتباطها بقصتهن فالاعتماد في هذا الباب على النظم والترتيب ظاهر البطلان. ولو سلم عدم التغيير في الترتيب فنقول : سيأتي أخبار مستفيضة بأنه سقط من القرآن آيات كثيرة فلعله سقط مما قبل الآية وما بعدها آيات لو ثبتت لم يفت الربط الظاهري بينها وقد وقع في سورة الأحزاب بعينها ما يشبه هذا فإن الله سبحانه بعد ما خاطب الزوجات بآيات مصدرة بقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ الأحزاب: ٢٨ الآية عدل إلى مخاطبة المؤمنين بما لا تعلق له بالزوجات بآيات كثيرة ثم عاد إلى الأمر بمخاطبتهن وغيرهن بقوله سبحانه : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾ الأحزاب: ٥٩ وقد عرفت

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ١٤/٢٢.
(٢) الطباطبائي: الميزان، ٣١٢/١٦.

اعتراف الخصم فيما رووا أنه كان قد سقط منها آية فألحقت فلا يستبعد أن يكون الساقط أكثر من آية ولم يلحق غيرها "[1].

أما الموسوي صاحب المراجعات فيجعل آية التطهير استطرادًا منقطع الصلة بما قبله وما بعده، مدعيًا أن هذه هي طبيعة الاستطراد، ينقطع فيه تسلسل الكلام بلا أدنى مناسبة، يقول: "الكلام البليغ يدخله الاستطراد والاعتراض، وهو تخلل الجملة الأجنبية بين الكلام المتناسق، ... وآية التطهير من هذا القبيل جاءت مستطردة بين آيات النساء، فتبين بسبب استطرادها أن خطاب الله لهن بتلك الأوامر والنواهي والنصائح والآداب لم يكن إلا لعناية الله تعالى بأهل البيت -أعني الخمسة- لئلا ينالهم ولو من جهتهن لوم أو ينسب إليهم ولو بواسطة هناة، أو يكون عليهم للمنافقين ولو بسببهن سبيل، ولولا هذا الاستطراد ما حصلت هذه النكتة الشريفة التي عظمت بها بلاغة الذكر الحكيم وكمل إعجازه الباهر كما لا يخفى"[2] .

وبين زحمة هذه الافتراءات الباطلة على وثاقة النقل القرآني وأصول بلاغته المعجزة فإننا نجد بعض المحاولات الشيعية سعت إلى إثبات وجه من التناسب بين دلالة الآية التي تنصرف عندهم إلى أصحاب الكساء دون غيرهم، وبين اقترانها بالحديث عن أزواج النبي، بعد الإقرار بتوقيفية وضعها في هذا الموضع من آيات السورة، فجعلوا الآية من قبيل الاستطراد، وسعوا إلى إثبات مناسبته بالتأمل في سياق الآية اللغوي وانتهوا إلى إثبات تناسب الآية في موضعها.

"ففي سياق يلفه الوعد والوعيد لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم ويحفه إثارة إمكان انحرافهن وسقوطهن في المعصية والتمرد على الرسول، كانت ذهنية المستمع ستخلط -على الأكثر- وتحتمل الفرض نفسه في أهل البيت عليهم السلام أيضا، هنا كان لابد من خطاب يأخذ وقع الهاتف والنداء الخالد الذي يمسح جميع الاحتمالات الباطلة ويقلب المعاني المحتملة، وما كان لهذا الخطاب إلا أن يكون على نحو الاستطراد الذي يتخلل موقع الشبهة نفسه ويقحمه في عقر داره، فيعلم الجميع أن هذه الثلة مطهرة منزهة لا ينتابها شك ولا يعتريها باطل"[3].

---

(١) المجلسي: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران-قم، ٢٣٤/٣٥.

(٢) الموسوي: الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء، ٣٣، ٣٤.

(٣) محمد الفاضل اللنكراني، شهاب الدين الإشراقي: آية التطهير، رؤية مبتكرة، مركز فقه الأئمة الأطهار، ط٣، ١٤٢٤هـ، ص٨٨- ٨٩.

والاستطراد في هذه القراءة نابع من مراعاة حال المتلقي الذي تتابع عليه الآيات بخصوص أزواج النبي، وربما تسارعت نفسه إلى تعميم الخطاب الخاص بهن على جميع آل بيت النبي من أزواجه وأولاده، فجاء الاستطراد ليصرف هذا الوهم ويقصر هذا الخطاب على زوجاته صلى الله عليه وسلم.

كما نظر السبحاني إلى وجه آخر من المناسبة في الآية فيقول: "لما كان المحور هو النبي صلى الله عليه وسلم، والله سبحانه يتحدث عمن له صلة بالنبي صلى الله عليه وسلم، فعند ذلك تتراءى الطائفتان كمجموعة واحدة، فيعطي لكل منها حكمها، فيتحدث عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ ﴾ ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ ﴾ ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ ﴾ إلخ، كما أنه تعالى يتحدث عن الطائفة الأخرى وهم أهل البيت بقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ ﴾، فالباعث للجمع بين الطائفتين في ثنايا آية واحدة إنما هو انتساب الجميع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحضورهما حوله، وليس هناك أي مخالفة للسياق"[1]

إن مثل هذه المحاولات المحترمة لقراءة مناسبة الآية جديرة بالاحتفاء والعناية، لما فيها من تقدير لقرينة السياق وعدم انتقاصها، ولما تعكسه من الإقرار بتوقيفية ترتيب الآيات، لتكشف عن وجه المناسبة الخفية في ترتيبها وإظهار الاتصال والترابط الوثيق بينها.

* * *

قال تعالى ﴿ وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٨﴾ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿١٩﴾ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٠﴾ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ﴿٢١﴾ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴿٢٢﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ العنكبوت: ١٨ - ٢٣

تتخلل هذه الآيات -التي ذكر المفسرون أنها خطاب لأمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم[2]- معقدًا متصلا يسرد جانبًا من قصة إبراهيم عليه السلام، يبدأ بقوله تعالى ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا

(١) جعفر السبحاني: المناهج التفسيرية في علوم القرآن، نشر مؤسسة الإمام الصادق- قم، ط٣، ١٤٢٦هـ، ص٢٢٤.
(٢) ووجهها بعضهم بأنها من خطاب إبراهيم عليه السلام لقومه، انظر التفسير الكبير، ٣٢/٢٥.

وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ العنكبوت: ١٦ - ١٧، ثم تأتي هذه الآيات متخللة سياق القصة ليعود ذكر خبر إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى عقبها: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾العنكبوت: ٢٤ وقد عد القمي هذه الآيات منقطعة عن سياقها[1]، وكأنه لا يرى وجهًا من الاتصال بينها وبين قصة إبراهيم.

ومعلومٌ أن القصص القرآني لا يسرد لغرض التأريخ لأحداث أو أشخاص بعينهم، وإنما يقصد إلى العبرة والموعظة كما قال تعالى﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾هود: ١٢٠ ، وقال ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾يوسف: ١١١، وتأسيسًا على هذا القصد فإن القصة القرآنية لا تلتزم إطار السرد القصصي المتصل كما هو معهود في القصص العادي، بل قلما عرض القرآن قصة مكتملة تُستوفى فيها الأحداث وتتصاعد في سياق متصل، والغالب على القصص القرآني أنه يعرض مشهدًا ما من مشاهد القصة يرتبط بغرض وعظي أو مفهوم عقدي يستخلص من خلال المشهد القصصي.

وقد يقع في أثناء القصة أن يتخللها آيات تخرج عن إطار القصة دون أن تنفصل عن غرضها، نجد مصداق ذلك في سرد قصة نوح عليه السلام في سورة هود، فقد تخلل عرض القصة خطاب متعلق بأهل مكة الذين هم أحد المقصودين بالقصة، حيث تتابع الآيات على هذا النحو:

﴿ قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾ وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ هود: ٣٢ - ٣٦

فهذه الآية "معترضة بين أجزاء القصة وليست من القصة، ومن جعلها منها فقد أبعد ... ومناسبة هذا الاعتراض أن تفاصيل القصة التي لا يعلمها المخاطبون تفاصيل عجيبة تدعو المنكرين إلى أن يتذكروا إنكارهم ويعيدوا ذكره"[2]، وهذا الاعتراض وإن كان خارجًا عن أحداث القصة فهو مرتبط بالمقصد

(١) القمي: تفسير القمي، ٩/١.
(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٦٣/١٢.

الذي وردت لأجله، وليس في انتقال الخطاب إلى أهل مكة ما يضطرب معه نظم الآيات أو يختل تناسبها، فإنهم مخاطبون بالقصة ومخاطبون بالغرض منها.

وفي سورة طه يأتي مشهد السحرة مع موسى وفرعون متبوعًا بمشهد خروج موسى مع قومه، وبين المشهدين تأتي ثلاث آيات في بيان عاقبة المؤمنين والكافرين، وكأنه تعقيب على موقف السحرة من فرعون وصدعهم بالحق في وجهه، وتمضي الآيات على هذا النحو:

﴿ قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿٧٣﴾ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ مَن تَزَكَّىٰ ﴿٧٦﴾ **وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ** ﴾ طه: ٧٢ - ٧٧

وواضح من مفهوم الآيات أنها ليست من كلام السحرة، إذ يبعد أن يصدر منهم هذا الكلام وهم حديثو العهد بالإيمان، فضلا عن أنه "لم يحك نظيره عنهم في نظائر هذه القصة"(١)، فهي اعتراض استطردت إليه الآيات ليس من تفاصيل القصة ولكنه مرتبط بالمشهد الذي سردته عن موقف السحرة الذين جهروا بالإيمان في هذا الموقف المهيب، وموقف فرعون الذي لم يعتبر بعظمة الآيات التي ألزمه الله الحجة بها.

وفي سورة العنكبوت تأتي قصة إبراهيم عليه السلام في سياق "تهوين ما يلقاه المؤمنون من العذاب في سبيل دينهم"(٢) وما يتصل بذلك من "الحث على الاجتهاد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء إلى الله تعالى وحده من غير تعريج على غيره سبحانه"(٣)، ولذلك لم يكن منكرًا أن يتخلل عرض القصة استطراد لطيف ينتقل فيه الخطاب لأهل مكة -في أحد رأيي التفسير- لما بين موقفهم وموقف قوم إبراهيم من التشابه والاتفاق.

(١)ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٢٦٨/١٦.
(٢) عبد المتعال الصعيدي: النظم الفني في القرآن، ص٢٣٢.
(٣) البقاعي: مصاعد النظر، ٣٤٥/٢.

وفي توجيه هذا الاستطراد يقول الفخر الرازي: "الحكايات أكثرها إنما تكون لمقاصد، لكنها تنسى لطيب الحكاية، ولهذا كثيرا ما يقول الحاكي: لأي شيء حكيت هذه الحكاية، فالنبي عليه السلام كان مقصوده تذكير قومه بحال من مضى حتى يمتنعوا من التكذيب ويرتدعوا خوفًا من التعذيب، فقال في أثناء حكايتهم يا قوم إن تكذبوا فقد كذب قبلكم أقوام وأهلكوا، فإن كذبتم أخاف عليكم ما جاء على غيركم"(١).

ويقول الزمخشري: "فإن قلت: فإذا كانت خطابا لقريش فما وجه توسطهما بين طرفى قصة إبراهيم، والجملة أو الجمل الاعتراضية لا بد لها من اتصال بما وقعت معترضة فيه؟ ألا تراك لا تقول: مكة- وزيد أبوه قائم- خير بلاد الله؟ قلت: إيراد قصة إبراهيم ليس إلا إرادة للتنفيس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن تكون مسلاة له ومتفرجا بأنّ أباه إبراهيم خليل الله كان ممنوّا بنحو ما مني به من شرك قومه وعبادتهم الأوثان، فاعترض بقوله: وإن تكذبوا، على معنى إنكم يا معشر قريش إن تكذبوا محمدا فقد كذب إبراهيم قومه وكل أمة نبيها، لأن قوله ﴿فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾العنكبوت: ١٨ لا بد من تناوله لأمّة إبراهيم، وهو كما ترى اعتراض واقع متصل"(٢)

وفي عبارة الزمخشري نص صريح على أن اعتراض آية أو أكثر في سياق متصل لا بد أن يكون له وجه من المناسبة ليتحقق اتصال الكلام وارتباط أجزائه، ومن خفي عليه وجه المناسبة في هذا الكلام ظنه منقطع السياق وما هو كذلك، بل هو أفصح الكلام وأعلاه في رتب البلاغة والبيان، وقد اتضح ذلك في مناسبة الآية لسياقها من خلال ارتباطها بالمقصد الذي سيقت القصة لأجله، وليس في ذلك ما يحدث قلقًا أو اضطرابًا في نظم الآيات وتتابعها.

* * *

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٣٩/٢٥.
(٢) الزمخشري: الكشاف، ٣٤٨/٣.

قال تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ لقمان: ١٤ - ١٥

توسطت هاتان الآيتان سياق وصايا لقمان عليه السلام لابنه والذي يبدأ بقوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان: ١٣، ويستأنف بعد ذلك بقوله تعالى ﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ﴾ لقمان: ١٦ وقد رأى القمي أن سياق هذه الوصايا قد انقطع بدخول الوصية بالوالدين(١)، باعتبار أن الوصية بهما ليست من موعظة لقمان عليه السلام لولده، فتكون كلاما مقطوع الصلة بما قبله وما بعده حسب ما توهم.

ولم يغب عن وعي المفسرين مناقشة وجه المناسبة بين هاتين الآيتين وسياق وصايا لقمان؛ فقد تساءل الزمخشري: "فإن قلت: هذا الكلام كيف وقع في أثناء وصية لقمان؟ قلت: هو كلام اعترض به على سبيل الاستطراد، تأكيدا لما في وصية لقمان من النهى عن الشرك"(٢)، فإن الوصية بالوالدين يتفرع عنها موقف الا بن منهما إذا أمراه بالشرك، فوجه اتصال الكلام ناشئ عن تضمن الوصية بالوالدين حديثًا متعلقًا بوصية لقمان الأولى لولده.

وقد ذكر المفسرون احتمالين في فهم هاتين الآيتين؛ إحداهما أن تكون من كلام الله تعالى متخللا وصايا لقمان لولده، فيقول الطبري: "فإن قال لنا قائل: ما وجه اعتراض هذا الكلام بين الخبر عن وصيتي لقمان ابنه؟ قيل: ذلك أيضا وإن كان خبرا من الله تعالى ذكره عن وصيته عباده به، وأنه إنما أوصى به لقمان ابنه، فكان معنى الكلام: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان: ١٣ ولا تطع في الشرك به والديك ﴿ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا

(١) القمي: تفسير القمي، ٩/١.
(٢) الزمخشري: الكشاف، ٤٩٤/٣.

مَعْرُوفًا ﴾لقمان: ١٥ فإن الله وصّى بهما، فاستؤنف الكلام على وجه الخبر من الله، وفيه هذا المعنى، فذلك وجه اعتراض ذلك بين الخبرين عن وصيته(١).

الآخر: أن تكونا من ضمن وصايا لقمان لولده، وذلك أنه "لما بين لقمان لابنه أن الشرك ظلم ونهاه عنه، كان ذلك حثا على طاعة الله، ثم بين أن الطاعة تكون للأبوين، وبين السبب في ذلك، فهو من كلام لقمان مما وصى به ابنه، أخبر الله عنه بذلك"(٢)

وهو ما رجحه البقاعي، على أن تكون الوصية في الأصل من الله تعالى وفي الحكاية من لقمان، " أي قال لقمان ذلك لولده نصحًا له والحال أنا بعظمتنا وصينا ولده به بنحو ما أوصاه به في حقنا"(٣)

وقد ضعف ابن عطية هذا الاحتمال لورود روايات تدل على أنهما في شأن سعد بن أبي وقاص، "وإنما الذي يشبه أنه اعتراض أثناء الموعظة وليس ذلك بمفسد للأول منها ولا للآخر، بل لما فرغ من هاتين الآيتين عاد إلى الموعظة على تقدير إضمار وقال أيضا لقمان ثم اختصر ذلك لدلالة المتقدم عليه"(٤).

ولا إشكال من جهة المناسبة في أن يتخلل وصايا لقمان استطراد له صلة بما فيها من النهي عن الشرك بالله، فإن النفس تستشرف إلى تقصي أحوال ذلك النهي وما يتعلق به من الاحتمالات والأحوال، كما تتطلع النفس إلى بيان السبب الذي من أجله وصف الشرك بأنه ظلم عظيم، إذ بتدبر فضل الأبوين على ولدهما الذي لا يستطيع أن يجحده تترقى النفس إلى تأمل فضل الخالق الأعظم على خلقه ليتضح مدى قبح الإشراك به ونسبة الفضل إلى غيره من الشركاء.

* * *

(١) الطبري: جامع البيان، ١٣٩/٢٠- ١٤٠.
(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ٤١٣/٨.
(٣) البقاعي: نظم الدرر، ١٦٣/١٥
(٤) ابن عطية: المحرر الوجيز، ٣٤٨/٤.

قال تعالى ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ القيامة: ١٤ - ٢١

هذه الآيات الأربعة من أشكل مواضع خفاء المناسبة في القرآن الكريم، "فإن وجه مناسبتها لأول السورة وآخرها عسر جدا، فإن السورة كلها في أحوال القيامة، حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السورة شيء"(١)، وقد توقف أمامها المفسرون بكثير من الحيرة والاضطراب، فإن الرواية الواردة في سبب نزولها تنفصل تماما عن سياق الآيات الترتيبي، إذ إنها تصرف دلالتها إلى حرص الرسول الكريم على تثبيت حفظه لآيات الوحي ومسارعته إلى تلاوتها فور تلقيها من أمين الوحي خشية نسيانها، وذلك لرغبته الصادقة في تبليغها للناس، ووضع هذه الآيات -على هذا المعنى المستفاد من سياق النزول- يقطع سياق الحديث عن يوم القيامة وإعراض الكافرين عنه.

ويكمن الإشكال في وجه الجمع بين هذه الآيات وبين سباقها ولحاقها الذي يمثل حديثًا متصلا يدور حول اليوم الآخر وموقف الإنسان منه، فنحن نقرأ قبلها ﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣﴾ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ القيامة: ١٣ - ١٥ ، ونقرأ بعدها ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ القيامة: ٢٠ - ٢١ فمحاولة التوفيق بين هذا الحديث وبين معنى الآيات الذي أفادته روايات النزول تبدو غير يسيرة، ولعل ذلك هو ما دفع كثيرا من المفسرين إلى القول بأنها جاءت معترضة، وسعى بعضهم إلى تلمس وجه يصحح هذا الاعتراض فأحال على احتمال قد يكون عرض لسياق نزولها، فيذكر الرازي في وجوه مناسبة الآيات أنه "يحتمل أن يكون الاستعجال المنهي عنه إنما اتفق للرسول عليه السلام عند إنزال هذه الآيات عليه، فلا جرم نهي عن ذلك الاستعجال في ذلك الوقت، وقيل له: لا تحرك به لسانك لتعجل به، وهذا كما أن المدرس إذا كان يلقى على تلميذه شيئا فأخذ التلميذ يلتفت يمينا وشمالا فيقول المدرس في أثناء ذلك الدرس لا تلتفت يمينا وشمالا ثم يعود إلى الدرس"(٢)!!.

وإذا صح هذا الاحتمال في مقام التعليم والدرس فما أبعد البيان القرآني المعجز عنه، فكيف يتضمن هذه الوقفة التعليمية العارضة وهو الكتاب المنزل للتحدي والإعجاز، ومن ثم كان الزمخشري أقرب إلى

(١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ٣٧٦/٣.
(٢) الرازي: التفسير الكبير، ٧٢٦/٣٠.

بلاغة القرآن حين تساءل: "فإن قلت: كيف اتصل قوله ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ ﴾ إلى آخره، بذكر القيامة؟ قلت: اتصاله به من جهة هذا للتخلص منه إلى التوبيخ بحب العاجلة وترك الاهتمام بالآخرة."(١)

لكن الزمخشري اقتصر على بيان وجه التخلص من قوله ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ إلى ما بعده من الحديث عن حب الحياة الدنيا واقتطاف زينتها العاجلة والانشغال بها عن الأهم وهي الحياة الآخرة، ويظل وجه الاتصال بين الآيات وما قبلها غائبًا، فما مناسبة ارتباط الحديث عن الإنسان المذكور في الآيات السابقة عليها؟

إن قراءة وجه المناسبة الخفية في هذه الآيات كان موضوعًا لبحث قيم قدمه الدكتور حسن طبل، ولحظ فيه أن هناك ارتباطًا في سياق القرآن الكريم بين الحديث عن يوم القيامة وبين النهي عن التعجل بالقرآن، كالذي نقرؤه في سورة طه في قوله تعالى﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ ۖ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴿١٠٨﴾ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ طه: ١٠٨ - ١٠٩ إلى قوله ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ طه: ١١٤ ، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن التعجل إلا في أربعة مواضع جاء في موضعين منها متعلقًا بالقرآن وهما ما وردا في سورتي طه والقيامة، "وجاء في الموضعين الآخرين متعلقًا بمصير هؤلاء الممارين في يوم القيامة، ومقترنا في الوقت ذاته بما يطمئنه صلى الله عليه وسلم كيلا يتعجل إلى اقتراب هذا المصير ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ مريم: ٨٤ ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾الأحقاف: ٣٥ (٢).

وفي الآيات السابقة على قوله تعالى ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ القيامة: ١٦ وردت الإشارة إلى تعجل الكافرين ليوم القيامة وذلك في قوله تعالى ﴿ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ القيامة: ٥، ولكن المفسرين غفلوا عن هذه الإشارة عندما فسروا لفظ (يفجر) بمعنى الميل عن الحق واتباع الشهوات، "والانبعات في الشهوات والمعاصي هو أحد معنيين تحتملهما دلالة الفعل (يفجر) في الآية

(١) الزمخشري: الكشاف، ٦٦٢/٤.
(٢) حسن جاد طبل: حول الإعجاز البلاغي للقرآن، قضايا ومباحث، مكتبة الإيمان-المنصورة، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٨.

الكريمة، إذ إن هذا الفعل قد يكون من فجر فجورا بهذا المعنى السابق الذي ركز عليه المفسرون، كما قد يكون من فجر الشيء يفجره فجرا بمعنى شقه ... هذا المعنى الذي أغفله المفسرون (الفجر بمعنى الشق) هو الأقرب إلى تفسير الآية الكريمة"[1]، ويستدل على ذلك بأن مادة (ف ج ر) لم ترد بصيغة الفعل في القرآن الكريم إلا بمعنى الشق، وهو ما يتسق مع الآية التالية ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ القيامة: ٦، حيث إن "الرد على مثل هذا السؤال في القرن الكريم قد جاء مقرونًا في مواضع كثيرة بالإشارة إلى تعجل سائليه لذلك اليوم"[2] .

ويخلص الدكتور طبل إلى أن قوله تعالى ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ القيامة: ١٦ قد ورد في ثنايا الإخبار عن تعجل الكفار ليوم القيامة -وهو ما يستفاد من قوله ﴿ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَـٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ القيامة: ٥، وأن "هذا التعجل قد كان -بما يلقيه على صدره صلى الله عليه وسلم من هم وأسى- من أقوى بواعثه النفسية إلى التعجل"[3] بالقرآن، فتعجل الكفار ليوم القيامة كان يدفع النبي صلى الله عليه وسلم إلى التعجل بالقرآن، وإذا تأملنا هذه العلاقة التي استفادها من سياق القرآن الكريم في سورة المتعددة، "أدركنا أن الآيات الأربع التي تضمنت هذا النهي ليست مجرد استطراد تعوزه وسائل الاتصال بالسياق، أو نتوء اعتراضي خارج عن مساره، بل هي خيط أصيل في نسيجه، ولبنة أساسية من لبنات بنائه المحكم"[4].

وثمة تساؤل يفرض نفسه عن وجه الارتباط بين تعجل الرسول بالقرآن وبين ما يثيره تعجل الكافرين ليوم القيامة من هم وأسى في نفسه، فماذا كان ينتظر الرسول في آيات القرآن مما يدفع عنه هذا الهم ويكون جوابا عن مماراة الكافرين في يوم القيامة؟ ولماذا نهي الرسول عن التعجل بالقرآن بإزاء تعجل الكافرين للقيامة؟

ويجيب الدكتور طبل عن هذا التساؤل بأن تعجل النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن "كان بمثابة رد فعل لتعجلهم لهذا اليوم الذي يمترون فيه، تشوقًا منه إلى مزيد من الوحي السماوي، لعله يتلقى ما يدعمه في استئصال بواعث هذا المراء من نفوسهم، أو يبشره باقتراب معاجلتهم بما يتعجلونه"[5].

---

(١)حسن طبل: حول الإعجاز البلاغي، ص٢٠
(٢) نفسه، ص٢٢.
(٣) نفسه، ص٢٦.
(٤)نفسه، ص٢٦ .
(٥)نفسه، ص ١٨.

والآيات بهذا المفهوم متناسبة محكمة التأليف والنظم، ولكن ثمة إشكال ظاهر يتوجه إليه، فإن مناسبة الآيات على هذا النحو معارضة بمفهومها المستفاد من روايات نزولها التي تشير إلى أمر خاص بتلقي النبي الكريم لآيات القرآن من أمين الوحي، حيث كان من شدة حرصه صلى الله عليه وسلم على ألا ينسى منها شيئا يبادر بترداد الآيات قبل أن يفرغ جبريل عليه السلام من تلاوتها، وهذا التفسير هو ما تمسك به جمهور المفسرين لكثرة الروايات الصحيحة الواردة به، مع ما فيه من الاتفاق الملحوظ بينه وبين عبارات الآية.

غير أننا لا نعدم من أوجه التفسير في الآية ما يخرج عن إطار هذه الروايات، فأبو منصور الماتريدي يذكر أنه "يحتمل أن يكون قوله ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ طه: ١١٤أي لا تعجل بما ذكر من الوعيد لهم في القرآن من قبل أن يأتي وقته، كقوله: ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ مريم: ٨٤."[1]

وذهب الألوسي إلى وجه آخر في تلمس مناسبة الآيات يهمل أيضًا روايات نزولها ، "وهو أنه يكون الخطاب في ﴿ لَا تُحَرِّكْ ﴾إلخ لسيد المخاطبين حقيقة أو من باب إياك أعني واسمعي أو لكل من يصلح له وضمير ﴿ بِهِ ﴾ونظائره ليوم القيامة والجملة اعتراض جيء به لتأكيد تهويله وتفظيعه مع تقاضي السباق له فكأنه لما ذكر سبحانه مما يتعلق بذلك اليوم الذي فتحت السورة بعظائمه ما يتعلق قوي داعي السؤال عن توقيته وأنه متى يكون وفي أي وقت يبين، لا سيما وقد استشعر أن السؤال عن ذلك إذا لم يكن استهزاء مما لا بأس به فقيل ﴿ لا تحرِّكْ بِهِ ﴾ أي بطلب توقيته لسانك وهو نهي عن السؤال على أتم وجه كما يقال لا تفتح فمك في أمر فلان لتعجل به "[2]، فالنهي عن التعجل لا يتعلق بالقراءة وإنما يتعلق بوقوع العذاب، وفي ذلك طرح ظاهر لما وردت به الروايات المأثورة.

كما ذكر المفسرون عن القفال وجها بعيدا في تأويل الآيات ، "وهو أن قوله: لا تحرك به لسانك، ليس خطابا مع الرسول عليه السلام، بل هو خطاب مع الإنسان المذكور في قوله ﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ القيامة: ١٣ فكأن ذلك للإنسان حال ما ينبأ بقبائح أفعاله وذلك بأن يعرض عليه كتابه فيقال له: اقرأ كتابك كفي بنفسك اليوم عليك حسيبا، فإذا أخذ في القراءة تلجلج لسانه من شدة الخوف وسرعة القراءة، فيقال له لا تحرك به لسانك لتعجل به ... فهذا وجه حسن ليس في العقل ما

(١) الماتريدي: تأويلات أهل السنة، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ٣١٤/٧.
(٢) الألوسي: روح المعاني،١٥٩/١٥.

يدفعه، وإن كانت الآثار غير واردة به"[1]، وإنما يعد هذا الوجه بعيدا مع وضوح المناسبة به لكونه معارضا بروايات النزول التي يستأنس بها في فهم معنى الآيات.

إن تطلب وجه من المناسبة لهذه الآيات مع مراعاة المعنى المتبادر من روايات نزولها وإن كان بعيدًا بحسب الظاهر فإنه عند التدبر غير بعيد، وذلك باعتبارها تعرض نموذجا مناقضا لنموذج الكافر المذكور في صدر السورة والذي يستخف بوعيد الله ويسأل باستهانة عن موعد يوم القيامة، سؤال الجاحد المشكك في مجيئه، فإذا كانت هذه حاله فإن حال المؤمنين على النقيض منها، حيث يستقبلون آيات الله بالتعظيم والخشية، ويحرصون على تلقيها بقوة واستظهارها لتدبر معانيها، وقد أشار أبو حيان إلى هذا الوجه من التناسب بقوله: "ويظهر أن المناسبة بين هذه الآية وما قبلها أنه تعالى لما ذكر منكر القيامة والبعث معرضا عن آيات الله تعالى ومعجزاته، وأنه قاصر شهواته على الفجور غير مكترث بما يصدر منه، ذكر حال من يثابر على تعلم آيات الله وحفظها وتلقفها والنظر فيها وعرضها على من ينكرها رجاء قبوله إياها، فظهر بذلك تباين من يرغب في تحصيل آيات الله ومن يرغب عنها، وبضدها تتميز الأشياء"[2]، فتكون العلاقة الرابطة بين أجزاء الكلام هي علاقة التقابل، وهي إحدى علاقات المناسبة وأحد عناصر الربط بين الآيات كما مر بنا في الباب الأول من هذا البحث.

وعلى هذا الوجه يتصل نظم الكلام وتتضح مناسبة ترتيبه مع مراعاة سياق النزول وعدم إهماله في فهم دلالة الآيات، لا سيما أن الروايات الواردة فيه ليست بالقليلة ولا بالضعيفة من جهة السند، فإذا أمكن التوفيق بينها وبين مناسبة ترتيبها فهو أولى من إهمالها.

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٣٠/٧٢٦.
(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ١٠/٣٥٠.

﴿الفصل الثاني﴾

آيات توهم التفكك واختلال التأليف

يسعى هذا الفصل إلى قراءة عدد من الآيات أشكل وجه اتصالها بسياقها وخفيت مناسبة ترتيبها في موضعها، ويختلف إشكال المناسبة في هذه الآيات عما سبق عرضه في الفصل الأول من هذا الباب، فإذا كانت الآيات الموهمة لانقطاع السياق قد توسطت بين آيات معقد متحد، فإن هذه الآيات التي نحن بصددها لم تقطع سياقًا متصلا، وإنما توهم بوضعها الذي هي عليه تفكك السياق أو اختلال التأليف.

ونعني بما يوهم تفكك السياق أن يخفى وجه الانتقال بين الآيات المتتابعة أو بين عبارات الآية الواحدة، نحو أن تنتقل الآيات من ذكر حادث الإسراء إلى الحديث عن موسى وبني إسرائيل، أو أن تنتقل الآية الواحدة من الحديث عن الأهلة إلى النهي عن إتيان البيوت من ظهورها.

ومن صور التفكك المزعوم أيضًا أن يتباعد موضع آيات هي وثيقة الاتصال في موضوعها، حتى إن مفهوم بعضها لا يكتمل بمعزل عن الآخر، ومن ذلك ما ادعاه القمي من أن ثمت آيات تفرقت أجزاؤها وتناثرت داخل سورة واحدة، كبعض آيات سورة النساء، أو بين سورتين منفصلتين، كقوله تعالى في سورة البقرة حكاية عن بني إسرائيل ﴿ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾البقرة: ٦١ ، وقوله في سورة المائدة ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا ﴾ المائدة: ٢٢. وأما اختلال التأليف فهو مثار شبهة عدم اتساق ترتيب الآيات من جهة ما قدم فيها وأخر، إذ نجد في ترتيب بعض الآيات المنسوخة أنها تأخرت عن الآيات الناسخة لها، كما نقرأ في آيات سورة البقرة إذ يتقدم قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾البقرة: ٢٣٤ على قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾البقرة: ٢٤٠.

كما نجد في بعض السور عددًا من الآيات المتأخرة في زمن نزولها عن الآيات الأخرى المقترنة بها في الترتيب، وهو ما عده بعض المشككين دليلا على أن تأليف القرآن على خلاف ما أنزل الله، وأن للاجتهاد البشري مدخلا فيه.

أولا: آيات توهم التفكك

١- آيات غير مترابطة

تبدو هذه الآيات -للمشككين في بلاغة النظم القرآني- مفتقرة للترابط والاتصال بين سابقها ولاحقها، مما يؤذن بتفكك السياق ويفتح باب الشبهة في بلاغة القرآن من ناحية، وفي وثاقة النقل القرآني من ناحية أخرى، إذ يفضي القول بعدم الترابط بين الآيات المتتابعة إلى ادعاء سقوط شيء من آيات القرآن وضياعها، مما أدى إلى تفكك الآيات المتبقية. هذا الادعاء الذي بني على ملاحظة بلاغية في سياق الآيات نحاول أن نرده بإعادة النظر في هذا السياق والكشف عن وجوه المناسبة الخفية فيه، وإظهار ترابطه واتصاله.

* * *

قال تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ البقرة: ١٨٩

تظهر شبهة التفكك هنا في آية واحدة، والأصل في بنية الآية أن تتصل عباراتها وتترابط جملها في وحدة منسجمة، وقد ابتدئت الآية بذكر السؤال عن الأهلة والجواب عنه من طريق جواب الحكيم، حيث كان سؤال الصحابة عن الهلال ما له يبدو دقيقًا ثم يكبر، أي أن سؤالهم كان عن الظاهرة الطبيعية، فأجابهم الله تعالى بما فيه النفع لهم وهو ما يتعلق بهذه الظاهرة من الأحكام الشرعية التي هي أولى بالسؤال عنها، ثم انتقلت الآية بواسطة حرف العطف إلى إتيان البيوت من أبوابها، والعلاقة بين الأمرين تبدو غير واضحة مما يؤذن بعدم اتصال السياق وتفكك الآية.

وقد نظر المفسرون وعلماء القرآن في وجه اتصال الآية ومناسبة أجزائها لبعض ولاسيما أن الأجزاء التي تبدو في ظاهرها مفككة قد جمع بينها جامع العطف بالواو، فانتهوا إلى ثلاثة احتمالات تؤذن باتصال الآية وارتباط أجزائها، وتتفرع هذه الاحتمالات عن السؤال الذي استهلت به الآية والجواب عنه؛ فسؤالهم عن الأهلة الذي توجهوا به إلى الرسول الكريم لما كان مقتصرًا على تعليل الظاهرة الطبيعية -وهو أمر لن يفيدهم في دينهم- أراد الله تعالى أن يضرب لهم مثلا في سؤالهم هذا بمن يترك

باب البيت ويدخل من ظهره، فهو يفعل عكس ما ينبغي عليه، وعلى ذلك يكون قوله تعالى ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ البقرة: ١٨٩ تمثيلا لحال السائلين، والتمثيل هنا بفعلٍ كان من عادة العرب في الجاهلية وهو أنهم كانوا في حال الإحرام لا يدخلون البيوت من أبوابها، فالآية تمثل حالهم في سؤالهم هذا بحالهم في دخول البيوت من ظهورها، وهذا الوجه من المناسبة متفرع عن السؤال.

وقد يكون وجه الاتصال أنهم لما سألوا عن أمر لا ينفعهم نبههم الله إلى أمر آخر من عادتهم أن يفعلوه، وهو بعيد عن الحكمة والصواب، كما كان سؤالهم عن تقلبات الهلال بعيدًا عن الحكمة ومفتقرًا لأدب السؤال وفائدته، وذلك أنه كان من عادتهم في الجاهلية إذا أحرموا أن يأتوا البيوت من ظهورها، وهو فعل مجرد من الحكمة والفائدة، فناسب أن يقرن بسؤالهم المذكور.

ووجه ثالث يرجع إلى الجواب، فإن الله تعالى أجابهم بأن الحكمة من تغير أحوال الهلال واختلاف منازله هو جعله مواقيت للناس يتعرفون بها موعد صومهم وإفطارهم، ويتحرون بها مواقيت الحج، وقد كان من عادتهم في الحج إذا أحرموا ألا يدخلوا البيوت من أبوابها، فحصل الاستطراد إلى هذا الأمر من خلال الجواب عن ذلك السؤال.

هذه الأوجه الثلاثة تناقلها المفسرون وعلماء القرآن، فالزمخشري يقول في تفسير الآية: "فإن قلت: ما وجه اتصاله بما قبله ؟ قلت: كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الأهلة وعن الحكمة في نقصانها- وتمامها معلوم-: أنّ كل ما يفعله اللّه عز وجل لا يكون إلا حكمة بالغة ومصلحة لعباده، فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء وأنتم تحسبونها برّا. ويجوز أن يجرى ذلك على طريق الاستطراد لما ذكر أنها مواقيت للحج، لأنه كان من أفعالهم في الحج. ويحتمل أن يكون هذا لتعكيسهم في سؤالهم، وأن مثلهم فيه كمثل من يترك باب البيت ويدخله من ظهره."(١)

ونجد مثل ذلك عند الرازي(٢) الزركشي(٣) وأبي حيان(٤) والبقاعي(٥) مع اختلاف في ترجيح بعض الأوجه عن بعضها الآخر، غير أن الرازي مال إلى تأويل الكلام عن إتيان البيوت من أبوابها

(١) الزمخشري: الكشاف، ٢٣٤/١.
(٢) الرازي: التفسير الكبير، ٢٨٦/٥.
(٣) الزركشي: البرهان، ٤١/١.
(٤) أبو حيان: البحر المحيط، ٢٣٨/٢.
(٥) البقاعي: نظم الدرر، ١٠١/٣.

بأنه من قبيل التمثيل، لأن تفسير الآية وفقًا للمروي في سبب نزولها "يطرق إلى الآية سوء الترتيب، وكلام الله منزه عنه"[1]، ولكن ربط الآية بعلاقة الاستطراد يدفع عنها هذه الشبهة على نحو ما بين المفسرون في مناسبتها.

* * *

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ المائدة: ١

سارع بعض المشككين في بلاغة القرآن الكريم إلى اتهام هذه الآية بالتفكك، بحجة أن لا علاقة بين الوفاء بالعقود والمحرمات في مجال الطعام[2]، ونفي العلاقة بين الأمرين أمر غير مسلم، بل من اليسير على المتدبر في سنن القرآن ومنهجه في التشريع أن يلمح العلاقة بينهما؛ فإن من دأب القرآن الكريم في تشريعاته أن يصل بينها وبين أصول كلية تنتظمها في سلك الإيمان، فالأمر بالصوم موصول بالتقوى في قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٨٣ وكذلك الحج وشعائره ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقۡوَىٰ مِنكُمۡ ﴾ الحج: ٣٧، والتحريم والتحليل في مجال الأطعمة موصول بالوفاء بالعقد، والعقد اتفاق بين طرفين ووفاء بما تعاقدا عليه، والعقد الذي بين الله تعالى والمؤمنين متضمن الالتزام بما أحله الله وحرمه، ولذلك فالعلاقة بين صدر الآية وما تلاها هي علاقة الإجمال والتفصيل، فإن الله تعالى "لما قرر بالآية الأولى على جميع المكلفين أنه يلزمهم الانقياد لجميع تكاليف الله تعالى، وذلك كالأصل الكلي والقاعدة الجملية شرع بعد ذلك في ذكر التكاليف المفصلة فبدأ بذكر ما يحل وما يحرم من المطعومات"[3].

واستهلال السورة بهذا الأمر الجامع مناسب لمضمونها الذي عرض لعدة من التشريعات التعبدية كالأحكام المتعلقة بالأطعمة ما يحل منها وما يحرم، وأحكام الصيد في البر والبحر، والزواج من الكتابيات، والوضوء والغسل، والإشهاد على الوصية، وكلها أمور تعبدية تقوم في جوهرها على التزام المؤمن بعقد الإيمان بينه وبين ربه، وفضلا عما تضمنته السورة من التشريعات والأحكام فاستهلالها

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٢٨٦/٥.
(٢) سامي الذيب: القرآن الكريم بالتسلسل التاريخي، مركز القانون العربي والإسلامي، ط٢، ٢٠١٥م، ص٥٣.
(٣) الرازي: التفسير الكبير، ٢٧٧/١١.

بالوفاء بالعقود مناسب تمامًا لما عرضت له من نماذج الناقضين لهذه العقود والناكثين لعهدهم مع الله عز وجل، وهم أهل الكتاب الذين تناولت السورة جانبًا من أخبارهم ودخلت معهم في جدل مطول، وعيرتهم بمخالفتهم لعهدهم مع الله، فقال تعالى يصف حالهم ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾المائدة: ١٣، وقد استشرى الداء في أوصالهم ولم يكن لهم من وازع يذكرهم بعهد الله عليهم، لا فرق في ذلك بين عوامهم ورؤساهم، ﴿ وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ المائدة: ٦٢ - ٦٣ .

فالوفاء بالعقود محور رئيس تدور عليه آيات السورة، بدءًا من فاتحتها ومرورًا بما تضمنته من آيات، فهو بمنزلة الأصل الكلي الذي تتفرع منه ما اشتملت عليه السورة من تشريعات وأحكام.

* * *

قال تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾المائدة: ٣٢

تأتي قصة قابيل وهابيل ابني آدم عليه السلام في عرض متتابع الأحداث، يصور دواخل النفس وملابسات الواقعة التي سنت القتل للمرة الأولى في تاريخ البشرية، ومع انتهاء العرض القصصي نقابل بهذه الآية ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا ﴾ ، ويبدو من تركيب عبارتها الافتتاحية أنها تمثل نتيجة مترتبة عما سبقها، فالتعبير بقوله تعالى (من أجل ذلك) يشير بوضوح إلى كون الكَتْب المتعلق به مسببًا عما سبق ذكره من نبأ ابني آدم، فالأجْل في اللغة هو الجناية، "استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك فعلته، أي من أن جررته أي جنيته، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل"(١).

وتركيب الكلام على علاقة التعليل مما يؤذن بشدة الارتباط وقوة الصلة، وهذا ما لا يتبادر من ظاهر الآية، "وذاك مشكل فإنه لا مناسبة بين واقعة قابيل وهابيل وبين وجوب القصاص على بني

(١) البيضاوي: التفسير، ١٢٤/٢.

إسرائيل "[1]، وعدم وضوح المناسبة بين هذه الآيات دفع بعض المتشككين إلى افتراض سقوط شيء من أصل القصة لا تتضح العلاقة إلا به[2] ، ولعل وجه الإشكال نابع من تحديد دلالة المشار إليه باسم الإشارة (ذلك) الذي قد يفهم منه الإشارة إلى أحداث القصة، فيكون الإشكال من جهة افتقار الصلة بين هذه الأحداث وبين تشريع القصاص على بني إسرائيل.

ولكن مرجع الإشارة في قوله تعالى (ذلك) لا تنصرف إلى أحداث القصة، وإنما تشير إلى بعض العبر المستخلصة منها والتي هي مقصد القرآن الفعلي من سردها، فمن هذه العبر ما ذكرته القصة من صور الفساد في الأرض المترتب على القتل، وهو فساد لا يقتصر ضرره على المقتول فحسب، وعلى ذلك فإن "قوله من أجل ذلك ليس إشارة إلى قصة قابيل وهابيل، بل هو إشارة إلى ما مر ذكره في هذه القصة من أنواع المفاسد الحاصلة بسبب القتل الحرام ... فقوله من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أي من أجل ذلك الذي ذكرنا في أثناء القصة من أنواع المفاسد المتولدة من القتل العمد العدوان شرعنا القصاص في حق القاتل"[3].

ولا يخفى أن المتبادر من نظم الكلام تعلق قوله تعالى (من أجل ذلك) بالفعل (كتبنا) التالي به، ويزول الإشكال بتحديد المراد بالإشارة في قوله (ذلك)، ويجدر بالذكر أن بعض المفسرين وقف على قوله تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾وجعله متعلقا بما قبله وهو قوله ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾ المائدة: ٣١ وجعل قوله ﴿ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ المائدة: ٣٢ وما بعده كلاما مستأنفا غير مترتب على ما قبله، وهو رأي ضعيف من جهة التركيب لما فيه من عدم اعتبار للفاصلة القرآنية التي تؤذن في الغالب بانتهاء الجملة واستتمام متعلقاتها، ولعل الدافع إليه هو ما يتبادر من شبهة التفكك في ترتيب الآيات.

يبقى التساؤل عن الحكمة من تخصيص بني إسرائيل بالذكر في تشديد أمر القصاص وتهويل أمره، وفي الجواب عنه يقول صاحب المنار: "إن هذا التخصيص للتعريض بما كان من شدة حسد اليهود

---

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٣٤٢/١١.

(٢) زعم بعض المشككين في صدق القرآن وأصالة الإسلام بدعوى تأثره بالثقافات والأديان السابقة أن هذه القصة مذكورة بالتفصيل في أحد شروح التوراة القديمة، وهي في القرآن ناقصة غير مستوفاة، لأن المفسر اليهودي قال في تفسيره للآية: "ماذا فعلت؟ صوت دم أخيك صارخ إلي من الأرض"، شرحها بما يفهم منه أن الدم المقصود هو دمه ودم ذريته، ولهذا السبب خُلق آدم وحده ليعلمك أن كل من أهلك نفسًا من بني إسرائيل فالكتاب يحبه كأنه أهلك العالم جميعا. انظر: سنكلير تسدل: مصادر الإسلام، ص١٥.

(٣) الرازي: التفسير الكبير، ٣٤٢/١١- ٣٤٣.

للنبي صلى الله عليه وسلم وللعرب، لأنه بُعث فيهم ... وبما كان من إسرافهم في البغي ومنه قتلهم للأنبياء عليهم السلام بغير حق"[1]، فواقع اليهود في زمن الرسول وتاريخهم مع أنبيائهم يدفع إلى فضل تخصيص وزيادة تحذير، لا سيما وأن السورة عرضت في أجزاء كبيرة منها لطرف من الحوار بين المسلمين واليهود في المدينة، وهكذا تتصل آيات ذلك المعقد وترتبط عباراته.

* * *

قال تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ﴾ الإسراء: ٢

استهلت سورة الإسراء بذكر الحادث العظيم الذي هز أرجاء مكة وأثار تعجب أهلها، وهو إسراء النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى بيت المقدس في بعض ليلة، وقد عبرت عنه الآية الأولى من السورة ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ الإسراء: ١، وموضوع هذه الآية وفاصلتها مما يوحي بانفصالها عما تلاها من آيات، وهذا الانفصال المتبادر في الظاهر يمثل تفككًا في سياق آيات فاتحة السورة.

فقد انتقلت السورة من ذكر الإسراء إلى الحديث عن بني إسرائيل، وجاء الكلام موصولا بحرف العطف (الواو) في قوله تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾، مما يؤذن بوجود علاقة من علاقات الوصل بين الآيتين، ولكنها لا تظهر بوضوح لمن يتعجل النظر في سياق الآيات، لا سيما أننا نلاحظ تحولا في فاصلة الآية إلى نمط آخر إذ انتهت هي وما تلاها من آيات بكلمات منونة بالفتح، ويمضى إيقاع الفواصل على هذا النحو إلى آخر السورة.

وعند التأمل في العلاقة بين الآيتين الأوليين نجد أن استهلال السورة بالحديث عن الإسراء قد تضمن بيان المكان الذي انتهت إليه هذه الرحلة الأرضية العجيبة، وهو المسجد الأقصى بما يمثله من إشارة إلى أنبياء بني إسرائيل، فانتقلت السورة من الحديث عن إسراء النبي صلى الله عليه وسلم إلى

(١) رشيد رضا: المنار، ٢٨٨/٦.

الحديث عن بني إسرائيل وذكر شيء من أخبارهم مع رسلهم وربط حاضر اليهود المعاصرين للنبي صلى الله عليه وسلم بماضيهم، الذي يمثل المسجد الأقصى رمزًا له.

فالانتقال من الإسراء إلى بني إسرائيل انتقال مترابط، "وهو انتقال إلى غرض آخر لمناسبة ذكر المسجد الأقصى"[1] حيث يتشابه مع انتقال النبي صلى الله عليه وسلم في رحلته من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، والعلاقة التي نلمحها في هذا الانتقال هي المشاركة، نظرًا لما يشترك فيه الإسراء وبنو إسرائيل من الارتباط بالمسجد الأقصى.

وما في الآية من ذكر لموسى عليه السلام وإيتائه الكتاب هو تخلص إلى الحديث عن قومه، ولا يخلو هو الآخر من مناسبة تصله بإسراء النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه في هذه الرحلة عاين كثيرًا من المشاهد والمواضع التي كانت غيبا عنه، فصار مشاهدًا لها بعد أن كان يتلقى أخبارها في القصص الموحى إليه، فجمعت فاتحة السورة بين الأمرين، الشهادة والغيب، ويكون وجه اتصال الآيتين "أن التقدير أطلعناه على الغيب عيانا وأخبرناه بوقائع من سلف بيانا لتقوم أخباره على معجزته برهانا، أي سبحان الذي أطلعك على بعض آياته لتقصها ذكرا وأخبرك بما جرى لموسى وقومه"[2].

وفي حياة موسى عليه السلام ما يتشابه مع حادث الإسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم، ذلك أن الله تعالى أسرى بموسى عليه السلام وقومه من مصر فرارا من بطش فرعون، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الموقف في غير آية، فقال تعالى ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾ الشعراء: ٥٢، وقال ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ طه: ٧٧، ومع اختلاف إسراء موسى عليه السلام وإسراء النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فإن مواضع التشابه بينهما قد تكون وجهًا للمناسبة بين الآيتين، حيث إن الله تعالى "أسري بمحمد إلى ربه كما أسرى بموسى من مصر"[3]، وكما تضمن إسراء النبي الكريم من خوارق العادات بقطعه المسافات البعيدة في جزء من الليل، فإن إسراء موسى عليه السلام لم يخل هو الآخر من خرق العادة فكانت نجاته هو وقومه من جنود فرعون آية من آيات الله التي امتن بها على بني إسرائيل.

---

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٢٤/١٥.
(٢) الزركشي: البرهان، ٤٢/١.
(٣) نفسه، ٤٢/١، ٤٣.

غير أن ذكر موسى عليه السلام بإيتائه الكتاب مما يلفت النظر إلى وجه آخر من المناسبة بين الآيتين، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتي الكتاب المعجز وهو القرآن، وأكرم بخوارق العادات كالإسراء، فلما ذكر إسراء نبينا الكريم في الآية الأولى عطف عليه إيتاء موسى الكتاب، في إشارة إلى أن يُذكر الأمران لكلا النبيين، وفي ذلك يقول البقاعي: "فذكر الإسراء أولاً دليل على حذف مثله لموسى عليه السلام ثانيًا، وذكر إيتاء الكتاب ثانيًا دليل على حذف مثله أولاً، فالآية من الاحتباك"(١). ولعل في سياق الآيات ما يدعم هذه القراءة، فعقب الحديث عن بني إسرائيل وقضاء الله عليهم بالتقلب بين الغلبة والضعف، انتقلت الآيات إلى ذكر القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ الإسراء: ٩.

ويتضح من ثراء أوجه المناسبة بين هاتين الآيتين مدى الترابط الوثيق بينهما، وهذا ما دفع الباقلاني إلى قوله: "هذا خروج لو كان في غير هذا الكلام لتصور في صورة المنقطع، وقد تمثل في هذا النظم لبراعته وعجيب أمره وموقعه ما لا ينفك منه القول"(٢).

* * *

قال تعالى ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾ فصلت: ٤٧

زعم بعض المشككين في سلامة النظم القرآني أن آخر هذه الآية لا علاقة له بأولها(٣)، فأولها عن علم الساعة، ومنتصفها عن الفاكهة والأجنة، ثم تقفز الآية إلى مشهد من مشاهد يوم القيامة!

وليس في نظم هذه الآية ما يدعون من التفكك، بل الاتصال والمناسبة بين أولها ووسطها وآخرها ظاهرة عند التأمل وإن خفيت على متعجل النظر فيها، فمدار هذه الآية على إثبات علم الله تعالى وإحاطته بكل شيء، وهذا المقصد مطرد في جميع آيات السورة، فهي تستهل بقوله تعالى ﴿ حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ فصلت: ١ - ٤، وبعد عرض طرف من قصة الخلق

(١) البقاعي: نظم الدرر، ٣٠١/١١.
(٢) الباقلاني: إعجاز القرآن، ص ٢٠٩، ٢١٠.
(٣) سامي الذيب: القرآن الكريم بالتسلسل التاريخي، ص ٥٣.

الأول يقول تعالى ﴿ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ فصلت: ١٢، وتسرد السورة مشهدًا من مشاهد القيامة يعبر عن علم الله تعالى وإحاطته بجميع أفعال العباد وذلك حين يشهد عليهم أعضاءهم بما اقترفوا من ذنوب وآثام ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ فصلت: ٢٠، وعلى هذا السياق المتصل تمضي آيات السورة حتى تختتم بقوله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴾ فصلت: ٥٤.

وفي هذه الآية التي يظن بها التفكك لا نجد خروجًا عن السياق المتصل الذي تسير فيه آيات السورة، وأي وجه من الانفصال بين علم الساعة وعلم الأجنة والثمار، وكلها تجليات لعلم الله تعالى لا يطلع عليها البشر ولا يستطيعون إليها سبيلا؟ وقد قرن الله تعالى بين هذه الأشياء في قوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾لقمان: ٣٤، فالترابط وثيق بينها لكونها مما تفرد الله بعلمها والاطلاع عليها، فهي من أمور الغيب المستور الذي يرد إليه سبحانه.

وأما الانتقال من ذلك إلى مشهد آخر من مشاهد القيامة فهو تخلص حسن لا انفصال فيه عن سياق الآية، إذ يعرض هذا المشهد جانبًا من حيرة المشركين وتخبطهم في الجهل والاضطراب حين يفاجئهم السؤال ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿٤٧﴾ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ﴾فصلت: ٤٧ - ٤٨، فالانتقال هنا من العلم الكامل الذي تفرد به الله تعالى، إلى الجهل المطلق والضلال البعيد الذي يصر عليه المشركون.

نلمح أثر هذا الانتقال في التعبير القرآني (أين شركائي) دون أين شركاؤكم التي وردت في سياقات أخرى من القرآن الكريم، ولكن هذه المقارنة المقصودة بين علم الله المطلق وجهل المشركين وضلالهم جعلت الإضافة إلى ضمير المتكلم العائد على ذات الله تعالى متسقة مع سياق الآية وسياق السورة كلها.

٢- تفرق آيات الموضوع الواحد

من صور التفكك المزعوم في ترتيب آيات القرآن أن نجد آية أو غير آية تتصل في موضوعها أو في سياقها المقامي مع آية أخرى، دون أن يتعاقبا معًا في موضعهما من الترتيب، وكأن الأصل هو أن الآيات المتشابهة في المضمون ينبغي أن تتصل في ترتيبها من السورة، ولكن من ينظر في آيات القرآن وسوره يرى فيها ما يخالف هذا الأصل المزعوم، وقد تبنى القمي -فيما يظهر- هذا الأصل فمضى يسرد عددًا من الآيات التي تدل -بحسب رؤيته- على تفكك أسلوب القرآن ونظمه.

والرد الإجمالي على هذه الشبهة هو نقض هذا الأصل المزعوم الذي لا دليل عليه ولا موجب له سوى افتراضات عقول سقيمة عجزت عن تذوق أسرار البيان في نظم القرآن العظيم، فإننا لو جرينا على ما يدعون من ضرورة اتصال الآيات المتشابهة في الموضوع في موضعها من الترتيب لكان أكثر القرآن مخلا بشرط البلاغة الذي وضعوه وانتقدوا به بعض الآيات، إذ لن يقف الانتقاد حينئذ عند بعض الآيات القليلة، وإنما سيمتد إلى آيات أخرى كثيرة جدا، لأننا سنكون كمن يعيد ترتيب القرآن من جديد.

وقد أكد المفسرون على هذه الخطة القرآنية في ترتيب موضوعات الآيات، وهي خطة لا تقوم على ضم الأشباه والنظائر، ولكن لها اعتبارات أخرى، فيقول الرازي: "اعلم أن عادة الله في ترتيب هذا الكتاب الكريم وقع على أحسن الوجوه وهو أنه يذكر شيئًا من الأحكام ثم يذكر عقيبه آيات كثيرة في الوعد والوعيد والترغيب والترهيب، ويخلط بها آيات دالة على كبرياء الله وجلال قدرته وعظمة إلهيته، ثم يعود مرة أخرى إلى بيان الأحكام، وهذا أحسن أنواع الترتيب وأقربها إلى التأثير في القلوب، لأن التكليف بالأعمال الشاقة لا يقع في موقع القبول إلا إذا كان مقرونًا بالوعد والوعيد، والوعد والوعيد لا يؤثر في القلب إلا عند القطع بغاية كمال من صدر عنه الوعد والوعيد، فظهر أن هذا الترتيب أحسن الترتيبات اللائقة بالدعوة إلى الدين الحق "[1]

ويقول صاحب المنار: "وقد علمنا من سنة القرآن عدم جمع الآيات المتعلقة بموضوع وحد في سياق واحد، لأن المقصد الأول من القرآن هو الهداية بأن تكون تلاوته عظة وذكرى وعبرة ينمّي بها الإيمان

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٢٣٢/١١.

والمعرفة بالله عز وجل وبسنته في خلقه وحكمته في عبادته، ويقوّي بها شعور التعظيم والحب له، وتزيد الرغبة في الخير والحرص على التزام الحق، ولو طال سرد الآيات في موضع واحد ولا سيما موضوع أحكام المعاملات البشرية، لملّ القارئ لها في الصلاة وغير الصلاة، أو غلب على قلبه التفكر في جزئياتها ووقائعها فيفوت بذلك المقصد الأول والمطلوب الذي عليه المعول، وحسب طلاب الأحكام المفصلة فيه أن يرجعوا إليها عند الحاجة في الآيات المتفرقة والسورة المتعددة، ولا يجعلوها هي الأصل المقصود من التلاوة في الصلاة وللتعبد في غير الصلاة"(١)

وحسبنا أن نمثل بآيات القصص القرآني التي توزعت على أجزاء كثيرة من سور القرآن الكريم، فهذه الآيات متفقة في الموضوع الكلي وهو القصص، ومتفقة في موضوعاتها التفصيلية بضم قصة كل نبي إلى ما يتصل بها مما ورد ذكره في غير سورة، فيكون أكثر القرآن مفككا بتفرق موضوعاته المتصلة على سوره المتعددة!

والحق أن القرآن الكريم ليس كتابًا مبوبًا كما يتعارف البشر في مصنفاتهم، ولم ترتب آياته على نحو ما نرتب مصنفاتنا العلمية، وإنما هو يعرض القضية الواحدة في مواضع متعددة، وهذه خطة القرآن في ترتيب آياته، لا تخالف أصول البلاغة المتفقة مع الذوق العربي، ولا تعد تفككًا في نظمه المعجز، فإذا كانت القضية الواحدة يتكرر عرضها في غير موضع، أو تتوزع أطرافها على مواضع متعددة فليس في ذلك ما يخل ببلاغة النظم الكريم، فليست البلاغة في التبويب والتصنيف، وإنما البلاغة في التناسب وتماسك السياق.

ولو كان ترتيب القرآن قائمًا على التبويب والتصنيف لفقد الشيء الكثير من رونق بلاغته وأسرار إعجازه، فما أيسر التصنيف الموضوعي وتجميع الأشباه والنظائر، ولكن التحدي في أن تتوزع القضية الواحدة على مواضع متعددة، ومع ذلك يبقى لكل جزء منها اتصاله الوثيق وترابطه المحكم مع سياقه الذي ترتب فيه.

وإذا كان القصص القرآني يعرض في مواضع كثيرة من سور القرآن، فإن لكل موضع منها اتصالا بمقصد السورة، والتئامًا مع سياقها، ولكل موضع منها حكمة في اختياره وإيجازه أو إطنابه وتقديمه أو تأخيره، فعلى سبيل المثال تتوزع مشاهد قصة موسى عليه السلام -وهي من أكثر القصص ورودًا في

(١) محمد رشيد رضا: تفسير المنار، ٣٦١/٥.

القرآن- على كثير من السور، ولكل مشهد منها مقصد من عرضه يتفق مع مقصد السورة التي جاء فيها، فقصة البقرة لا يمكن أن تأتي في سورة الكهف بدلا من قصة العبد الصالح، وإنما لكل مشهد من مشاهد القصة اتصاله بسياق السورة، ولو حاولنا إخراجه عن سياقه يختل النظم ويضطرب.

وعلى هذا النحو تأتي بعض القضايا والأحكام التشريعية متوزعة في مواضع متعددة من السورة، دون أن يفقد كل جزء منها ارتباطه بسياقه، ودون أن يتفكك نظم السورة أو يختل بناؤها، وقد كان من اليسير أن تسرد هذه الآيات -المتفقة في الموضوع والمتباعدة في الموضع- على نحو متصل متتابع، ولكن ذلك مما يذهب بخصيصة من خصائص التفرد البلاغي في نظم القرآن، حيث إن من القوة بمكان في أمر هذا النظم أن تترتب هذه الآيات على الصورة التي هي عليها، دون أن تضطرب في مواضعها أو تبدو نافرة عن سياقها.

ومن ثم فيسعى البحث إلى قراءة هذه الآيات -التي وصفت بالتفكك- في سياقها، للوقوف على ارتباطها بالسياق، وكشف خفاء المناسبة عنها.

* * *

قال تعالى ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة: ١١٥

وقال تعالى ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ البقرة: ١٤٢

شغل الحديث عن تحويل القبلة عددًا من الآيات التي استهل بها الجزء الثاني من أجزاء القرآن الكريم، وقد عرضت هذه الآيات لموقف المتربصين من أهل الكتاب وتبكيتهم للمسلمين في تحولهم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، وردت عليهم فيما يدعون من بطلان صلاة المسلمين إلى القبلة الأولى، وكان قوله تعالى ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾البقرة: ١٤٢ أولى الردود التي عرضت لها الآيات الكريمة.

وثمت تشابه ظاهر بين هذه الآية وبين آية أخرى سابقة عليها في الترتيب، وهي قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾، وقد يكون ذلك سببًا لإثبات التفكك في ترتيب هذه

الآيات المتفقة في موضوعها حول أمر القبلة، ولا حاجة بنا إلى إعادة القول في أن من بلاغة القرآن الكريم أن يتكرر عرض الموضوع الواحد في سياقات متعددة، على أن يظل لكل سياق منها اتصاله وترابطه، مع الفصاحة التامة والإعجاز الباهر في كل موضع.

ولكننا نتساءل عن وجه المناسبة بين تلك الآية المفردة وبين سياقها الواردة فيه، وذلك لما كانت الآيات الأخرى تمثل معقدًا مترابطًا لا شبهة في اتصال آياته وتناسبها، فهل انفصلت تلك الآية المفردة عما قبلها وشذت عن سياقها؟ الحق أن ذلك التساؤل قد استوقف بعض علماء القرآن ممن شغل بقضية المناسبة ورأى وجهًا من الاتصال بينها وبين سياقها، فقد تساءل الزركشي عن قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴾ قائلا: "قد يقال ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ ﴾ البقرة: ١١٤ الآية؟ قال الشيخ أبو محمد الجويني في تفسيره سمعت أبا الحسين الدهان يقول وجه اتصالها هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق، فلا يجرمنكم ذلك واستقبلوها فإن لله المشرق والمغرب"(١).

وكأنه يشير بذلك إلى ما روي في سبب نزول قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ البقرة: ١١٤، فقد روي أنه "نزل في الروم لما غزوا بيت المقدس وخربوه وقتلوا أهله"(٢)، وقيل إن الآية نزلت في مشركي قريش حين صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين معه عن المسجد الحرام عام الحديبية، وسواء صحت الرواية الأولى أم الأخرى فإن وجه اتصال الآية متحقق بما بين المسجد الأقصى أو المسجد الحرام من ارتباط بقضية القبلة التي هي موضوع الآية، فلا تنافر بين هذه الآية وبين سياقها، وهنا تظهر براعة النظم القرآني في ترابط آياته وتناسبها.

* * *

(١) الزركشي: البرهان، ٤٥/١.
(٢) البيضاوي: أنوار التنزيل، ١٠١/١.

قال تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ البقرة: ٦١

وقال تعالى ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ المائدة: ٢١ - ٢٢

زعم القمي أن بعض أجزاء من حوار موسى عليه السلام مع قومه تفرقت آياتها وتفككت فصار بعضها في سورة وبعضها في سورة أخرى، وكان مستنده في هذا الادعاء ما توهمه من اتصال بين أقوال موسى عليه السلام وردود قومه عليه، وسار على نفس منهجه المشار إليه في اجتزاء الآيات من سياقها والربط بينها في سياق جديد متخيل في ذهنه هو دون أن يكون عليه دليل سوى ما ظنه من تفكك بين مضمون الآيات المتفقة في الموضوع.

فيقول القمي: "وأما الآيات التي هي في سورة وتمامها في سورة أخرى فقوله في سورة البقرة في قصة بني إسرائيل حين عبر بهم موسى البحر وأغرق الله فرعون وأصحابه وأنزل موسى ببني إسرائيل فأنزل عليهم المن والسلوى فقالوا لموسى ﴿ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ ﴾ فقال لهم موسى ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ فقالوا له ﴿ يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ فنصف الآية في سورة البقرة ونصفها في سورة المائدة"(١).

وللرد على هذه الادعاءات الباطلة نتوقف عند أمرين، إحداهما متعلق بطبيعة القصص القرآني كله، والآخر متعلق بخصوص هذه القصة على وجه التحديد.

(١) القمي، تفسير القمي، ١٢/١

أما ما يتعلق بطبيعة القصص القرآني فإن دأب القرآن في سرد مشاهد القصة الواحدة أن ينحو بها في كل سياق وردت فيه منحى مغايرًا لما سبقه، بحيث يمكننا القول إن القصة لا تتكرر، بل يكون لكل مشهدٍ منها سياق خاص بها يقوم على مقصد ما تتبناه السورة التي تضمنت المشهد.

وفي سورة البقرة كان المنحى الذي برز في ذكر حديث بني إسرائيل هو تبكيتهم بمخالفة أنبيائهم، وكثرة نكوصهم على أعقابهم مع توالي نعم الله عليهم، وقد أثر هذا المقصد على بنية القصص المتعلق بهم في السورة، حتى إن قصة البقرة -وهي قصة واحدة- عرضت في مقطعين متتالين وقدم فيها وأخر رعايةً لهذا المقصد الذي قامت عليه السورة، وقد التفت الزمخشري إلى هذه المسألة في تفسيره لآيات قصة البقرة فقال: " كل ما قص من قصص بنى إسرائيل إنما قص تعديداً لما وجد منهم من الجنايات، وتقريعا لهم عليها، ولما جدّد فيهم من الآيات العظام. وهاتان قصتان كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقريع وإن كانتا متصلتين متحدتين، فالأولى لتقريعهم على الاستهزاء وترك المسارعة إلى الامتثال وما يتبع ذلك. والثانية للتقريع على قتل النفس المحرّمة وما يتبعه من الآية العظيمة. وإنما قدّمت قصة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتيل لأنه لو عمل على عكسه لكانت قصة واحدة، ولذهب الغرض في تثنية التقريع."(١)

أما في سورة المائدة فكان الغرض هو تحذير المسلمين من السير على منوالهم والنهي عن موالاتهم والركون إليهم، فجاء قصص بني إسرائيل في سورة المائدة متسقًا مع هذا الغرض وموافقًا لهذا المقصد، نجد مصداق ذلك في حوار موسى مع قومه بشأن دخول الأرض المقدسة، وامتناعهم عن الاستجابة إليه، وفي أواخر السورة نجد خبر الحواريين مع عيسى عليه السلام في طلب إنزال المائدة، وهما نموذجان متناقضان يعبر أولهما عن تقاعسهم إزاء تكليف الله لهم، ويعبر الآخر عن إلحاحهم في طلب ما هم في غنى عنه، مما يستدرون به غضب الله عليهم إذ يقيمون به الحجة على أنفسهم ولا يبقون لهم عذرًا أمام الله، وكلاهما إساءة للأدب مع أنبيائهم، وخروج عن مقتضى الطاعة الواجبة عليهم، واستهانة بغضب الله وعذابه، وتلك أمور ينبغي على المسلمين أن يحذروا من الوقوع فيها.

وتبعًا لهذين السياقين فقد ناسب أن يقتصر حوار موسى عليه السلام مع قومه في سورة البقرة على تسجيل لجهم وتعنتهم في طلب أنواع الطعام وجواب موسى لهم، كما ناسب أن تفصل سورة المائدة ما

(١) الزمخشري: الكشاف، ١٥٤/١.

دار بعد توجيه الأمر إليهم بدخول الأرض المقدسة وتخاذلهم عن القتال واستخفافهم بنبيهم حين ﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَاۖ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ المائدة: ٢٤، ففي سرد هذا الحوار بأكمله وما أعقبه من حرمان الله تعالى لهم من دخول الأرض المقدسة ومعاقبتهم بالتيه، ما يتفق مع مقصد السورة من تحذير المسلمين من موالاتهم أو السير على هديهم في التخاذل عن نصرة الرسول الكريم.

وأما ما يتعلق بخصوص هذه القصة فإنه لابد من الإشارة إلى اختلاف في فهم دلالة كلمة (مصر) في آية البقرة، وهو اختلاف من شأنه أن يفصل بين ما ورد فيها وما جاء في سورة المائدة فتكون كل سورة قد عرضت قصة مختلفة؛ فقد اختلف المفسرون في المراد بمصر المذكورة في آية البقرة، فمنهم من أطلقها من غير تعيين، يعني أي مصر من الأمصار، ومنهم من عينها في مصر فرعون، أو في الأرض المقدسة[1]، فالقول بأن مصر في آية البقرة هي الأرض المقدسة المذكورة في المائدة هو أحد الاحتمالات في فهم دلالة القصة، وإذا لم يكن في تدبر سياق السورتين ما يدفع شبهة التفكك عن ترتيب الآيات، فإن في احتمال انفصال القصة واستقلال كل سورة بحدث مغاير للآخر ما ينقض الشبهة من الأصل.

* * *

قال تعالى ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ النساء: ٣

وقال تعالى ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤۡتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلۡوِلۡدَٰنِ وَأَن تَقُومُواْ لِلۡيَتَٰمَىٰ بِٱلۡقِسۡطِۚ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمٗا ﴾ النساء: ١٢٧

أثارت الآية الثالثة من سورة النساء تساؤلا قوياً عن الصلة بين الشرط وجوابه، فما العلاقة بين الخوف من عدم تحقيق القسط في كفالة اليتامى وبين نكاح النساء مثنى وثلاث ورباع؟ وكيف يرتب أحدهما على الآخر ترتب الجزاء على الشرط؟ إن الظاهر من العبارة انفصال العلاقة بين الشرط

(١) انظر في مناقشة هذه الآراء التفسير الكبير، ٥٣٣/٣.

والجزاء، وهو ما يؤذن بتفكك نظم الآية، ولم يقتصر الأمر على ذلك الانفصال المتبادر في هذه الآية، فإننا نلحظ اتصالا قويا بين موضوع الآية وبين قوله تعالى في السورة نفسها ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾.

وقد التمس القمي وجهًا من الاتصال بين الآيتين مدعيًا أنهما نزلتا معًا، وكان ترتيبهما في الأصل ترتيبًا متصلا، ثم حدث اختلال في تأليف الآيات فتقدمت بعض عباراتها على الأخرى وتباعد ما بينهما من آيات السورة، فيقول: "وأما قوله ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ ﴾ قال نزلت مع قوله تعالى ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ ﴾فنصف الآية في أول السورة ونصفها على رأس المائة وعشرين آية، وذلك أنهم كانوا لا يستحلون أن يتزوجوا يتيمة قد ربوها فسألوا الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ ﴾ إلى قوله ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ ﴾"(١).

ويعطينا هذا النص مثالا واضحا على ما يمكن أن يسببه خفاء وجه المناسبة من أوهام لدى المشككين في تناسب آيات القرآن، فتراهم يرمون القرآن بالتفكك واختلال النظم، ثم يبادرون بإصلاح هذا النص المضطرب -بحسب زعمهم- فينتهون إلى صورة أشد تفككا مما اتهموه به، غير مكترثين بما تواتر علمه من توقيفية ترتيب الآيات وأن لا مدخل للاجتهاد البشري فيها.

ففي سبيل إصلاح الخلل المزعوم في نظم الآية الأولى ربط القمي بينها وبين نظيرتها التي تشابهت معها في الموضوع، فادعى أولا أنهما نزلتا معا، ثم ادعى ثانيا أن ترتيب الآية الصحيح هو أن يكون جواب الشرط المذكور في الآية الأولى هو جواب السؤال المذكور في الآية الثانية، فكأن الأمر بنكاح ما طاب من النساء مثنى وثلاث ورباع واقع في جواب سؤال المؤمنين عن يتامى النساء، نظرًا لتحرج أوليائهن من الزواج بهن مع رغبتهم فيهن، فرفع الله عنهم الحرج في ذلك الأمر وأجاز لهم الزواج منهن مثنى وثلاث ورباع.

---

(١) القمي: تفسير القمي، ١/١٣٠

والغريب أنه ترك الآية الأولى بلا رابط ولا صلة بسياقها، حيث ترك الشرط بلا جواب، فتصير الآية ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ ﴾ ولا ندرى ما جواب الشرط حينئذ، فإنه لم يتعرض لمما يتبقى من الآية بعد اقتطاع جزء منها وضمه إلى سياق آخر، ولم يجد خللا في قراءة الآية الثانية بعد ضم هذا الجزء إليها، حيث إن تكملة المعطوفات في الآية يأبى أن يتخللها هذا الجزء المطول الذي اقتطعه من الآية الأولى، فكيف يستقيم النظم إن قيل ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ إلخ، ثم يعود العطف بقوله ﴿ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلۡوِلۡدَٰنِ وَأَن تَقُومُواْ لِلۡيَتَٰمَىٰ بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾.

إن ما أشكل عليه من تفكك السياق انتهى في رؤيته إلى صورة أشد تفككًا، ولا سبيل إلى تحقيق الترابط فيها سوى بادعاء سقوط شيء من آيات التنزيل وضياعه، وهو ما صرحت به بعض الروايات المنكرة حتى عند الشيعة أنفسهم، حيث تنسب الرواية إلى الإمام علي قوله في جواب أحد الزنادقة : "وأما ظهورك على تناكر قوله ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام، فهو مما قدمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن، وهذا وما أشبه مما ظهرت حوادث المنافقين فيه لأهل النظر والتأمل، ووجد المعطلون وأهل الملل المخالفة للإسلام مساغًا إلى القدح في القرآن، ولو شرحت لك كلما أسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطال، وظهر ما تحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء"(١)

أما ادعاؤه بنزول الآيتين معًا فلم يستند فيه إلى دليل من النقل، بل إنه نقل رواية أخرى تهدم كل ما اقترحه من إعادة نظم الآية، حيث يقول القمي: "وفي رواية أبي الجارود عن جعفر عليه السلام في قوله ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾النساء: ١٢٧ فإن نبي الله صلى الله عليه وسلم سئل عن النساء ما لهن من الميراث، فأنزل الله الربع والثمن، وقوله ﴿ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ النساء: ١٢٧ فإن الرجل كان يكون في حجره يتيمة فتكون ذميمة أو ساقطة يعني حمقاء فيرغب الرجل عن أن يزوجها ولا يعطيها مالها فينكحها غيره من أخذ مالها ويمنعها النكاح ويتربص بها الموت ليرثها فنهى الله عن ذلك، وقوله ﴿ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلۡوِلۡدَٰنِ ﴾ النساء: ١٢٧ فإن

(١) أبو منصور الطبرسي: الاحتجاج، تعليقات وملاحظات السيد محمد باقر الموسوي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، مؤسسة أهل البيت ع ، بيروت-لبنان، ١٩٨١م، ٢٥٤/١.

أهل الجاهلية كانوا لا يورثون الصبي الصغير ولا الجارية من ميراث آبائهم شيئا وكانوا لا يعطون الميراث إلا لمن يقاتل، وكانوا يرون ذلك في دينهم حسنا، فلما أنزل الله فرائض المواريث وجدوا من ذلك وجدًا شديدًا، فقالوا انطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكره ذلك لعله يدعه أو يغيره فأتوه، فقالوا يا رسول الله للجارية نصف ما ترك أبوها وأخوها، ويعطي الصبي الصغير الميراث، وليس أحدهما يركب الفرس ولا يحوز الغنيمة ولا يقاتل العدو، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك أمرت"(١).

وتتفق هذه الرواية مع المأثور في نزول الآية عند أهل السنة، ويستفاد منها تغاير ما بين السياقين، سياق آية (فانكحوا ما طاب لكم) وآية (يتامى النساء)، إذ ينصرف تأويل الآية الأخيرة إلى قضية منع الميراث، وهي قضية يشترك فيها اليتامى من النساء وغيرهن ويشترك فيها المستضعفون من الولدان، وبذلك يتحقق التماسك بين أجزاء هذه الآية بتناولها لأفراد القضية المثارة عند نزولها، ولا يكون في نظمها شيء من التفكك أو الاضطراب، فالسؤال المشار إليه في صدرها سؤال عام ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾ وكأنه تشوق إلى مزيد بيان لما أنزل فيهن من أحكام المواريث المتقدمة في أوائل السورة، "وهذا الاستفتاء حصل من المسلمين بعد أن نزل قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ "(٢)، ويتضح من فتوى الله فيهن أن سؤالهم كان متعلقًا بقضية ميراث المرأة وأحقيتها فيه، إذ خص الله يتامى النساء بذكر مستقل وضم إليهن المستضعفين من الولدان وما يجب على الأوصياء من رعاية مال اليتامى والحفاظ عليه، فالسياق مترابط متصل، ولا شبهة فيه من تفكك أو اضطراب.

أما مناسبة الجزاء للشرط في آية ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ فقد ذكر الماوردي "فيه أربعة تأويلات:

أحدها: يعني إن خفتم ألا تعدلواْ في نكاح اليتامى ، فانكحوا ما حَلَّ لكم من غيرهن من النساء ، وهو قول عائشة رضي الله عنها.

---

(١) القمي: تفسير القمي، ١٥٤/١

(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٢١٢/٥

والثاني: أنهم كانوا يخافون ألاّ يعدلوا في أموال اليتامى ، ولا يخافون أن لا يعدلوا في النساء ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، يريد كما خفتم ألاّ تعدلوا في أموال اليتامى ، فهكذا خافوا ألا تعدلوا في النساء ، وهذا قول سعيد بن جبير ، والسدي ، وقتادة.

والثالث: أنهم كانوا يتوقَّون أموال اليتامى ولا يتوقَّون الزنى ، فقال كما خفتم في أموال اليتامى ، فخافوا الزنى ، وانحكوا ما طاب لكم من النساء ، وهذا قول مجاهد.

والرابع: إن سبب نزولها ، أن قريشًا في الجاهلية كانت تكثر التزويج بغير عدد محصور ، فإذا كثر على الواحد منهم مؤن زوجاته ، وقَلَّ مالُه ، مدّ يده إلى ما عنده من أموال الأيتام ، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾."[1]

ولعل الوجه الثاني هو من أقوى الأوجه في حصول ارتباط الآية، ومنه يتبين أن ارتباط الجزاء بالشرط –وهو مثار الشبهة في نظم الآية- هو أمر متحقق وواقع، بضميمة سياق الآية المقامي والذي عبرت عنه روايات نزولها، ففي إطار تعرض السورة لأحكام اليتامى وما يتعلق بهم من الوصايا والتحذيرات الإلهية من التعرض لأموالهم أو سوء التصرف فيها، تتوقف السورة عند يتامى النساء بعد أن أثارت الآيات السابقة إشفاق الأوصياء من كفالة اليتامى، حيث نقرأ في الآية التي قبلها قوله تعالى﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا ﴾ النساء: ٢ ، وبعدها بعدة آيات يأتي قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ﴾ النساء: ١٠، فالوعيد ظاهر في التعرض لأموال اليتامى مما نتج عنه خوف الأوصياء وإشفاقهم من هذه الأمانة الجسيمة.

وقد قرنت الآية بين هذا الخوف الحاصل عندهم -وهو موقف إيماني نبيل- وبين أمر آخر هم متلبسون به ولا يعون ما فيه من الحيف والجور على الحقوق، وهو الأمر الذي تورعوا عنه في الوصاية على أموال اليتامى، فإن الضعف الذي يوجد في اليتامى لصغر سنهم وقصور عقلهم مشابه للضعف الذي يوجد في النساء لضعف بنيتهن وقلة حيلتهن لا سيما في بيئة العرب الجاهلية، فناسب أن تقرن الآية بينهما في جملة واحدة، وأن ترتب بينهما ترتب الجزاء على الشرط.

(١) أبو الحسن الماوردي: النكت والعيون، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت، ٤٤٨/١.

وتقدير الآية : " إن خفتم ترك العدل في حقوق اليتامى فتحرّجتم منها، فخافوا أيضاً ترك العدل بين النساء فقالّوا عدد المنكوحات، لأنّ من تحرج من ذنب أو تاب عنه وهو مرتكب مثله فهو غير متحرّج ولا تائب، لأنه إنما وجب أن يُتحرج من الذنب ويُتاب عنه لقبحه، والقبح قائم في كل ذنب."[1]، وانتقال الآية من ذكر اليتامى إلى النساء هو استطراد أدى إليه المشابهة بين حالة الظلم التي كانوا يخشون الوقوع فيها مع اليتامى، ونظيرتها التي هم واقعون فيها فعلا مع النساء.

وقد تبين بذلك ظهور مناسبة الآيتين -كلٍ في سياقها- وملائمة عباراتهما وتماسكها، وبقى أن نتساءل عن الحكمة من تأخير الآية الثانية بعد سرد طائفة من الأحكام والموضوعات الأخرى التي عالجتها السورة، فإن الله تعالى "ذكر في أول هذه السورة أنواعًا كثيرة من الشرائع والتكاليف، ثم أتبعها بشرح أحوال الكافرين والمنافقين واستقصى ذلك، ثم ختم تلك الآيات الدالة على عظمة جلال الله وكمال كبريائه، ثم عاد بعد ذلك إلى بيان الأحكام فقال ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾"[2] .

وقد تقدم جواب إجمالي عن خطة القرآن في بناء سوره، وأنه لا يسير على نمط الترتيب المبوب كما هو متعارف عليه في المصنفات العلمية، ومن ثم فلا ينقص من بلاغة القرآن أن تخالف ما تعارف البشر عليه من مناهج التبويب والتصنيف، ومع ذلك فقد اجتهد بعض المفسرين في تأمل الحكمة من تأخر آية (يستفتونك في النساء)، فذهب البقاعي إلى أن موضوع الآية يناسبه التفريق ليتكرر وقعه عليهم لما فيه من مخالفة لما شاع فيهم من ظلم النساء والأطفال وأكل أموال اليتامي، فقال: "وكان من أعظم مقاصد السورة العدل في الضعفاء من الأيتام وغيرهم في الميراث وغيره، وكان توريث النساء والأطفال -ذكورًا كانوا أو إناثًا- مما أبته نفوسهم وأشربت بغضه قلوبهم، وكان التفريق في إثبات ما هذا سبيله أنجع وإلقاؤه في قوالب البلاغة أنفع"[3].

أما صاحب المنار فوقف عند البعد الزمني للآية، إذ لما كان استفتاؤهم هذا ناشئًا عن تلقيهم لأحكام المواريث والأيتام فقد دفعهم ذلك إلى الإلحاح في السؤال وتكراره، فنزلت الآية التالية

(١) الزمخشري: الكشاف، ٤٦٧/١.
(٢) الرازي: التفسير الكبير، ٢٣٣/١١.
(٣) البقاعي: نظم الدرر، ٤١٦/١.

متأخرة عن الأولى في الزمن والترتيب، يقول: "ولعل الحكمة في وضعها هاهنا تأخر نزولها إلى أن شعر الناس بعد العمل بتلك الآيات بالحاجة إلى زيادة البيان في تلك الأحكام"(١).

وما ذهب إليه البقاعي أقرب إلى طبيعة الترتيب القرآني، فقد يتقدم وضع آيات تأخر نزولها، وقد يقع العكس، والأولى من هذا وذاك أن ينظر في سياق الآيتين لتبين مدى انسجامهما معه، وليتضح أن من سمات التفرد البلاغي في نظم القرآن تكرر عرض الموضوع الواحد في سياقات متعددة، على أن يتحقق لكل سياق منها الترابط والمناسبة.

فأما سياق الآية الأولى فهو -كما سبقت الإشارة- في التحذير من أكل مال اليتيم والاعتداء على حقه، وقد ارتبطت الآية بهذا السياق أوثق الارتباط من خلال الإفادة من تلك الحالة الشعورية التي تولدت لدى المسلمين جراء التشديد في شأن اليتامى والمقارنة بينها وبين حالهم مع النساء.

أما سياق الآية الثانية فلنمح فيه التحذير من كيد الشيطان وتزيينه سيء الأعمال، وسعيه في إبعاد الناس عن ملة الله واستدراجهم إلى حبائله وشركه، نقرأ في ذلك قوله تعالى ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ﴾النساء: ١١٧ - ١١٩، إن سعي الشيطان في غواية الناس عن طريق الله لا يكاد يقف عند حد، حتى إنه ليدخل في شعائر الله فيجعل لنفسه نصيبا منها كما نلمح في شق آذان الأنعام، في إشارة "إلى تحريم ما أحل ونقص كل ما خلق كاملا"(٢)، ثم نقرأ بعدها إشادة بمن يسلم وجهه لله وينأى عن سبيل الشيطان وكيده ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾النساء: ١٢٥.

في هذا السياق تأتي آية (يستفتونك في النساء) النساء مرتبطة بما ورد في نزولها من كراهية العرب لتوريث النساء والأطفال، وذلك بعد أن نزل حكم الله الفاصل في المواريث، فكأن الآية تعرض صورة من صور الكيد الذي يسعى إليه الشيطان لصد الناس عن ملة الله، وذلك فيما يحاوله من صد المسلمين عن تنفيذ حكم الله وتوريث أصحاب الحقوق بلا تفرقة بين قوي أو ضعيف.

* * *

(١) رشيد رضا: تفسير المنار، ٣٦٠/٥.
(٢) البيضاوي: أنوار التنزيل ، ٩٨/٢.

قال تعالى ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ آل عمران: ١٤٠

قال تعالى ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ النساء: ١٠٤

استند القمي في دعواه هذه المرة إلى البعد التاريخي في نزول الآيات، محاولا أن يثبت تفكك الآيات النازلة في سياق متحد، مما كان يستدعي في نظره أن تتحد في نظمها الترتيبي، لا أن ينفرد بعضها عن سياقه ويوضع في سورة أخرى، وذلك أن قوله تعالى (﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ النساء: ١٠٤ نزل في أحداث غزوة أحد حين تولى المسلمون يوم التقى الجمعان واضطربت صفوفهم، "فلما دخل رسول الله المدينة نزل عليه جبرئيل فقال يا محمد إن الله يأمرك أن تخرج في أثر القوم ولا يخرج معك إلا من به جراحة، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديًا ينادي يا معشر المهاجرين والأنصار من كانت به جراحة فليخرج ومن لم يكن به جراحة فليقم، فأقبلوا يضمدون جراحاتهم ويداوونها، فأنزل الله على نبيه ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ ﴾ النساء: ١٠٤ وهذه الآية في سورة النساء وجب أن تكون في هذه السورة، قال عز وجل ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ آل عمران: ١٤٠ [(١)].

ومع التسليم بنزول آية النساء في موقعة أحد وارتباطها بآيات سورة آل عمران التي تعرضت لأحداثها، فهذا لا يلزم عنه تفكك الآيات أو وقوع تبديل في مواضعها، لما تقدم من أن الأصل في ترتيب الآيات هو مناسبتها لسياقها، وليس للبعد التاريخي مدخل في ذلك، فقد تنزل الآيتان في وقت واحد، وتتخذ كلٌ منهما موضعًا مغايرًا للأخرى، ولذا فإن التساؤل ينبغي أن يتوجه إلى سياق هذه الآية التي زعم اقتطاعها من سياقها الأصلي من سورة آل عمران وضمها إلى آيات سورة النساء دون أن تكون هناك مناسبة لوضعها فيها، وعند التدبر في سياق هذه الآية ينكشف وجه الخفاء عن مناسبتها له وارتباطها بهذا الموضع الذي وضعت فيه من السورة.

(١) القمي: تفسير القمي، ١/١٢٥.

فقد جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن القتال في سبيل الله وحث المسلمين الذين لم ينتقلوا إلى دار الإسلام في المدينة على الهجرة إليها والانخراط في ساحة الجهاد، والتحذير من التخلف عن الهجرة والتعلل عن ذلك بالحجج الواهية، والترغيب في الهجرة مع الوعد بجزيل الثواب عليها، وهذا ما نجده في الآيات الكريمة: ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾ ۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ النساء: ٩٦ - ١٠٠، كما تعرضت الآيات لبعض الأحكام التي يحتاج إليها المجاهدون مثل "أحكام التعامل بين المسلمين في دار الهجرة وبقية الطوائف خارج هذه الدار بما في ذلك المسلمون الذين لم يهاجروا"(١) وذلك في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾النساء: ٩٢ ، ومثل أحكام الصلاة في حال الخوف وذلك في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾النساء: ١٠٢ الآيات، ثم تأتي الآية التي زعم القمي ارتباطها بآيات آل عمران المتعلقة بغزوة أحد.

والمتدبر في نظم الآية وسياقها لا يجد ما يعكر صفو هذا الارتباط الملحوظ في الآيات المتتابعة، فإن موضوع الآية "في التشجيع على الجهاد في سبيل الله في وجه الآلام والمتاعب التي تصيب المجاهدين، وذلك في تصوير ناصع لحال المؤمنين المجاهدين وحال أعدائهم المحاربين على مفرق الطريق"(٢)، وإذا ثبت أن الآية نازلة في أحد فإن دلالتها لا تتعارض مع السياق الترتيبي الذي وضعت فيه، فالحث على

(١) سيد قطب: في ظلال القرآن، ٧٣٩/٢.
(٢) نفسه.

الجهاد وتحمل الصبر والأذى في سبيل الله وصية متكررة للمؤمنين، تتجدد في كل مناسبة تستدعي تثبيت المجاهدين والربط على قلوبهم، ومن ثم فالمناسبة حاصلة بين الآية وبين سياقها، ولا تفكك يعتري هذا السياق حتى نلتمس لها سياقًا آخر.

* * *

قال تعالى ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾ الفرقان: ٥

وقال تعالى ﴿ وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ﴾ العنكبوت: ٤٨

هاتان الآيتان أيضًا مما ادعى القمي أنهما كانا في الأصل آية واحدة، ثم صار نصفها في موضع ونصفها في موضع آخر، وكان الباعث له على ما يدعيه هو ما بين الآيتين من الترابط الموضوعي باتفاقهما حول رد الشبهة عن الوحي وتكذيب المشركين فيما يفترونه على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نظر القمي فوجد قولهم في سورة الفرقان ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾ الفرقان: ٥، مردودًا عليه في سورة العنكبوت في قوله تعالى ﴿ وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ﴾ العنكبوت: ٤٨، "فرد الله عليهم فقال كيف يدعون أن الذي تقرأه أو تخبر به تكتبه عن غيرك وأنت ما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك"(١) ، فتراه يصل ما بين الآيتين ويعدهما آية واحدة، ضاربًا عرض الحائط بسياق كلٍ منهما، وقرر في مقدمة تفسيره أن "نصف الآية في سورة الفرقان ونصفها في سورة القصص والعنكبوت"(٢).

إن ما يدعيه القمي هو أقرب إلى اجتزاء الآيات من سياقها وتفكيك ما اتصل منها بحجة التشابه في المضمون، فإن سياق آية الفرقان هو سياق متصل يجمع بين مقالة الكافرين والرد عليها، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك فقال عند تفسيره للآية: "فحكى الله قولهم ورد عليهم فقال ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ

(١) القمي: تفسير القمي، ١٥١/٢.
(٢) نفسه، ١٢/١

إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ﴿٤﴾ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾ الفرقان: ٤ - ٥ فرد الله عليهم وقال قل لهم يا محمد ﴿ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ الفرقان: ٦ [1]، فالرد مقرون إلى قولهم وهو كافٍ في الجواب عنهم، وذلك أن السورة عرضت طائفة كبيرة من مزاعمهم وافتراءاتهم حول صدق النبي فيما يبلغه عن ربه، فقبل هذه الآية نقرأ قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ ﴾الفرقان: ٤، وبعدها نقرأ ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۙ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ﴾ الفرقان: ٧ - ٨، وكثرة هذه المزاعم دليل على أن المراد منها هو مجرد الجدال بالباطل ومحاولة صد الناس عن الاستماع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الإصغاء لما يقول، ومن ثم فمن المناسب جدًا أن يأتي الجواب مترفعًا عن هذا الجدل الباطل بذكر هذه الحقيقة ﴿ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾، وهو خبر ابتدائي مجرد من أية مؤكدات مع كثرة الشكوك والافتراءات التي تحيط به، ولكن ما تحمله هذه الحقيقة في ذاتها من براهين ودلائل تغني عن أي تأكيد، وتكون جوابا مسكتًا أمام هذه الافتراءات الباطلة، وبذلك يظهر مدى تناسب آية الفرقان مع سياقها وتماسكها به.

أما آية العنكبوت فهي في سياق مجادلة المشركين في إثبات أن القرآن نزل من عند الله، و"افتتاح هذه السورة بالحروف المقطعة يؤذن بأن من أغراضها تحدي المشركين بالإتيان بمثل سورة منه ... وجدال المشركين في أن القرآن نزل من عند الله هو الأصل فيما حدث بين المسلمين والمشركين من الأحداث المعبر عنها بالفتنة في قوله هنا ﴿ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ﴾ العنكبوت: ٢ فتعين أن أول أغراض السورة تثبيت المسلمين الذين فتنهم المشركون وصدوهم عن الإسلام"[2]، وهذا السياق يناسبه الرد المفصل والحجة المفحمة، ولذلك جاءت الآية قاطعة في استدلالها على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن ربه، فقد عاش في قومه أربعين عاما لم يقرأ فيها كتابا ولم يتعلم شيئا، ولو حدث شيء من ذلك لكان للمشككين في صدقه مدخل إلى هذا الشك، فقطع الله عليهم السبيل

(١) القمي، ١١١/٢.
(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٢٠٠/٢٠.

وألزمهم الحجة بقوله تعالى ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ العنكبوت: ٤٨.

أيقال بعد ذلك إن نصف الآية في الفرقان ونصفها في العنكبوت، وكل واحدة تسير في سياقها وتتناسب معه؟

ويظهر لنا من خلال القراءة السياقية لهذه الآيات التي وصفت بالتفكك أنها متناسبة مع سياقاتها غير نافرة عنها، وإذا كان المشككون قد سعوا إلى إثبات التفكك في ترتيب آيات القرآن لخدمة أغراضهم المختلفة من خلال الاستدلال بقرينة السياق، فإن إعادة النظر في نظم الآيات التي أشكلوا عليها يوضح مدى الترابط الذي يصلها بما جاورها من آيات، وبمقاصد السور الكلية التي تدور حولها الآيات في مجموعها.

ثانيًا: آيات توهم اختلال التأليف

١- آيات متقدمة وكان حقها التأخير

استند المشككون في سلامة النص القرآني من التحريف والتبديل إلى اختلال ظهر لهم في تأليف آيات القرآن وترتيبها، وقد بنوا دعواهم على افتراض لا دليل عليه، بل الشواهد والنصوص المأثورة في كيفية ترتيب آيات القرآن تنقضه وتسقطه من الاعتبار، هذا الافتراض هو أن الآيات تترتب داخل السورة الواحدة ترتيبًا زمنيًا، بحيث تكون فاتحة السورة أسبق في زمن نزولها من وسطها أو خاتمتها، وبناء على ذلك فإن وجود آيات متقدمة في الترتيب وهي بحسب الواقع الزمني متأخرة في النزول عما تلاها يعد اختلالا في تأليف السورة، ودليلا على أنه على خلاف ما أنزل الله.

ولو كان لأحدٍ من البشر يد في ترتيب آيات القرآن لقدم المنسوخ على الناسخ ، أو لوضع المتقدم في النزول قبل المتأخر عنه، فما ظنوه مطعنًا على سلامة القرآن من التبديل هو في حقيقة الأمر دليل جازم على توقيفية ترتيبه، وإذا كان الأمر كذلك فإننا نتساءل عن الحكمة من هذا الترتيب، وهل يفسد السياق لو وضعت الآية المتقدمة في النزول في موضع الآية الأخرى التي تأخرت عنها في النزول وتقدمت عليها في الترتيب؟

إذا استعرضنا النموذجين الذين ناقشهما القمي في تفسيره ويتصلان بهذه الظاهرة، فإننا نقف في البداية على الآيتين الكريمتين:

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ البقرة: ٢٣٤

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ البقرة: ٢٤٠

وفي التعليق على ترتيب الآيات يقول القمي: "في التأليف قد قدمت آية "عدة النساء أربعة أشهر وعشرا" على آية "عدة سنة كاملة" وكان يجب أولا أن تقرأ المنسوخة التي نزلت قبل ثم الناسخة التي نزلت بعده"[1]، وهو لا يرصد واقعًا في نظم الآيات دون المساس بتوقيقة ترتيبها، ولكنه في حقيقة الأمر يتخذ من ذلك دليلا على أن تأليف القرآن الذي بين أيدينا هو على خلاف ما أنزل الله.

وقد صرح بعض المفسرين بغرابة ترتيب الآية، فيقول ابن عاشور في تفسيره للآية الثانية: "موقع هذه الآية هنا بعد قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ إلى آخرها في غاية الإشكال، فإن حكمها يخالف في الظاهر حكم نظيرتها التي تقدمت، وعلى قول الجمهور هاته الآية سابقة في النزول على آية ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ يزداد موقعها غرابة إذ هي سابقة في النزول متأخرة في الوضع. والجمهور على أن هذه الآية شرعت حكم تربص المتوفى عنها حولا في بيت زوجها وذلك في أول الإسلام، ثم نسخ ذلك بعدة الوفاة وبالميراث"[2]

وهاتان الآيتان مشتركتان في بيان مدة العدة الواجبة على المتوفى عنها زوجها، وقد اتفقت كلمة جمهور المفسرين على أن الآية الأولى ناسخة للأخرى التي حددت مدة الاعتداد بالحول، وإن التأمل في نظم الآية الناسخة وسياقها يكشف عن مناسبة خفية بينها وبين ما احتف بها من آيات، فثمة خيط واصل بينها نتبينه في الآيات الكريمة ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾البقرة: ٢٣١ ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾البقرة: ٢٣٢، ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ البقرة: ٢٣٣ وقوله ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾البقرة: ٢٣٥

فهذه الآيات نلمح فيها إشارة إلى أن الإسلام لا يصادم فطرة الناس في النكاح والرغبة فيه، ولا يضع العوائق أمام الغرائز بما يفرضه على المسلمين من أحكام، وإنما مقصوده تنظيم بناء الأسرة المسلمة بما لا يصادم الفطرة ولا يخل بأصول الشريعة، وهذا يناسبه التخفيف في مدة العدة ليتيسر للمرأة

(١) القمي: تفسير القمي، ٨/١.
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٤٧١/٢.

الراغبة في الزواج وللرجل الراغب فيه أن يجتمعا عليه بصورة شرعية، فلعل آية (أربعة أشهر وعشرا) قد وضعت في هذا الموضع لتناسبها مع هذا المعنى المستفاد من السياق.

أما الآية الأخرى فقد جاءت عقب سياق نلمح فيه عدة قضايا تشترك في كونها شديدة الوقع وثقيلة على النفس وهو ما نجده في قوله تعالى ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾البقرة: ٢٣٧ وفي قوله ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾البقرة: ٢٣٨ - ٢٣٩، فالعفو عن الحقوق مما يشق على النفس ويثقل وقد دعت إليه الآية الكريمة مصحوبة بما يرغب المؤمنين فيه تخفيفًا لهذه الشدة التي يجدونها في نفوسهم حيث إن العفو أقرب لتحقيق معنى التقوى في النفس، فضلا عن أن المؤمن لا ينسى أصحاب الفضل عليه. والحث على إقامة الصلاة والمحافظة عليها تطرق إلى حالة الخوف، وهي حالة يظهر فيها معنى الشدة والثقل على النفس، وبتأمل هذين الأمرين يبدو السياق أقرب إلى معنى الآية المنسوخة التي تأخرت في الترتيب، فهي أيضًا مشتركة في هذا السياق الذي نلمح فيه معنى الشدة وثقل التكليف، حيث كانت العدة ممتدة حولا كاملا، وهي فترة طويلة نسبيًا، لاسيما مع ما تتحرك به نوازع النفس من الغرائز التي فطر الله الناس عليها، فناسب أن تتأخر الآية لتقع موقعها الملائم للسياق.

* * *

قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الفتح: ١٠

وقال تعالى ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ الفتح: ١٨

توقف القمي أمام هاتين الآيتين مدعيًا اختلال تأليف السورة فيهما، فأولاهما متأخرة في النزول عن الأخرى، وتبعًا لقاعدته المزعومة فكان من الواجب أن ينعكس الترتيب، الذي يدل بصورته الحالية على أنه لم يخل من اجتهاد بشري.

يقول القمي : "ونزلت في بيعة الرضوان ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الفتح: ١٨ واشترط عليهم أن لا ينكروا بعد ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يفعله ولا يخالفوه في شيء يأمرهم به، فقال الله عز وجل بعد نزول آية الرضوان ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الفتح: ١٠، وإنما رضي عنهم بهذا الشرط أن يفوا بعد ذلك بعهد الله وميثاقه ولا ينقضوا عهده وعقده، فبهذا العهد رضي الله عنهم، فقد قدموا في التأليف آية الشرط على بيعة الرضوان وإنما نزلت أولا بيعة الرضوان ثم آية الشرط عليهم فيها"(١) .

ولو كان الأمر كما يقول لوقع العكس، فإن الأقرب إلى صنيع البشر أن يقدم في الترتيب المنسوخ على الناسخ، والمتقدم في الزمن على المتأخر فيه، ولكن الترتيب الإلهي لا يخلو من حكمة، فإذا كانت آية الشرط -بحسب تعبير القمي- متأخرة في نزولها عن آية البيعة فإن سياق الآيات وترتيبها لم يختل، بل أتى على نظم بديع مترابط يفوق في بلاغته الترتيب الزمني الذي يتبادر إلى أذهان البشر، والذي يشكك بمقتضاه القمي في تأليف الآيات.

إن قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الفتح: ١٠ يعبر عن الشرط الذي تحقق به المسلمون حين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبتحقق هذا الشرط نالوا رضا الله عز وجل الذي عبرت عنه الآية الأخرى ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ

(١) القمي، تفسير القمي، ٣١٥/١.

ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الفتح: ١٨، فالترتيب الزمني الذي يقدم آية البيعة يفوت معه غرض التسلسل السببي الذي نجده في ترتيب الآيات، وذلك أن ذكر البيعة أولا ـ بحسب الترتيب الزمنيّ ـ يقرر الواقع التاريخي كما هو دون أن يقترن به تلك النكتة اللطيفة التي نجدها في نظم الآيات، وهي أن الآية حين تشترط على المؤمنين الوفاء بما بايعوا الرسول عليه لا تشترط عليهم شيئا لم يكن متحققًا فيهم وقت البيعة، وإلا ما رضي الله عنهم، والله تعالى يذكر الرضا عن المؤمنين مقرونًا بما علمه في قلوبهم من العزم على الوفاء ببيعتهم، ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ قال الرازي: "فعلم ما في قلوبهم من الصدق، إشارة إلى أن الرضا لم يكن عند المبايعة فحسب، بل عند المبايعة التي كان معها علم الله بصدقهم"(١).

فكأن آية الشرط التي تقدمت في الترتيب تشير إلى ما علمه الله في قلوبهم، فكان من حسن المناسبة أن تتقدم في الترتيب على آية البيعة، ليقع هذا الترابط السببي بين الشرط الذي تحقق فيهم -وهو الصدق والوفاء بما بايعوا عليه- وبين النتيجة التي أعقبته وهي رضا الله عليهم.

(١) الرازي: التفسير الكبير، ٧٩/٢٨.

٢-آيات في غير سياقها

زعم القمي وغيره من المشككين أن بعض الآيات وضعت في سور أخرى غير سورها التي كان ينبغي أن توضع فيها، وكان مستنده فيما يزعم هو أن سياق نزول هذه الآيات هو نفسه سياق هذه السور الأخرى، وأن السور التي وضعت فيها لا تتفق معها في هذا السياق، وستكون مناقشتنا له في إثبات المناسبة بين هذه الآيات وبين سياقها الترتيبي.

قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ آل عمران: ١٦١

ذكر القمي في تفسيره أن "هذه الآية نزلت في حرب بدر، وهي مع الآيات التي في الأنفال في أخبار بدر، وقد كتبت في هذه السورة مع أخبار أحد، وكان سبب نزولها أنه كان في الغنيمة التي أصابوها يوم بدر قطيفة حمراء فقدت فقال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا لا نرى القطيفة، ما أظن إلا أن رسول الله أخذها، فأنزل الله في ذلك ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ ﴾ إلخ، فجاء رجل إلى رسول الله فقال إن فلانا غل قطيفة فخبأها هنالك، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفر ذلك الموضع فأخرج القطيفة"(١).

ولمناقشة هذا الإشكال نتوقف أمام السياق الحالي لهذه الآية في سورة آل عمران وهي السورة التي عرضت أخبار أحد، مع التسليم بأن الآية نزلت في غزوة بدر، ونتساءل عن مناسبتها لسياقها وارتباطها به، بغض النظر عن توقيت نزولها المتقدم عما جاورها من آيات، فهل أثر هذا الاختلاف الزمني في مناسبة الآية لسياقها؟

لقد التفت البقاعي إلى وجه اتصال الآية بسياقها وكشف الخفاء عن مناسبتها له، إذ إنها مسبوقة بقوله تعالى ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ ۗ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ آل عمران: ١٦٠، وخذلان الله لهم لا يكون بغير سبب، بل يكون

(١) القمي: تفسير القمي، ١٢٦/١.

له ما يوجبه ويؤدي إلى وقوعه بهم، وفي هذا السياق ما أنسب أن تأتي هذه الآية التي تشير إلى سبب من أسباب الخذلان، يقول البقاعي: "لما كان الغلول من أعظم موجبات الخذلان أو أعظمها. والنزاهة عنه من أعظم موجبات النصر، كان أنسب الأشياء تعقيب هذه الآية بآية الغلول بيانًا، لأنه كان سبب هزيمتهم في هذه الغزوة، فإنه لا يخذل إلا بالذنوب، ومن أعظم الذنوب الموجبة للخذلان الغلول"(١).

هذا إن سلمنا بنزول الآية في غزوة بدر، ولكن هذه الرواية معارضة برواية أخرى تشير إلى أنها نزلت في أحد، وقرنت بينها وبين ما انتهت إليه المعركة من انكسار المسلمين، فقد ذكر الزمخشري من جملة الأقوال في تفسير الآية ما "روي أنها نزلت في غنائم أحد حين ترك الرماة المركز وطلبوا الغنيمة وقالوا: نخشى أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أخذ شيئا فهو له، وأن لا يقسم الغنائم كما لم يقسم يوم بدر، قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: ألم أعهد إليكم أن لا تتركوا المركز حتى يأتيكم أمرى، فقالوا: تركنا بقية إخواننا وقوفا، فقال صلى الله عليه وسلم: بل ظننتم أنا نغل ولا نقسم لكم(٢)".

وحتى لو لم تصح هذه الرواية فقد اتضح وجه اتصال الآية بسياقها وظهرت المناسبة بينه وبينها، وتلك المناسبة هي الأصل الذي يبنى عليه الترتيب في آيات القرآن، وليس الترتيب التاريخي الذي يعتمد على زمن نزول الآية.

* * *

(١) البقاعي: نظم الدرر، ١٠٩/٥.
(٢) الزمخشري: الكشاف، ٤٣٤/١.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴿٤٦﴾ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضۡلٗا كَبِيرٗا ﴿٤٧﴾ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَدَعۡ أَذَىٰهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾ الأحزاب: ٤٥ - ٤٨

زعم القمي أن هذه الآيات "نزلت بمكة قبل الهجرة بخمس سنين، فهذا دليل على خلاف التأليف"(١)، والثابت عند المفسرين أن هذه السورة مدنية بالإجماع(٢) حتى في تفاسير الشيعة، فيقول الطباطبائي: "وسياق آياتها يشهد بأنها مما نزلت بالمدينة"(٣).

ولا ندري على أي مصدر اعتمد القمي في القول بمكية هذه الآيات، مع تحديدها بخمس سنوات قبل الهجرة، ولعل الذي سوغ له القول بأن هذه الآيات مما نزل بمكة هو ما تضمنته من الأمر بترك أذى المشركين، إذ قد يفهم منه ما يتعارض مع تشريع الجهاد في المدينة، وقد أمر الله تعالى نبيه بجهاد المشركين في مواضع عديدة في السور المدنية فقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ التحريم: ٩، وقال ﴿ وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗ ﴾التوبة: ٣٦، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب جهاد المشركين ومقاتلتهم.

وقد تأول المفسرون هذه الآية بما لا يتعارض مع تشريع الجهاد، فذهب الطاهر بن عاشور إلى أن الأمر بترك أذى المشركين يكون صادقاً "بالإعراض عما يؤذون به النبي صلى الله عليه وسلم من أقوالهم، وصادقاً بالكف عن الإضرار بهم، أي أن يترفع النبي صلى الله عليه وسلم عن مؤاخذتهم على ما يصدر منهم في شأنه، وهذا إعراض عن أذى خاص لا عموم له، فهو بمنزلة المعرف بلام العهد، فليست آيات القتال بناسخة له، وهذا يقتضي أن يترك أذاهم ويكلهم إلى عقاب آجل"(٤).

ومما سبق يتبين أن لا إشكال في مناسبة الآيات سوى ما توهمه القمي من نزولها بمكة، وما يظهر في قوله تعالى ﴿ وَدَعۡ أَذَىٰهُمۡ ﴾من التعارض مع سياق السور المدنية.

* * *

(١) القمي: تفسير القمي، ١٩٥/٢

(٢) ابن عطية: المحرر الوجيز، ٣٦٧/٤، والرازي: التفسير الكبير، ١٥٣/٢٥.

(٣) الطباطبائي: الميزان، ٢٧٩/١٦.

(٤) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٥٨/٢٢.

قال تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ النور: ٦٢

يتخذ القمي من وجود هذه الآية في سورة النور دليلا على أن تأليف القرآن على خلاف ما أنزل الله، وذلك لما اعتمد عليه من أنها نزلت في حنظلة بن أبي عامر، وهو رجل من الخزرج، كان قد تزوج في تلك الليلة التي كان في صبيحتها حرب أحد، ودخل بزوجته في تلك الليلة، "واستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقيم عندها، فأنزل الله ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾ النور: ٦٢ فأذن الله رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذه الآية في سورة النور وأخبار أحد في سورة آل عمران، فهذا دليل على التأليف على خلاف ما أنزله الله"(١).

وقد عارض القمي نفسه في موضع آخر من تفسيره، حيث أثبت أن الشطر الأول من الآية وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾ نزل لسبب آخر غير الذي رواه آنفا، حيث يقول: "نزلت في قوم كانوا إذا جمعهم رسول الله لأمر من الأمور في بعث يبعثه أو حرب قد حضرت يتفرقون بغير إذنه، فنهاهم الله عز وجل عن ذلك"(٢)، غير أنه يعود في الموضع نفسه فيذكر أن شطر الآية الثاني نزل في شأن حنظلة في سياق غزوة أحد، فيقول: "وقوله ﴿ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾ قال: نزلت في حنظلة بن أبي عياش، وذلك أنه تزوج في الليلة التي صبيحتها حرب أحد، فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقيم عند أهله، فأنزل الله هذه الآية"(٣).

وإذا سلمنا بهذه الصورة التي أثبتها في نزول الآية بحيث يكون نصفها الأول في سبب ونصفها الثاني في سبب آخر، فمن لنا بتسويغ الانفصال بين الشطرين مع وجود الفاء التي تدل على تفرع الكلام عما سبقه واتصاله به، ووجود الضمير الذي يعود على المؤمنين المذكورين في شطر الآية الأول، فقوله تعالى

(١) القمي: تفسير القمي، ١١٨/١.
(٢) نفسه، ١١٠/٢.
(٣) نفسه.

﴿ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ ﴾ لا ينفصل في دلالته وتركيبه عن الجزء السابق عليه، إذ تفرع الفاء حالة الاستئذان عن صفة المؤمنين الذين لا يذهبون في حاجتهم دون أن يطلبوا الإذن من رسول الله، ويعود الضمير عليهم مؤذنًا بترابط الآية وتماسكها.

أما لو حملت الآية كلها على أنها نزلت في أحد بشأن حنظلة بن أبي عامر، فلا يضير ترتيب القرآن أن توضع في سورة النور مع أن أخبار أحد في سورة آل عمران، لما تقدم مرارًا من أن الشأن المعتبر في هذا الترتيب هو انسجامه في السياق وتناسبه معه، وإن تأملنا في سياق الآية من سورة النور فإننا نجد الاستئذان من جملة الآداب التي علمتها السورة للمؤمنين، وفصلت لهم أحواله وشروطه، فقد تعرضت السورة لاستئذان الأطفال على آبائهم في قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ﴾النور: ٥٨ وبينت وجوب الإذن مطلقا للبالغين ﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾النور: ٥٩، كما تعرضت الآيات للاستئذان في دخول البيوت فقال تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾النور: ٢٧.

ويتضح من هذه الآيات أن موضوع الاستئذان كان من جملة الموضوعات التي عالجتها السورة، ولا يبعد كثيرا عن هذا الموضوع ما عالجته الآية التي نحن بصددها، فإنه لا يعدو أن يكون حالة خاصة من حالات الاستئذان وهو ذلك الأدب الرفيع الذي تسعى السورة إلى تحقيقه في المجتمع المسلم، فالاستئذان في حالة الأمن نجده في الآيات المذكورة آنفا، والاستئذان في حالة الحرب نجده في الآية التي أشكل عليها القمي.

* * *

قال تعالى ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ۚ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ النور: ٦١

يزعم جولدتسيهر أن العبارة التي افتتحت بها الآية وهي قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ النور: ٦١ "قد أدخلت في هذا السياق الآخر الذي كانت غريبة عنه، وقد أثرت أثرا واضحا في تحرير الآية التي لا يمكن إعادة بدايتها الأصلية على وجه الدقة"(١)

وقد كان دافعه في هذا الزعم أن هذه العبارة "لا تنطبق في الأصل على مشاركة الإنسان في تناول الطعام في غير منزله، ولكن تنطبق على الاشتراك في الغزوات"(٢)، وكأنه نظر إلى التشابه اللفظي بين العبارة وبين قوله تعالى في سورة الفتح ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الفتح: ١٧ وهي واردة في ذكر أصحاب الأعذار الذين عجزوا عن الاشتراك في الغزو، وذلك في سياق تعنيف الأعراب المتخلفين عن الجهاد الذين ذكروا في قوله تعالى ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾ الفتح: ١١.

ولم يكتف جولدتسيهر بادعاء اختلال تأليف السورة ووضع الآية في غير موضعها، بل حاول أن ينسب هذا الرأي إلى أحد كبار المفسرين وهو الإمام البيضاوي صاحب التفسير المعتمد لدى أهل السنة، إذ يستشهد بكلام له على أن هذه الجملة لا تلائم ما قبلها وما بعدها، إذ يقول: "وقد حاول بعض المفسرين المسلمين أنفسهم – حقيقة دون أن يفترضوا وقوع مثل هذه التحشية- أن يشرحوا هذه الكلمات تبعًا لمعناها الظاهر، وهو بيان العذر في جانب القوم العاجزين جثمانيًا عن الاشتراك في

(١) جولدتسيهر: العقيدة والشريعة، ٣٠٧.
(٢) نفسه.

الحرب، ولكنهم اضطروا للاعتراف أن هذا التفسير غير مقبول، لأن الجملة المشتبه فيها إن أخذت بهذا المعنى فهي لا تلائم ما قبله وما بعده" (البيضاوي)"[1].

ولا يخلو صنيعه من خيانة علمية ظاهرة، "وما أشد خيانته حينما ينسب إلى رجل سني يعتز بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم التمحل في تفسيره للخروج من مأزق (التحشية)، وليست خيانته من باب التحريف، بل من باب نسبة كلام لقائل لم يقل منه حرفا"[2] ، فإن عبارة البيضاوي لا تمت بصلة إلى ما نسبه إليه، وهذا كلام البيضاوي بنصه:

"﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ نفي لما كانوا يتحرجون من مؤاكلة الأصحاء حذراً من استقذارهم، أو أكلهم من بيت من يدفع إليهم المفتاح ويبيح لهم التبسط فيه إذا خرج إلى الغزو وخلفهم على المنازل مخافة أن لا يكون ذلك من طيب قلب، أو من إجابة من دعوهم إلى بيوت آبائهم وأولادهم وأقاربهم فيطعمونهم كراهة أن يكونوا كلاً عليهم، وهذا إنما يكون إذا علم رضا صاحب البيت بإذن أو قرينة أو كان في أول الإسلام ثم نسخ بنحو قوله ﴿ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ ﴾ الأحزاب: ٥٣. وقيل نفي للحرج عنهم في القعود عن الجهاد وهو لا يلائم ما قبله ولا ما بعده."[3]

إن جولدتسيهر يحاول أن يثبت اضطراب ترتيب آيات القرآن فيقع هو في اضطراب النقل، مع الفارق أنه تعمد تشويه كلام البيضاوي ولي عنقه ليوافق هواه، فإنه "يجعل قولا محكيًا بصيغة التمريض ثم يرده ناقله لأنه لا يناسب السباق واللحاق، يجعله القول المحكي فقط ويبتر النقل، متغاضيًا عن الرأي الحق في المسألة، بل يزيد بأن البيضاوي معه في رأيه"[4].

وما ذكره البيضاوي في مناسبة الآية لسياقها ظاهر وجلي في أن رفع الحرج عن أصحاب الأعذار في الآية مغاير لرفع الحرج عنهم في الآية المتقدمة عليها في أوائل السورة، فإن المقصود هنا هو رفع الحرج عنهم في مؤاكلتهم للأصحاء خشية استقذارهم لهم، أو أن لا يكون ذلك عن طيب قلب منهم، أو أن يكونوا كلاً عليهم، وليس في شيء من ذلك ما يختل به نظم الآية أو يفسد ترتيبها.

---

(١) جولدتسيهر: العقيدة والشريعة، ٣٠٧.
(٢) محمد أحمد يوسف القاسم: الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن، ص٥٢٠.
(٣) البيضاوي: أنوار التنزيل، ١١٤/٤.
(٤) محمد أحمد يوسف القاسم: المرجع السابق، ص٥٢١.

* * *

وبعد عرض هذه الشواهد الكثيرة على تناسب آيات القرآن وارتباطها داخل المعقد الواحد، يتجلى لنا سر من أسرار الإعجاز في نظم القرآن الكريم، إذ تتآلف آياته وتترابط في نظام بديع وتسلسل مرتب، وإذا كانت الباحثون في علم المناسبات قد وقفوا على معالم هذا الترابط فيما تعرضوا له من سور القرآن وآياته، فقد حاول هذا البحث أن يركز جهده على معلم واحد منها، وذلك بقراءة الآيات المتتابعة التي يجمعها معقد متصل ومحاولة كشف الخفاء عما أشكل من مناسبة آياتها بعضها لبعض.

الخاتمة ونتائج البحث

سعت نظرية النظم التي قامت عليها البلاغة العربية إلى تدبر أسرار الإعجاز البياني في القرآن الكريم، وكانت المناسبة عمادًا أصيلا في بناء هذه النظرية لكونها تنظر إلى النص على أنه وحدة مترابطة النسج ملتئمة الترتيب، بدءًا من الآية وانتهاءً بمجموع سور القرآن، وقد توقف هذا البحث عند جانب خاص من جوانب المناسبة في القرآن، وهو مناسبة ترتيب آياته المتتابعة التي يجمعها موضوع واحد أو سياق متصل، وحاول أن يكشف الخفاء عن وجوه المناسبة في ترتيب هذه الآيات، التي يعد غياب المناسبة عنها شبهة لا تليق بمقام النظم القرآني.

وقد اعتمد البحث على المنهج السياقي في قراءة تلك الآيات، بعد أن عرض لملامح نظرية السياق وأوضح ارتباطها الوثيق بقراءة النص القرآني في مجالات العلوم المختلفة التي قامت على خدمته، ثم ناقش البحث في جانبه النظري بعض قضايا ترتيب آيات القرآن وكيفية تألفها وانتظامها في سلك السور، وشبهة خفاء المناسبة عن بعض هذه الآيات ومصدر هذه الشبهة ودوافعها ونماذج من افتراءات المدعين لها، ومرجعية السياق في كشف هذا الخفاء الناجم عن قصور النظر فيها.

وتلمس البحث عددًا من العلاقات التي تتولد عن رحم المناسبة بين آيات المعقد الواحد من معاقد السورة، حيث ناقش أوجه الاتصال بين الآيات المتتابعة المتفقة في الموضوع، وما يجمع بينها من أنماط التعالق والانتقال، سعيًا إلى الإفادة منها في قراءة خفاء المناسبة، وقد تتبع البحث هذه العلاقات في الدرس البلاغي والقرآني مع الإشارة إلى بعض إسهامات علم النص في هذا الإطار، وكان من أبرز هذه العلاقات: المشاركة والاستئناف والتخلص والاستطراد.

ثم تتبع البحث في جانبه التطبيقي ظواهر خفاء المناسبة التي أثيرت حولها الشبهات وحاول بعض المشككين أن يتخذ منها دليلا على ضياع شيء من القرآن أو تحريفه، وعرض للآيات التي وصفت بالانقطاع في سياقها المتصل، أو بالتفكك بين آياتها المتتابعة، أو باختلال التأليف بين المتقدم منها والمتأخر، وحاول البحث أن يوظف القراءة السياقية للرد على تلك الشبهات وإظهار التناسب والارتباط الوثيق بين الآيات وسياقها.

وقد خلص البحث من ذلك إلى بعض النتائج:

أولا: للمناسبة في القرآن تجليات متعددة تتوزع في دوائر سياقية متباينة الخصوص والعموم، وقد اختلفت نظرة المسلمين أنفسهم تجاه بعض هذه الدوائر، حيث رفض بعضهم تعميم فكرة المناسبة على جميع آيات السورة الواحدة، وتوسع بعضهم فزعم تناسب ترتيب السور كلها، ومع وجود هذا الخلاف فإن الإقرار بمناسبة الآيات ذات التتابع والارتباط الموضوعي ظل محل اتفاق، فهو سمة أصيلة من سمات النظم البلاغي المعجز.

ثانيًا: تألفت سور القرآن على الصورة التي هي عليها بتوقيف إلهي خالص دون تدخل بشري، حيث كانت تنزل نجومًا مفرقة، وكانت المناسبة هي الأصل الذي جرى عليه ترتيب الآيات، مهما اختلف سبب نزولها وتاريخه، فإذا كانت الآيات على حسب الحوادث تنزيلا فإنها على حسب الحكمة ترتيباً.

ثالثًا: برزت شبهة خفاء المناسبة لدى بعض مفسري الشيعة وارتبطت بدوافع مذهبية تخدم فكرة الإمامة، وقد تلقفها المستشرقون وبالغوا في وصف القرآن بالتفكك وافتقاره إلى التماسك والمناسبة، وتعرضه للتحريف أو الترتيب العشوائي.

رابعًا: لما كانت المناسبة تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض فهي وثيقة الصلة بالسياق، وقد عوّل أصحاب الشبهات على سياق الآيات التي خفيت مناسبتها، فكان الرد عليهم من الجهة نفسها التي اعتمدوا عليها، وكانت مرجعية السياق هي المعتبرة في كشف خفاء المناسبة.

خامسًا: التفت البلاغيون إلى العلاقات الرابطة بين أجزاء الكلام لا على مستوى الجملة الواحدة فحسب، وإنما على مستوى الجمل المتتابعة أيضًا، وهذا ما تتبعه البحث في دراستهم لمباحث الفصل والوصل وبعض صور العطف بين مجموع الجمل وبعض أنماط الانتقال بين معاني الكلام.

سادسًا: أفاد علماء القرآن من جهد البلاغيين في دراسات علاقات الجمل، وطبقوه على آيات القرآن الكريم وسوره، فقدموا مادة وافية في مجال المناسبات القرآنية، الذي اتسع لديهم ليشمل مجمل العلاقات بين أجزاء السورة الواحدة، وبين خاتمتها وفاتحة التالية لها، وبين السورة كلها وما قبلها وما بعدها.

سابعًا: اشتراك الجملتين في المسند أو المسند إليه مما يؤذن بالمناسبة بينهما، وقد ناقش البلاغيون ذلك في حديثهم عن الجهة الجامعة بين الجمل في باب الوصل، حيث قسموها إلى جامع عقلي ووهمي وخيالي، وتطرقوا إلى أثر السياق المقامي في تحقيق المناسبة بين العبارات، وهو ما طبقه علماء القرآن على المناسبات المرتبطة بأسباب النزول.

ثامنًا: من علاقات الفصل عند البلاغيين التبعية سواء بالتأكيد أم البيان أم البدل، وقد عمق علماء القرآن هذه العلاقات وتوسعوا في تطبيقها على آيات القرآن الكريم وسوره، وأولوا عناية خاصة بعلاقة الإجمال والتفصيل، وهي من أهم علاقات المناسبة بين آيات القرآن.

تاسعًا: الاستطراد من الخصائص التعبيرية في البيان العربي الذي نزل به القرآن الكريم، وهو الانتقال من معنى إلى آخر ثم الرجوع إلى المعنى الأول، ويعتمد هذا الانتقال على المناسبة بين المعنيين والارتباط بينهما، وقد غفل كثير من أصحاب الشبهات عن هذه الخصيصة فبادروا إلى اتهام النظم القرآني بافتقاره إلى المناسبة بين عباراته، وهو خطأ كبير في قراءة النص القرآني، إذ إنهم حاولوا بذلك أن يلبسوه ثوبًا ليس له، وللقرآن أصوله البلاغية التي ينبغي أن تراعى في قراءته.

عاشرًا: الانقطاع شبهة تبدو للمتعجل النظر في سياق بعض الآيات المتتابعة المتفقة في الموضوع، إذ تتوسطها آية أو غير آية تخفى علاقة المناسبة بينها وبين سياقها المتصل، وقد عالج البحث طائفة من الآيات التي أثيرت حولها شبهة الانقطاع وارتبطت الادعاءات فيها بالجدل المذهبي حول بعض الآيات التي تخدم قضية الإمامة عند الشيعة، وتوصل البحث من خلال القراءة السياقية المتدبرة إلى مناسبتها لسياقها وعدم انفصاله عنه، ودحض شبهات المشككين في وثاقة الترتيب القرآني وسلامته من التبديل والتحريف.

حادي عشر: التفكك من ظواهر خفاء المناسبة في ترتيب آيات القرآن، وقد أثار المشككون هذه الشبهة بدعوى افتقار بعض الآيات المتتابعة إلى أدنى مناسبة في انتقالها من آية إلى أخرى، أو من عبارة إلى أخرى في الآية الواحدة. فضلا عما توهموه من ضرورة اقتران الآيات المتفقة في المضمون وعدم تفرقها بين آيات السور.

ثاني عشر: اختلال التأليف شبهة أطلقها بعض المشككين في سلامة الترتيب القرآني، وصورته أن يتقدم ترتيب بعض الآيات المتأخرة في النزول على غيرها من المتقدمة فيه، وهو ما يعني لديهم أن ترتيب آيات القرآن على خلاف ما أنزل الله أو أن بعضه كان بتدخل باجتهاد بشري، مما أدى إلى اختلال في نظمه.

ثالث عشر: الأصل في ترتيب آيات القرآن هو مناسبتها لسياق هذا الترتيب، وليس مناسبتها للموضوع الذي تضمنته الآيات، أو موافقتها لزمن نزولها تقديمًا وتأخيرًا، ومن ثم فقد وهم القائلون بالتفكك أو اختلال التأليف في ترتيب آيات القرآن، لأن القراءة السياقية للآيات التي ادعوا فيها ذلك تكشف عن تناسب بديع لسياقها الترتيبي وارتباط وثيق بمواضعها من نظم الآيات؛ فمن سمات التفرد البلاغي في نظم القرآن الكريم أن يتكرر عرض القضية الواحدة في مواضع متعددة، على أن يتحقق في كل موضع منها ارتباطه بسياقه ومناسبته له.

وبعد فقد حاول هذا البحث أن يرد الشبهة عن جانب من جوانب النظم القرآني وهو النظم الترتيبي الذي يتصل به سياق الآيات وتترابط معاقدها في تآلفٍ وانسجام، فما كان فيه من توفيق فمحض عطاء وتفضل من الواهب العلي، وما كان فيه من خلل فمن قصور صاحبه عن إدراك أسرار البيان الإلهي ، فلعل الله يتقبل عنه أحسن ما عمل ويتجاوز عن سيئاته في أصحاب الجنة، وعد الصدق الذي كانوا يوعدون.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

- ابن الأثير (أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر-بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ابن الأثير: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.
- ابن أبي الإصبع (عبد العظيم بن الواحد بن ظافر): بديع القرآن، تحقيق: دكتور حفني محمد شرف، دار نهضة مصر، د.ت.
- ابن أبي الإصبع: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: دكتور حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ت.
- الألوسي(شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني) : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد) : الأضداد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٨٧م.
- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ابن باديس (عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي) : تفسير ابن باديس (في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب): إعجاز القرآن، تحقيق: السيد صقر، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٥م.
- الباقلاني: الانتصار للقرآن، تحقيق: دكتور محمد عصام القضاة، دار الفتح-عمان، دار ابن

حزم-بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة): الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ
- البقاعي (برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن بن الرُّبَاط): مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٨٧م.
- البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، د.ت. مصورًا عن طبعة الهند التي صححها وعلق عليها الشيخ محمد عبد الحميد، والدكتور محمد عبدالمعيد خان.
- البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي) : أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١، د.ت.
- البيهقي(أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى): أحكام القرآن للشافعي، كتب هوامشه عبد الغني عبد الخالق، قدم له: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م.
- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر) : مختصر المعاني، ضمن شروح التلخيص، دار البصائر، ٢٠٠٨م.
- التهانوي (محمد بن علي بن محمد الفاروقي الحنفي) : كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي): مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، دمشق، ١٩٧٢م.
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، د.ت.
- الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني) : حاشية الجرجاني على الشرح المطول للتفتازاني ؛ بهامش الشرح، المكتبة الأزهرية للتراث، مصورًا عن طبعة إستانبول، ١٣٣٠هـ.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) : دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط٥، ٢٠٠٤م.
- ابن جني(أبو الفتح عثمان بن جني) : الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
- ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي) : زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد) : تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- حازم القرطاجني (أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن): منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط٣، د.ت.
- ابن حجة الحموي (تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله) : خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ٢٠٠٤م.
- ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد) : فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة-بيروت، ١٣٧٩هـ.
- الحرالي (أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن التُّجِيبي الأندلسي) : تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي، تحقيق: محمادي بن عبد السلام الخياطي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٧م.
- الحصري (أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري القيرواني) : زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل-بيروت، د.ت.
- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ، ١٤٢٠هـ.
- الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي) : بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م.
- الخطيب الإسكافي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني): درة التنزيل وغرة التأويل، تحقيق: محمد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠١م.
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) : المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.

- ابن دقيق العيد (تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع): إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، د.ت.
- الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي): التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد) : المفردات في غريب القرآن، ضبط هيثم طعمي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ٢٠٠٨هـ.
- ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق) : العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١م.
- الرماني(أبو الحسن علي بن عيسى بن علي) : النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف.
- ابن الزبير الغرناطي (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم) : البرهان في تناسب سور القرآن، تحقيق: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، ١٩٩٠م.
- الزركشي(أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر) : البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م.
- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٧٥م.
- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد) : أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- السبكي (بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي) : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار البصائر، ٢٠٠٨م.
- السجلماسي (أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري) : المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق: علال غازي، مكتبة المعارف-الرباط، ١٤٠٦هـ.
- السرخسي (محمد بن أحمد بن أبي سهل) : أصول السرخسي، دار المعرفة-بيروت، د.ت.

- أبو السعود العمادي (محمد بن محمد بن مصطفى) : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي-بيروت، د.ت.
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي): مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ١٩٨١.
- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) : الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) : الإتقان في علوم القرآن، تحقيق:محمد ابو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر-بيروت، د.ت.
- السيوطي: قطف الأزهار وكشف الأسرار، تحقيق: أحمد بن محمد الحمادي، وزارة الأوقاف القطرية، ط١، ١٩٩٤م.
- السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، د.ت.
- الشاطبي (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي) : الموافقات في أصول الشريعة، بشرح الشيخ عبد الله دراز، دار الحديث-القاهرة،٢٠٠٥م.
- الشوكاني (محمد بن علي بن محمد بن عبد الله) : فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٤٩هـ.
- الصنعاني (الأمير محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني) : سبل السلام، دار الحديث-القاهرة، د.ت.
- ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم) : عيار الشعر، تحقيق: عبدالعزيز المانع، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٥م.
- الطبرسي (أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب) : الاحتجاج، تعليقات وملاحظات السيد محمد باقر الموسوي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، مؤسسة أهل البيت ع ، بيروت-لبنان، ١٩٨١م.
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : جامع البيان، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
- الطوفي (نجم الدين سليمان بن عبد القوي) : الإكسير في علم التفسير، تحقيق: عبد القادر

حسين، مكتبة الآداب، ٢٠٠٠م.
- ابن عبد السلام (أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي) : الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دار البشائر الإسلامية، مصورًا عن طبعة المطبعة العامرة ١٣١٣هـ
- ابن عبد السلام، الإمام في بيان أدلة الأحكام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن عرفة (أبو عبد الله محمد بن محمد التونسي) : تفسير الإمام ابن عرفة، تحقيق:حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية-تونس، ط١، ١٩٨٦م.
- ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- العلوي (أبو إدريس يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الزيدي) : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٩م، مصورًا عن طبعة دار الكتب الخديوية، ١٩١٤م.
- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي) : المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٩٩٢مـ.
- ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي) : مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري) : الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث-القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- القمي(علي بن إبراهيم بن هاشم) : تفسير القمي، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر-قم/إيران، ط٣، ١٣٠٣ هـ.
- الكاشاني (محمد محسن بن مرتضى بن محمود الملقب بالفيض الكاشاني) : تفسير الصافي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ٢٠٠٧م.
- الماتريدي (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود) : تأويلات أهل السنة، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البغدادي) : النكت والعيون (تفسير الماوردي)، تحقيق السيد عبد المقصود، دار الكتب العلمية -بيروت/لبنان، د.ت.
- المجلسي (محمد باقر) : بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران-قم.
- مسلم بن الحجاج: المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت
- المغربي (ابن يعقوب) : مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي) : لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- النووي (أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف): المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على مسلم)، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد) : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر-دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

ثانيًا: المراجع العربية

- أبو القاسم الخوئي: البيان في تفسير القرآن، منشورات أنوار الهدى، ١٩٨١م.
- أحمد أبو زيد (دكتور) : التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٢م.
- تمام حسان(دكتور): اللغة العربية معناها ومبناها،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- جعفر السبحاني: المناهج التفسيرية في علوم القرآن، نشر مؤسسة الإمام الصادق- قم، ط٣، ١٤٢٦هـ.
- حسن جاد طبل(دكتور): حول الإعجاز البلاغي للقرآن، قضايا ومباحث، مكتبة الإيمان- المنصورة، ط١، ٢٠٠٥م.
- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي(دكتور): دلالة السياق، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٣هـ.
- سامر عبد الرحمن شوافي(دكتور): منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، دار الملتقى- سوريا، ط١، ٢٠٠٩م.
- سعيد بحيري(دكتور): علم لغة النص، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط١، ١٩٩٧م.
- سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، ط١٧، ١٤١٢هـ.
- الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير،الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- عبد الحسين شرف الدين الموسوي: الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت-لبنان .
- عبد الحسين شرف الدين الموسوي: المراجعات، مؤسسة الوفاء، د.ت.
- عبد الحميد الفراهي: دلائل النظام، المكتبة الحميدية، ١٣٨٨هـ.
- عبد العظيم المطعني(دكتور): خصائص التعبير القرآني وسماته البيانية، مكتبة وهبة.
- عبد الفتاح البركاوي(دكتور): دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار- القاهرة، ١٩٩١م.

- عبد الكريم الخطيب: التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي-القاهرة.
- عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب، ١٩٩٩م
- عبد المتعال الصعيدي: النظم الفني في القرآن، مكتبة الآداب، د.ت.
- عثمان موافي(دكتور): في نظرية الأدب الشعر ، من قضايا الشعر والنثر في النقد العرب القديم، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- عدنان زرزور(دكتور): آية الولاية عند الشيعة الإمامية، تفسير ونقد، دار الآل والصحب للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ.
- عقيد العزاوي(دكتور)، محمد شاكر الكبيسي(دكتور): وظائف السياق في التفسير القرآني، دار الماجد- دار العصماء، دمشق،ط١، ٢٠١٥م.
- عيد بلبع(دكتور): السياق وتوجيه دلالة النص، بلنسية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م.
- فضل حسن عباس(دكتور): إتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان-الأردن، ١٩٩٧م.
- محمد أبو شهبة: المدخل لدراسة القرآن الكريم، مكتبة السنة- القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.
- محمد أبو موسى(دكتور): خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، ط٨، ٢٠٠٩م.
- محمد أبو موسى(دكتور): دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، ط٤، ٢٠٠٨م.
- محمد أحمد أبو بكر(دكتور): التماسك والتناسب دراسة في بلاغة النص القرآني،ط١، ٢٠١٤م، دار النابغة.
- محمد أحمد يوسف قاسم(دكتور): الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، القاهرة، ١٩٧٩م.
- محمد حسين آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ١٩٨٢م.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- محمد الحسيني(دكتور) : سياق الحال، مكتبة الآداب، ٢٠١٤م.
- محمد خطابي(دكتور): لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م.

- محمد رجب البيومي(دكتور): البيان القرآني، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م.
- محمد رشيد رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣.
- محمد عبد الله دراز(دكتور): النبأ العظيم، دار القلم، ٢٠٠٥م.
- محمد عزت دروزة: التفسير الحديث، دار إحياء الكتب العربية-القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- محمد الفاضل اللنكراني، شهاب الدين الإشراقي: آية التطهير، رؤية مبتكرة، مركز فقه الأئمة الأطهار، ط٣، ١٤٢٤هـ.
- محمد هادي معرفة: التمهيد في علوم القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، د.ت.
- محمد هادي معرفة: صيانة القرآن من التحريف، مؤسسة التمهيد، إيران- قم، ط١، ٢٠٠٧م.
- محمد يوسف حبلص(دكتور): البحث الدلالي عند الأصوليين، عالم الكتب- القاهرة، ١٩٩١م.
- محمود توفيق محمد سعد(دكتور): الإمام البقاعي، جهاده ومنهاج تأويله بلاغة القرآن الكريم، مكتبة وهبة، ٢٠٠٣م.
- مرتضى العاملي: الصحيح من سيرة النبي الأعظم، المركز الإسلامي للدراسات، ٢٠٠٦م.
- مرتضى المطهري: الإمامة، ترجمة جواد علي كسار، مؤسسة البلاغ-بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.
- مركز المصطفى للدراسات الإسلامية: آيات الغدير، برعاية السيد السيستاني، ط١، ١٤١٩هـ.
- مصطفى صادق الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٩، ١٩٧٣م.
- مصطفى مسلم(دكتور): مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، ط٤، ٢٠٠٥م.
- مناع قطان: مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٠م.
- منال المسعودي(دكتور): التناسب في تفسير الإمام الرازي، دراسة في أسرار الاقتران، مكتبة وهبة، ط١، ٢٠١٠م.
- نصر حامد أبو زيد(دكتور): مفهوم النص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

ثالثًا: المراجع المترجمة

- بالمر .ف.ر: علم الدلالة إطار جديد، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية-بغداد، ١٩٨٥م.
- بلاشير: القرآن، نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، نقله إلى العربية رضا سعادة، دار الكتاب اللبناني-بيروت.
- تيودور نولدكه: تاريخ القرآن، تعديل فريدريش شفالي، نقله إلى العربية: د.جورج تامر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤م.
- جولدتسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م.
- جولدتسيهر: مذاهب التفسير، ترجمة عبد الحليم النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣م.
- فان دايك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد بحيري، دار القاهرة للكتاب، ط١، ٢٠٠١م.

رابعًا: الرسائل الجامعية

- عبد الرحمن المطيري: السياق القرآني وأثره في التفسير، دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٢٠٠٨م.
- المثنى عبد الفتاح (دكتور): السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.

خامسًا: الأبحاث والدوريات

- تمام حسان (دكتور): قرينة السياق، بحث قُدِّم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم) مطبعة عبير للكتاب سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.
- رشيد الحمداوي (دكتور): وحدة النسق في السورة القرآنية، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثالث، جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ.

فهرس

مقدمة..... ٥

تمهيد: ١١

١-المناسبة في القرآن..... ١٣

٢-نظرية السياق في أصولها التراثية وتجلياتها المعاصرة ٢١

الباب الأول: ترتيب الآيات ومناسبته ٣٥

الفصل الأول: خفاء المناسبة في سياق الترتيب ٣٧

أولا: ترتيب آيات القرآن ومناسبته ٤٠

ثانيًا: شبهة خفاء المناسبة ٦٣

ثالثًا: مرجعية السياق في كشف خفاء المناسبة ٧٣

الفصل الثاني: علاقات المناسبة في معاقد الآيات ٧٧

معاقد الآيات ٨٠

علاقات المناسبة ٨٥

علاقة المشاركة ٩٨

علاقة التبعية ١٠٠

علاقة الاستئناف ١٠٣

علاقة التخلص ١٠٤

علاقة الاستطراد ١٠٧

علاقة التقابل ١١٠

علاقة مراعاة النظير ١١٣

الباب الثاني: ظواهر خفاء المناسبة ١١٥

الفصل الأول: آيات توهم انقطاع السياق ١١٧

الفصل الثاني: آيات توهم التفكك واختلال التأليف ١٦١

أولا: آيات توهم التفكك ١٦٤

١-آيات غير مترابطة..... ١٦٤

٢-تفرق آيات الموضوع الواحد ١٧٣

ثانيًا: آيات توهم اختلال التأليف ١٩١

١-آيات متقدمة وكان حقها التأخير ١٩١

٢-آيات في غير سياقها ١٩٦

الخاتمة ونتائج البحث ٢٠٥

قائمة المصادر والمراجع ٢٠٩